



المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة

مَنْجِلُ الطَّالِبِينَ فِي الْإِبْدَالِ وَالْإِعْلَالِ وَالْإِدْغَامِ وَالنَّقَاءِ السَّاكِنِينَ

تأليف
أحمد إبراهيم عماره
أستاذ بكلية اللغة العربية

الطبعة الرابعة
١٤٠٨ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله علا بحوله . ودنا بطوله . أشكره على آلائه التي لا تحصى وأفضاله التي لا تستقصى . أحاط علماً بتصريف السنين والشهور ، وتقليب الأيام والدهور . سبحانه لا يحويه مكان ولا يؤثر في ذاته زمان . يعلم ما يكون وما قد كان . والصلاة والسلام على رسوله الأعظم محمد بن عبد الله . هادى الأمة . وكاشف الغمة . المنتخب من طينة الكرم . وعلى آله وصحبه والتابعين إلى يوم الدين .

وبعد : فإني قد درست علم التصريف في كلية اللغة العربية زهاء الثلاث عشرة سنة دراسة جامعية كانت تقتضي كثرة التنقيب والتحقيق ومراجعة ما ألف في هذا الفن من قديم وحديث . فأردت أن يكون لهذه الصحبة الجليلة وتلك الخبرة الطويلة . أثر ينفع به طلابي أولاً والناس ثانياً .

وهذا الأثر لا يكون سوى كتاب يجمع شتات ما سيهدف إليه من هذا الفن ويقيده أو أبده . ويرد شوارده . ولست أعنيه ملخصاً بل أريده كتاباً ليس بعده قول لمستزيد . وسيكون بعون الله وتوفيقه من خير ما كتب في هذا العلم . وما صنف في هذا الفن . مع بسط القول . وسهولة العبارة حتى يتناول منه الكبير والصغير كل على قدر حاجته دون عناء أو سآمة أو ملل . والله وحده المستول أن يبلغنا المأمول .

وقد سميته (منجد الطالبين) في الإبدال والإعلال والإدغام والنقاء الساكنين . وقد اخترت أن يكون ترتيب هذا المقصود وطريقة هذا المولود

فى مقدمة وخمسة أبواب . وخاتمة . أما المقدمة فى بيان معنى الإبدال والإعلال والتعويض وما بينها من وفاق واقتراق وأقسام كل وحروفه الجملة والباب الأول فى إبدال أحرف العلة إلى همزة وعكسه . والباب الثانى فى قلب أحرف العلة بعضها إلى بعض وبقية أحرف الإبدال—والباب الثالث فى الإعلال بالتسكين . والرابع فى الإعلال بالحذف . والخامس فى الإدغام والخاتمة فى التقاء الساكنين .

أحمد ابراهيم عمارة
الأستاذ فى كلية اللغة العربية

المقدمة

الإبدال — معناه — أنواعه — حروفه

الإبدال فى اللغة — مصدر قولك . أبدلت كذا من كذا (إذا أفته مقامه) ويقال فى هذا المعنى — أبدلته وبدلته — و تبدلته واستبدلته . كلها تدور حول إقامة الشئ مقام غيره .

والإبدال عند الصرفين — جعل حرف مكان حرف آخر — وهذا التعريف الذى درج عليه شراح الألفية . لأنه هو الذى يفهم من قول ابن مالك (أحرف الإبدال هدأت موطياً) حيث عد أحرف العلة والهمزة ضمن أحرف الإبدال كما ترى .

والمشهور فى تعريف الإبدال كما قرر نجم الأئمة الرضى فى شرحه للشافية — هو — جعل حرف ليس علبلا ولا همزة مكان حرف ليس منها — وأما جعل حرف من حروف العلة والهمزة مكان حرف منها فإنه يسمى قلباً — هذا هو الذى أشار إليه الرضى : وهذا التعريف فى نظرنا أولى . لأن فيه تحديداً للحقائق . بحيث يجعلها متباينة مستقلة إذ ليس من فائدة فى أن تقول مثلاً فى موقن من أيقن ، ورأس من رأس ونحوها . إن فى هذه الكلمات إبدالاً وأن تقول إن فيها قلباً وما دام الأمر أمر اصطلاح فمن الخير أن تجعل الحقائق متباينة كما قررنا . ولا داعى لأن يطلق على الشئ الواحد لقبان .

ولنعد الآن لشرح التعريف الأول — لأنه هو الذى يعنينا ما دمنا بصدد أن نسير إلى جانب الألفية بقدر الإمكان . فنقول : قولم جعل حرف ، يشمل العليل والصحيح ؟ لأن إرسال الحرف المجعول وعدم تقييده يفيد التعميم فيه . والتقيد بالمكان لإخراج التعويض أو لإخراج بعض صورته كما سيتضح لك ذلك عند الحديث عنه ويان آراء علماء التصريف فيه .

وقولهم مكان حرف آخر . يفيد أن الحرف المجمعول مكانه مرسل أيضاً
فيشمل العليل والصحيح كذلك . فتكون الصور التي تمثل لك الإبدال على
هذا أربعاً ، لأنها حاصل ضرب حالتى الحرف المجمعول أى الذى سيكون بدلا
فى حالتى الحرف المجمعول مكانه أى الذى سيدل منه .
وهاك أمثلة الصور الأربع المذكورة :

(١) إبدال صحيح من صحيح . نحو اصطير وازدهى . وأصلهما . اصتبر
وازدهو . ثم أبدل من التاء فى الأول طاء ومنها فى الثانى دال ، مع إبدال
اللام ألفاً .

(٢) إبدال صحيح من عليل نحو تراث و تكأة وتهمة فالفاء فى كلها
أصلها الواو . يرشدك إلى ذلك الاشتقاق .

(٣) إبدال عليل من صحيح نحو دينار وقيراط فى دينار وقيراط ونحو أمليت
الكتاب فى أملته .

(٤) إبدال عليل من عليل ، وهو أكثرها دورانا ومعظم بحثنا هذا العام فيه
نحو . قال وباع وغزا وجرى ونحو باب وناب وعصا وهدى .

ولا بد أن يلاحظ فى التعريف أن الحرف المجمعول مكانه قد أزيل
حتى يخلص التعريف للإبدال فلا يشمل القلب المكافى لأن القلب المكافى
يحل فيه أيضاً حرف مكان آخر — فعين (آراء) مثلا جمع رأى بزنة (أعفال)
يقال إنها حلت محل الفاء ويقال أيضاً إن الفاء حلت محل العين فمن الخير أن
يزاد فى تعريف الإبدال هذا القيد بأن يقال الإبدال — (جعل حرف مكان
حرف آخر قد أزيل) وإنما لم أصنع هذا فى التعريف الذى قدمناه .
ليبدو لك على النحو الذى ألفته فى كتب التصريف قديمها وحديثها .

وعلى كل حال فالتعريف الذى عرفنا به الإبدال يشمل الإبدال اللازم
والكثير والشاذ والإبدال المجرد وإبدال الإدغام — لأن فى كل هذه
الأنواع حرفاً أقيم مقام حرف فى مكانه . ولهذا تراهم يقولون هذا إبدال
قياسى وهذا إبدال شاذ وذاك إبدال للإدغام فيسمون الكل إبدالاً ثم

يصفونه بعد ذلك بما يستحقه من القياسية أو الشذوذ أو غيرهما .
أما إذا أريد تعريف الإبدال القياسي فيقال: هو جعل حرف من حروف
(هذأت موطياً) مكان حرف آخر بشروط خاصة .

أنواع الإبدال

الإبدال في اللغة العربية نوعان :

الأول — إبدال لقصد الإدغام . والثاني — إبدال مجرد
أما الإبدال الذي يقصد به التوصل إلى الإدغام فليس من مقاصدنا الآن
لأنه يعنى علماء القراءات أكثر مما يعنى علماء التصريف وبعض الكتّاب في
التصريف يعرضون له عند الحديث على إدغام المتقاربين .
وإنما عرضنا له هنا عرضاً خفيفاً لنريك أن هناك نوعاً آخر من الإبدال
غير الذى سنعرض له هنا ولنريك الفرق بينهما . وإليك حديثاً بجملاً عن هذا
الضرب من الإبدال فنقول :

إذا تجاور حرفان بينهما تقارب في المخرج أو في الصفة سواء أ كانا من
كلمة أم من كلمتين فتارة يكون إدغامهما واجباً وتارة يكون جائزاً وفي الحالتين
لا بد أن يسبق الإدغام بعملية إبدال . لأن الإدغام لا يكون إلا بين المتماثلين
والمفروض أن الحرفين متقاربان وهذا التماثل إما بإبدال الأول مثل الثانى
وهو الكثير الغالب . وأما بإبدال الثانى مثل الأول وهو قليل وإنما كان
الأول هو الكثير . لأن الإدغام تغير للحرف الأول بإسكانه وإدراجه في
الثانى . والتغير يجرى على التغير فليكن التغير من حيث الإبدال فيه أيضاً
على أنه قد يعرض للحرفين ما يجعل العكس واجباً وسنجد لك الآن
بأمثلة للنوعين : فالأول مثل (يَحْضَمُونَ) قرئ بكسر الخاء وفتحها ووزنها
يفتلون بدليل فتح حرف المضارعة وأصلها (يَحْضَمُونَ) التاء والصاد
بينهما نسب قرابة فيجوز لك أن تدغمهما وحيث لا بد من إحداث التماثل

بينهما فأبدل من التاء صاداً أى أبدل من الأول مثل الثاني فصارت (يَخْصَصُمُونَ) ثم أدغمت الصاد الأولى في الثانية بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها فصارت (يَخْصَصُمُونَ) بفتح الخاء ومن كسر الخاء لم ينقل حركة المثل الأول بل أدغم فالتقى ساكنان الخاء والمثل الأول فتخلص بكسر الأول كما هي القواعد فصارت (يَخْصَصُمُونَ) ومثل ذلك اللام والراء في نحو (قال رب) فأنهما متقاربان كما لا يخفى فإدغامهما جائز على النحو السابق . فإذا أدغمت قلت (قارب) بإبدال اللام راء ومثال هذا النوع من الواجب أن يقع حرف من حروف (يرملون) بعد النون الساكنة فإنه لا بد عند ذلك من الإدغام بإبدال الأول مثل الثاني والأمثلة لا تحصى عليك بعد هذا الضابط .

وأما أمثلة النوع الثاني أى الذى أبدل فيه من الثاني مثل الأول فنحو (اذبح هذه) فيجوز أن تدغم الخاء في الهاء وعند ذلك لا بد من إبدالها أى الهاء مثل الأول أى الخاء فتصير (اذبحاذه) وذلك لأن الهاء أدخل في الحلق من الخاء . فتكون أثقل فكأنهم كرهوا أن ينتقلوا إليها لثقلها فانتحوا ناحية الخاء .

واعلم أن حروف الإبدال للإدغام . هي حروف المعجم كلها ما عدا الألف لأنها ساكنة لا تدغم ولا يدغم فيها : —

حروف الإبدال المجرد

حروف الإبدال المجرد الشائعة في التصريف أى الضرورية فيه تسعة جمعها ابن مالك رحمه الله في مصراع بيت من ألفيته في قوله (هدأت موطياً) أى هجأ هذه الجملة ومعنى هدأت سكنت . وموطياً من أوطأته جعلته وطيئاً فالياء فيه بدل من الهمزة والياء طبعاً هي المرادة في العد لأن الهمزة قد عدت في هدأت ، وهذه الأحرف التسعة الضرورية في التصريف هي التي تقع بدلاً من غيرها ، أما الحروف التي تبدل هذه منها

فستعرفها عند تفصيل كل حرف ، وإذ قد عرفت أحرف الإبدال الشائعة في التصريف فاعلم أن غير هذه التسعة إذا وقع بدلا فلا بد أن يكون إبداله إما شاذاً وإما قليلاً . فالشاذ كإبدال اللام من نون (أصيلان) تصغير أصلان جمع أصيل كرجيف ورغفان وبعير وبعران في قول النابغة

وقفت فيها أصيلاً لا أسائلها : أعيت جواباً وما بالربع من أحد
 أي وقفت على دار الحبيبة أحياناً كثيرة في هذا الوقت أسائلها عن الحبيبة
 فمجزت عن رد الجواب وليس بالدار من أحد يجيبني - والأصيل الوقت
 من بعد العصر إلى قبيل المغرب

وقد روى - عيئت وقد روى من غير إبدال
 وكون (أصيلان) تصغير أصلان - جمع أصيل تخرج الجوهري في صحاحه
 وقد خرج غيره - على أنه تصغير أصيل تصغير ترخيم ثم زيد في طرفه ألف
 ونون شذوذاً كما في مغرب ومغنيّر بان وهو ما ذهب إليه أبو الحسن الأشموني
 في شرحه للألفية - وفي كلا التخرجين - شذوذ في التصغير - أما تخرج
 الجوهري - فلأن جموع الكثرة لا تصغر على لفظها بل ترد إلى الأحاد
 وتصغر تلك الأحاد ثم تجمع على وفق قياسها كما هو مشروح في بابه
 وأما تخرج أبي الحسن فلأن زيادة الألف والنون في آخر المصغر
 شذوذ . ولعله اختار هذا التخرج لأن له نظيراً في الشذوذ على هذا الوضع
 وهو مغير بان في مغرب ولأن يخرج على ما عهد من شذوذهم أولى من أن
 يخرج على نحو من الشذوذ لم يسمع أنهم انتحوا ناحيته . وليس في على ولا في
 المراجع التي بين أيدينا ما يفيد أنهم شذّوا فصغروا جمع كثرة على لفظه -
 ويرى العلامة الرضى أنه يجوز أن يكون تصغير (أصيلان) ويكون مفرداً
 غير مستعمل

وقصارى القول أن كلمة (أصيل لا) في بيت النابغة فيها شذوذان -
 شذوذ في إبدال اللام من النون وشذوذ في التصغير . سواء أكان تصغيراً

أصلان جمع أصيل أم تصغير أصيل ثم زيدت الألف والنون في طرفه .
ومن الإبدال الشاذ أيضاً إبدال اللام من - الضاد - في قول ابن
مرسد الأسدي يصف ذئبا :

لما رأى أن لادعته ولا شيع مال إلى أرطاة حقف فالتطجع
أى فاضطجع - وبهض العرب كما قال المازني يكره الجمع بين حرفي
إطباق فأبدل من الضاد أقرب الحروف إليها وهو اللام - وفي هذا البيت فوق
شاهدنا إجراء للوصل مجرى الوقف ولذلك قال (دعه) بالكون كما لو وقف
عليها - والدعة - خفض العيش - والأرطاة - واحدة الأرطى وهو
شجر من شجر الرمل - والحقف - التل من الرمل ومعنى البيت بعد
ذلك واضح .

ومن الإبدال القليل إبدال الياء المشددة جيمًا في الوقف عند ناس من
بنى تميم قال راجزهم يصف خاليه بالبذل والكرم :

خالى عويف وأبو طلع المطمعان اللحم بالعشج
وبالغداة كتل البرنج يقتلع بالود وبالصيصج

يريد (أبو على والعشي والبرني والصيصي) فأبدل من الياء المشددة في
الجميع جيمًا لقرب المخرج ولأنها أظهر من الياء في الوقف

والبرني نوع جيد من التمر - والود - الود - ثم سكنت عينه كما
في كتف ثم أبدلت التاء دالا لفرض الإدغام فصار الود بزنة فعل بفتح الفاء وكسر
العين - والصيصي قرن البقرة يريد أن خاليه من البادية وأداتهم في مثل هذا
الودت وقرن البقرة لأنهم لا يعرفون غيرها لهذا العمل .

وربما أبدلت وهى مشددة في غير وقف كقولهم في (الإيئل) لجئل

وقد جاء فيه فتح الهمزة مع كسر المشددة — وضم الهمزة مع فتح المشددة
وفي الثلاث أبدلت الياء جيما .

وقد جاء إبدالها في الوقف وهي غير مشددة كقوله :

لاهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتْ حَجَّتِجْ فَلَإِ يَزَالُ شَاحِجْ بِأَتِكَ رِجْ
أَقْرَهَاتِ يَنْزَى وَفَرْتِجْ

هذه أبيات ثلاثة من الرجز المشطور . أنشدها أبو زيد في نوادره وقوله
(حجتج) أى حجتى — فأبدل من ياء المتكلم جيما — و — الشاحج
البغل أو الحمار — ورج — أراد بى (فأبدل ياء المتكلم جيما) — أقر
أيض — نهات — صيَّاح — وفرتج — أراد وفرقى . فأبدل جيما والوفرة
الشعر إلى شحمة الأذن — ومواضع الاستشهاد فى الآيات لاتنحى عليك بعد
هذا البيان — وتسمى هذه بمجموعة فضاعة .

موازنة بين الألفية والتسهيل

فى هذا المبحث

قد عرفت فيما أسلفنا أن ابن مالك فى الألفية جمع أحرف الإبدال
الشائعة فى التصريف فى هجاء (هدأت موطياً) وسنضع بين يديك الآن
عبارة التسهيل بنصها حتى تستطيع المقارنة — قال فى التسهيل فى الكلام على
أحرف الإبدال ما نصه .

يجمع حروف البذل الشائع فى غير إدغام قولك (لجيد صرف شكس
آمن طى ثوب عزته) والضرورى فى التصريف هجاء (طويت دائماً) هذا
كلامه . ونحن سنشرحه لك لتكون على بينة . قوله الشائع . يريد الشائع فى

كلام العرب ولو عند قوم منهم . بدليل أنه قال . والضرورى منها فى التصريف
هجا . (طويت دائماً) خروف طويت دائماً — فى التسهيل . فى مقابلة (هذأت
موطياً) فى الآلفية . فإذا قارنت بين العبارتين وجدت أنها فى الآلفية تسعة
وفى التسهيل ثمانية . وأن الحرف الزائد فى الآلفية هو الهاء . وابن مالك مع
عده إياها لم يتكلم عليها عند إفراده كل حرف بالحديث فى مواضع إبداله
ومن أى الحروف يبدل .

أما فى التسهيل فإنه اسقطها — وليس معنى ذلك أنه فى التسهيل لا يرى
الهاء من حروف الإبدال الضرورى فى التصريف . بل كونها منها أمر مفروغ
منه . لكن ذكرها وعدم ذكرها لوجهة ستعرفها الآن — أما من عدها
فلا اعتراض عليه - لأنها من حروف الإبدال فى التصريف على كل حال
وأما إسقاطها فى التفصيل . فوجهه أنها لا تبدل قياساً إلا فى موضع واحد ومن
حرف واحد . وهو التاء فى الوقف على نحو رحمة ونعمة وفاطمة . وقدم ذلك
فى باب الوقف قريباً مفصلاً بما يغنى عن إعادته . ولو كان لها موضع تقع فيه
بدلاً قياسياً غير الوقف لاضطره ذلك إلى ذكرها فى التفصيل ليدكره
- لكن ليس لها ذلك . أما إبدالها من الهمزة فى نحو — هَيْيَاكَ - فى إياك -
ولسنتك قائم - فى لآنك - وهرذت الشئ فى أردته - وهرخت الدابة -
فى أرحتها فسماعى يوقف عنده ولا يتجاوز .

وأما فى التسهيل فقد أغناه عن ذكرها فى حروف البدل الضرورى فى
التصريف ذكرها فى باب الوقف وبيان قياسيتها هنالك .

ولكن الآلفية كانت أحكم . لأنها بعدها الهاء لفتت نظرنا إلى أنها من
الحروف المذكورة وإغفال التفصيل يذكرنا بباب الوقف .

أما السكوت عنها نهائياً عند الحديث عن حروف الإبدال فربما يتبعه

نسيانها وإغفالها . ولترجع إلى قول التسهيل - : إن حروف البذل الشائع
لغير إدغام الخ .

يفهم من جمعه هذه الحروف في عبارته المذكورة أنها اثنان وعشرون
حرفاً . وأن كل حرف منها قد وقع بدلاً عند العرب ولو عند قوم منهم . وأن
ماعداء هذه الأحرف الاثني والعشرين قد يقع بدلاً لكن على سبيل الشذوذ .
وقد قال ابن جنى في قراءة الأعمش (فشرذ بهم) بالذال المعجمة - إن
الذال بدل من الدال - كما أبدلت في قولهم - لحم خردل - إذ قالوا فيه
خردل - بالذال .

ومعنى خردل اللحم - قطعة قطعاً وافرة . أى جملة قطعاً صغيرة كحب
الخردل .

والمعنى الجامع بين الدال والذال الجهر . فإنهما من الحروف المجهورة . وأيضاً
قرب المخرج - وخرجها الزخشرى على القلب المكافى بتقديم اللام على
العين من قولهم - شذر مذر - فإنه يقال - تفرقوا شذر مذر - أى
تفرقوا في كل واد . فيكون الأصل - شذر - ثم قدمت الراء على الذال فصار
شرذ ثم صيغ منه شرذ - أى فرق - والقلب المكافى وإن كان سماعياً
لكنه على كل حال أكثر من إبدال الدال ذالاً الشاذ . على أن تخرج ابن
جنى لا بأس به ووقوع الشاذ في القرآن جائز وأمثله كثيرة منها أئمة ومنها
إتلافهم وهو شاذ في القياس فصيح في الاستعمال . فلا يخرج ما وقع فيه عن
الفصاحة والبلاغة - فلا يتصور أن الزخشرى أراد بتخريجه أن الشاذ
لا يقع في القرآن ولكنه يرى أن القلب المكافى أكثر شيوعاً من إبدال
الدال ذالاً - ويفهم من التسهيل أيضاً أن إبدال اللام من النون ومن الضاد - في
(أصيلاً) والنطعج - إبدال شائع . وقدم ربك قريباً إن ذلك من الشاذ ولا يصح أبداً

أن نسمى مثل ذلك إبدالاً شائعاً - بل الشائع في ذلك ما أطرده أو كثر في بعض اللغات كجميعه قضاة وعننة تميم . فإنهم يدلون الهمزة عيناً كقولهم (ظننت عنك قائم) في ظننت أنك قائم - بأبدال الهمزة عيناً - والكشكشة في تميم - فإنهم يدلون من كاف المؤنث شينا في الخطاب فيقولون (ما الذي جاء بش) (يريدون بك وقد قرىء) قد جعل ربُّش تحشس سرياً) ومن ذلك أيضاً إبدال الكاف من تاء الضمير فإن ذلك مطرد - كقول الراجز .

يابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنتتنا إليك

أراد - عصيت فأبدل من التاء الكاف - وأمثال هذه الحروف المبدلة من غيرها كثيرة - وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف . وإنما ينبغي أن يعد في الإبدال التصريف ما لو لم يبدل أوقع في الخطأ أو مخالفة إلا كثر فالموقع في الخطأ كقولك مثلاً في مال ومقات ممول وموقات - والموقع في مخالفة إلا كثر كقولك في - سقاء - سقاية بالياء - وستعرف حكمة ذلك قريباً إن شاء الله

علماء التصريف وحروف الإبدال

عد كثير من أهل التصريف حروف الإبدال اثني عشر - وجمعوها في تراكيب كثيرة منها (طال يوم أنجدته) وعددا الزخشرى ثلاثة عشر وجمعها (في استنجده يوم طال) قال ابن الحاجب وهو وهم - لأنه أسقط الصاد والزاي وهما منها لقولهم - زراط - وعقر - في صراط وسقر - وزاد السين - وليست منها . فإن أورد أسمع لإثبات أن السين منها أوردنا - أظلم - واذكر - ولم يعد الظاء ولا الذال منها - والحقيقة أن الإبدال في

هذه الثلاثة للإدغام ونحن بصدد حروف البذل المجرد. وأصل اسم المذكرة - استمع - بزنة افعل ولما أريد إدغام السين في التاء أبدلت التاء سينا وأدغم. وكذا القول في اظلم واذاً كر إذ أصلهما اذتكر - واظلم كتاتهما بزنة افعل ثم أريد الإدغام فأبدل وسنفصل لك ذلك إذا اتهمنا إليه إن شاء الله وأجاب بعضهم عن الزمخشري في عده السين فقال : قد أجاز النحاة في (استخذ) أن يكون أصله (اتخذ) ثم أبدل من التاء الأولى السين وحيث يكون - استخذ - افعل - كما أبدلوا التاء من السين في كلمة (ست) اسم العدد المخصوص - فإن أصلها (سدس) بدليل أسداس وسدس وسادس ثم أبدلوا من الدال التاء وبعد ذلك أرادوا الإدغام فأبدلوا من السين التاء فصار (ستا) فلعل الزمخشري نظر إلى ذلك أي إلى (استخذ) فعد السين من حروف الإبدال .

وأما سيبويه فقد عدها أحد عشر حرفاً . ثمانية من حروف الزيادة وهي ما عدا اللام والسين وثلاثة من غيرها وهي - الذال والطاء والجيم .

بم يعرف الإبدال

يعرف الإبدال في الكلمة بأحد الطرق الآتية :

الأول : : الرجوع إلى المبدل منه في بعض تصاريف الكلمة رجوعاً لازماً أو غالباً .

ومعنى ذلك - أنك إذا وجدت كلمتين بمعنى واحد ولا فارق بينهما لفظاً إلا في حرف واحد في مكان متقابل فيهما - فيجوز أن يكون الحرفان أصليين وليس أحدهما مبدلاً من الآخر . ويجوز أن يكون أحدهما حرفين أصلاً والآخر مبدلاً منه والفيصل في هذا - هو الرجوع إلى تصاريف

هذه الكلمة فإذا رأيت أن أحد الحرفين قد التزم في هذه التصاريف وأن الآخر قد اخفى أو ظهر قليلا . فاعلم أن ذلك الذى لزم أو غلب هو الأصل وأن الآخر مبدل منه - أما إذا لزم الحرفان في جميع التصاريف دون غلبة لأحدهما على الآخر بل استويا . كانا أصليين . إذ اعتبار أحدهما أصلا والآخر فرعاً تحكم لا معنى له وإليك الأمثلة .

مثال الحرف الذى التزم فى بعض تصاريف الكلمة - جدث مع جدف - هما بمعنى واحد ولكن حين انتقلنا إلى الجمع وجدنا أن العرب لم تقل إلا أجدثا ، بالثاء فذلك أمانة أن الثاء فى جدث - أصل وأن الفاء فى جدف أبدلت منها .

ومثال الرجوع فى بعض التصاريف غالبا - لَص - و - لَصَت - هما بمعنى واحد ولكن حين وصلنا إلى الجمع وجدنا أن العرب قالوا - لصوص - وقالوا أيضا - لصوت - . يعنى جاء الجمع بالحرفين لكن - لصوصا - أغلب وأكثر فهذه الغلبة تدل فى نظر علماء التصريف على أن الحرف الذى غلب أصل وأن مقابله بدل منه فالصاد فى - لص - أصل و - التاء - فى لصت - بدل منها .

ومثال ما لزم فيهما الحرفان دون غلبة لأحدهما على الآخر - أ كَد - و . وكد - أَرَّخ - وورَّخ - فإن الحرف الأول فى الكلمتين الأوليين وهو الهمزة والواو قد لزم فى جميع التصاريف فقالوا : أكد - يؤكد - تأكيداً - ومؤكد - وقالوا : وكد - يؤكد تأكيداً - ومؤكد .

وكذا الحرف الأول فى الكلمتين الأخيرتين وهو الهمزة والواو قد لزم أيضا فى جميع التصاريف : إذ قالوا . أَرَّخ يُورَّخ - تأريخاً - ومؤرخ وقالوا : ورَّخ - يؤرَّخ - تورَّخاً - مؤرَّخاً - فدل هذا

اللزوم على أن الحرفين أصلان وليس أحدهما بدلا من مقابله — وإلا كان تحكما كما قلنا .

والطريق الثاني — قلة استعمال الكلمة التي فيها الإبدال — ومعنى ذلك أن يجيء كلمتان بمعنى واحد ولا فرق بينهما لفظاً إلا بحرف في إحداهما يمكن أن يكون بدلا من المقابل له في الأخرى — فإن كانت إحداهما أكثر استعمالاً من الأخرى . كان الحرف الذي فيها أصلا — والمقابل له في قليلة الاستعمال بدلا منه ومثال ذلك — الثعالب — والثعالى — والأرانب — والأراني — فالثعالب أكثر استعمالاً من الثعالى — والأرانب أكثر استعمالاً من الأراني — ولهذا كانت الباء فيهما أصلا — والياء في المقابلتين بدلا منها وأنشد سيويه — لأبي كامل الشكري يصف فرخة عقاب .

لها أشارير من لحم تتمره من الثعالى ووخر من أرانها

الأشارير — جمع إشارة — قطعة قديد من اللحم — وتتمره — تجففه — ووخر — شيء قليل — والأراني — الأرانب — والثعالى — الثعالب — والشاهد أن الياء فيهما بدل من الباء — والدليل كثرة الاستعمال وقلته .

قال ابن جنى : يحتمل أن يكون (الثعالى) جمع — ثعالة — جمعاً أقصى ثم اعتراه القلب المكاني بأن قدمت اللام على الألف الزائدة فانقلبت ياء فصار كما تراه — ووزنه حينئذ — فعالي ولا يكون الياء بدلا من الباء — ويكون كقولهم فى جمع — شريعة شرأعى بالقلب — وأصله شرابع ثم (شرأعى) وأمثال ذلك كثير تغادياً من همز ما ليس فى مفردة أو أصله همز . ولكن الأول أرجح ليكون كالأراني — التى لا تمحتمل سوى ما قرر فيها — ولأن ثعالة — علم جنس وجمعه ضعيف .

الطريق الثالث أمثلة اشتقاقه — ونعنى بها الأمثلة التى اشتقت مما اشتقت

منه الكلمة التي فيها الإبدال . ككلمة (تراث) - وهو المال الموروث فإن أمثلة اشتقاقه وهي - ورت - وارث - موروث . كلها مشتقة من (الوراثة) اشتقاق - تراث منها - فإنها تدل على أن التاء في - تراث - بدل من الواو التي ظهرت في مقابلتها في أخواتها في الاشتقاق ونحو - تجاه - فإن - توجه - ووجه - ومواجهة تدل أن التاء بدل من الواو .

الطريق الرابع - أن يكون تقدير الحرف غير مبدل مخرجا للكلمة عن الأوزان الصرفية المعروفة نحو - هراق الماء - وهراح الدابة - فالحاء فيهما بدل من الهيمزة . والأصل - أراق - و - أراح - إذ لو لم نقل هذا للزم أن يوجد في الأوزان الصرفية - هفعل - وهو غير معروف فيها .

وهذه الطرق قد يجتمع منها اثنان أو ثلاثة في المثال الواحد . ككل العلامات - فثلا - جدث وجدف - عرفنا الإبدال فيهما بالجمع ويمكن أن يقال بكثرة الاستعمال . فالقصود من هذه الطرق أن نضع بين يديك عدة أدلة تسهلا للمعرفة حتى إذا لم يحضرك هذا الدليل حضرك ذاك على أن المشتقات الصرفية يسهل عليك معرفة الأصل فيها والبدل بالرجوع إلى الأصل وهو المصدر فنحو - قال - ومقال - مثلا تعرفهما من القول .

التعويض

معناه - حروفه حكمه - صلته بالإبدال

التعويض في اللغة - جعل شيء خلفا لشيء

وعند علماء العربية - هو جعل حرف خلفا لحرف أو أكثر أو حركة . ويرى بعض علماء التصريف أنه يشترط فيه أن يكون الحرف المعوض

في غير مكان المعوض منه كـتا . - عدة - وهمزة - ابن . فإنهما عوضان عن اللام والفاء . وليسا في مكانهما وعلى هذا تكون النسبة بينه وبين الإبدال - التباين كما هو ظاهر .

ويرى الآكثرون أنه لا يشترط فيه اختلاف المكان . فيكون بينه وبين الإبدال العموم والخصوص المطلق أى يجتمعان وينفرد التعويض فثلا - اصطر - إبدال وتعويض - وإسم واست - تعويض لإبدال فعلى هذا يكون كل إبدال تعويضاً ولا عكس وعند من يرى أن التعويض من شرطه أن يكون في غير المكان . يكون : اصطر - إبدالاً لا غير وإليك أمثلة التعويض التي تمثل لك تعريفه .

(١) تعويض حرف عن حرف . مثل - عدة - ابن - إقامة مطيلق - تصغير منطلق - فالتاء - والهمزة - والتاء - والياء - كل واحد منها عوض عن حرف واحد قد حذف من الكلمة وهذا الحرف هو فاء - عدة - ولام - ابن - وعين أو ألف الإفعال من - إقامة ونون منطلق .

(٢) تعويض حرف عن أكثر من حرف وذلك تعويضهم الياء في التصغير والجمع الأقصى ولا يكون ذلك إلا فيهما نحو (تُخَيِّرِج) (ومخاريج) تصغير وتكسير - مستخرج .

(٣) تعويض حرف عن حركة وذلك في كلمتين اثنتين هما - أسطاعَ وأهراق - بقطع الهمزة وفتحها كما ترى . هكذا سمعت الكلمتان - فسيبويه يذهب إلى أن السين في أسطاعَ - عوض عن حركة العين التي فقدتها بنقلها إلى الفاء لأنها بمعنى - أطاع - والأصل (أطوعَ) كأكرم - نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ثم قبلت ألفاً وعوض عن حركة العين السين

فَقِيلَ (أَسْطَاعَ) ، والذي حمل سيبويه على هذا التخريج قطع الهمزة وفتحها وأن اعتبار السين زائدة زيادة عامة أمر لم يعهد في السين أصلاً إذ السين تزداد صدرا مع الهمزة والتاء في مادة الاستفعال . هذا هو المعروف فيها ، وأيضاً لا يجوز أن تكون - أسطاع - هذه من الاستفعال وأن الأصل استطاع على حد قوله تعالى : « فَاَسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوا » ، لأن هذه همزتها همزة وصل فلو كانت (أسطاع) منها لكانت همزتها همزة وصل والمفروض أنها سمعت مقطوعة . ثم معنى - أسطاع - التي أصلها استطاع - من القدرة وأما (أسطاع) التي معنا فمن الطواعية فالمعنى أيضاً لا يتلاقى . فلهذا كله يرى سيبويه رحمه الله خروجاً من هذا الموقف أن السين للتعويض عن حركة العين كما قلنا .

والتعويض ليس غريباً على اللغة بل معروف فيها فكان سيبويه لم يذهب بعيداً في هذا التخريج غير أننا لم نعهد في غير هذه الكلمة واختها وهما عمل النزاع - لم نعهد تعويضاً عن حركة لكن على كل حال هذا أخف من تخريجها على أنها من مادة الاستفعال . لأن في ذلك أكثر من شذوذ . والذي قيل في (أسطاع) يقال بنصه في أهرار يعني ان هاءها عوض عن حركة العين .

وينبني على تخريج سيبويه أن تظل الكلمتان في حكم الكلمات الرباعية لأن التعويض عن حركة . فالحرف قائم مقام حركة . فلا يعتبر في البناء حرفاً فإذا صرفت الكلمتين فصرفهما على أنهما رباعيتان . فصارع (أسطاع ، وأهرار) [بُسْطِيع ، ويُهْرِيق] يضم حرف المضارعة كما يضم في أصليهما وهو [يُسْطِيع ، ويريق] وهكذا بقية تصريفهما .

حروف التعويض

لم يمر بي فيما طالعت من كتب التصريف قديمها وحديثها أن أحدا حصر حروف التعويض . ولكنى الآن سأعرض هنا لحروفه التى رأيتها وقعت عوضا فى الأمثلة التى جاءوا بها فى الأبواب المختلفة وأحسبني إن شاء الله سأشارف الحقيقة .

هذه الأحرف لا تعدو - التاء - وهمزة الوصل - والياء والهاء والسين - وأكثر هذه الأحرف دورانا فى التعويض - التاء ولعنانيهم بها اختاروها كلما كان التعويض واجبا كما سترى . ويلبها الياء فأنها لم تجىء إلا فى تعويض جائز ولم تستعمل فى غيره . وأما همزة الوصل فقد جاءوا بها فى التعويض السماعى دون غيره وأما السين والهاء فقد جاءتا تعويضاً كل واحدة منهما فى كلمة واحدة .

حكم التعويض

التعويض منه الواجب - ومنه الجائز - ومنه السماعى الذى يوقف عنده ولا يتجاوز .

فالواجب فى مصدر الفعل المثال الواوى الذى تحذف فاؤه فى المضارع نحو - سَعة - وثقة . وفى مصدرى - أفل - واستفعل - الأجوفين كإقامة - و - استقامة .

والجائز - التعويض فى التصغير والجمع الأقصى - فأت بالخيار فيها متى حذفت لهما من المكبر والمفرد . وكان محل التعويض خالياً - فإن شئت عوضت وإن شئت تركت وفيما عدا ما ذكرنا فالتعويض سماعى كهمزات

- ابن - و - اسم - واست - وما قد يصادفك من أمثلة ومن هذا النوع - أسطاع - و - أمراق - اللتان مرتا بك قريباً .

الإعلال

معناه - أقسامه - حروفه - الحاجة إليه

معناه - الإعلال في اللغة : مصدر . لأعلك الله - لا أصابك بعلته (والعلة المرض) وعند علماء التصريف : هو تغيير حرف العلة - بقلبه أو إسكانه أو حذفه تخفيفاً .

فالتغيير - جنس . يشمل تغيير الثوب وتغيير المزاج وتغيير الحرف . وإضافة تغيير للحرف يخرج ما عدا تغيير الحرف . وإضافة حرف إلى العلة - يخرج بعض الإبدال الذي يكون المبدل منه فيه حرفاً صحيحاً سواء أكان البدل صحيحاً أم عليلاً نحو . اصطلح وقيراط . فذلك لا يسمى إعلالاً - لأن المغير ليس حرفاً عليلاً .

والمجرور وما عطف عليه أعنى (بقلبه أو إسكانه أو حذفه) لإخراج تغيير حرف العلة بغير هذه الثلاثة . كتغييره بالإدغام مثلاً فإن الإدغام تغيير للحرف عن حقه إذ الأصل في كل حرف أن يكون متحيزاً في مخرجه فإذا أدغم فقد أدرج في الحرف المدغم فيه . ولم يجر الاصطلاح بتسمية هذا التغيير إعلالاً ويخرج أيضاً بقية الإبدال (وتخفيفاً) لإخراج تغيير حرف العلة بهذه الثلاثة لغير التخفيف كما إذا غير للإعراب أو البناء كتغيير - مسلمان إلى مسلمين - وأبوك إلى أباك وأبيك - فإن هذا التغيير للإعراب وإن جاء به تخفيف فانه يحمى تبعاً .

ونحن نريد في الإعلال أن يكون الباعث على التغيير هو التخفيف

وكذا حذف حرف العلة في نحو - لم يَفْز - ولم يَخْش - ولم يَرْم -
وفي نحو - اغْزُ - واخْش - وارْم - لا يقال له إعلال - لأن
حرف العلة حذف منها لا للتخفيف . ولكن للإعراب والبناء . كما أن تغيير
الحرف الصحيح بواحد من الثلاثة لا يقال له إعلال - في نحو - دينار -
وإبل بتسكين عينه - وحر - في حرّح .

وهذا التعريف الذى قدمناه يشمل تغيير الحرف العليل إلى عليل
كقام وغزا - وميقات - وإلى صحيح كتراث لأن مدار هذا التعريف أن
يكون الحرف المغير عليلاً سواء أغير إلى عليل أم إلى صحيح وهذا أحد
رأين في تعريف الإعلال .

والرأى الثانى وعليه المتأخرون - أن الإعلال تغيير حرف العلة إلى
حرف علة - فيكون . ترات وأمثالها مما غير فيه العليل إلى صحيح ليس
إعلال بل هو إبدال قطع وعلى كلا المذهبين فين الإعلال بالقلب والإبدال
عموم وخصوص مطلق . فكل إعلال بالقلب إبدال ولا عكس وهذا بناء على
تعريف الإبدال العام أما على تعريفه عنه العلامة الرضى فالنسبة التباين .

أنواع الإعلال

الناظر إلى تحديد الإعلال يرى أن أنواعه ثلاثة - إعلال بالقلب
إعلال بالتسكين - إعلال بالحذف .

فالإعلال بالقلب - عبارة عن قلب حرف العلة إلى حرف علة كالمنهج
الثانى - أو مطلق حرف على المذهب الأول نحو قال - باع - موقن -
بويب ونحو تراث .

والإعلان بالتسكين - عبارة عن تسكين حرف العلة نحو - يقول -

ويبيع - أصلهما يَقُول - وَيَبِيع - بضم الواو وكسر الياء نقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما فصارا - يقول - ويبيع - بسكون الواو والياء والإعلال بالحذف معناه حذف حرف العلة مع ملاحظة قيد التخفيف في جميع الأنواع - كحذف - الفاء من يعد - وعدّ وعدة .

أحرف الإعلال

أحرف الإعلال كما يفهم من تعريفه هي - أحرف العلة الثلاثة وهي : الواو - والالف - والياء . وزاد بعضهم الهمزة فتكون أحرفه أربعة - ويلزمه أن يزيد في تعريفه - تغيير حرف العلة والهمزة . وبعضهم يعتبرها حرف علة وبعضهم يعتبرها حرفاً شبيهاً بها ولنا حديث عنها بعد ذلك بمشينة الله

والإعلال في اللغة العربية يقصد به تنسيق الكلمات العربية - ودفع ثقلها حتى تخف على النطق وتجمل لدى السمع - فإذا ما ثقلت كلمة لوجود حرف في جوهرها من حروف العلة أو ما يقاربها كالهمزة مثلاً دفعوا ذلك بتحويل هذا الحرف إلى آخر يكون أنسب منه في موضعه فتستريح به الكلمة في هيئتها ومادتها وهذه أيضاً وظيفة الإبدال .

الإعلال أصل في الفعل

ولما كان الإعلال للتخفيف ودفع الثقل اعتبروه أصلاً في الأفعال لثقلها لأن الفعل أثقل أقسام الكلمة - فكانه يحتاج إلى الفاعل ضرورة وإلى المفعول والحال والتمييز كثيراً لأنه فصيلة من الكلم تسير فهو دائماً يحرك وراه عيالا كثيرة فما أحراه بالتخفيف فلهذا كان الإعلال حقه الأول وإنما تعل الأسماء بالحمل على الأفعال وسترى ذلك كثيراً عند الحديث عن إعلال الأسماء .

حروف العلة

حروف العلة : هي الألف . والواو . والياء . وإنما سميت حروف علة . لأنها كالعليل المنحرف المزاج المتغير حال بحال - وتسمى ثلاثتها حروف علة . أينما كانت وحيثما وقعت ، ساكنة أم متحركة - أصلية أم زائدة فهذا الوصف لا ينفك عنها أبدا .

وقد ينضم إليه وصف آخر أو وصفان - وذلك لأنها إن سكنت فإن انفتح ما قبلها سميت حروف لين - لأنها حيثئذ تخف وتلين لدى النطق نحو قول - ويَنع - وإن جانستها الحركة السابقة عليها سميت حروف علة ومد - نحو يقول - ويبيع - ومقال - وعلى هذا فلا تنفك الألف عن الأوصاف الثلاثة للملازمتها السكون وفتح ما قبلها فهي دائماً - حرف علة ولين ومد . بخلاف أختها - فإنه لا يمكن اجتماع الأوصاف الثلاثة فيها .

هل تقع حروف العلة أصلا في الكلمة

معنى هذا العنوان : هل وقع كل من حروف العلة أصلا من أصول الكلمة بمعنى أنه وضع فاء أو عينا أو لاما . أو أن ذلك لم يقع وجواب ذلك فيما يأتي :

أما الألف : فإنها لم تقع أصلا من أصول الكلمة في الأفعال المتصرفة والاسماء المتمكنة : فإذا ما رأيت ألفا تلاقت مع فاء الكلمة أو مع عينها أو لامها فاعلم أنها منقلبة حتما عن واو - أو ياء أو همزة إن كان ذلك في موضع العين أو اللام - وعن همزة لا غير . إن كان ذلك في موضع الفاء فثلا - ألف آمن - وآثر - في موضع الفاء فهي إذن منقلبة عن همزة وتكون ألف - قام - وباع - وألف - باب - وناب - منقلبة عن واو أو ياء لأنها في موضع العين - وتكون - ألف دتا ، ورمي - وألف عصا - وقي منقلبة عن واو - أو ياء - لأنها وقعت موقع اللام .

ودليل هذه القضية الاستقراء - فإن العلماء استقرأوا الكلمات التي فيها ألف في مكان أصولها أى في موضع الفاء أو العين أو اللام فوجدوا أنها دائماً تكون متقلبة عن واو أو عن ياء إذا كان ذلك في مكان العين أو اللام وعن همزة إذا كانت الألف في مقابلة الفاء - فحكموا بما قدمنا لك .

أما الألف في الأفعال الجامدة والأسماء المبنية فهي أصل - لأنه ليس لهذين الصنفين تصريف حتى يعرف منه أصل الألفات وذلك كمسى في الأفعال ونحو هذا وأنا - في الأسماء المبنية وكذلك الألفات في الحروف نحو - ما - ولا التافيتين - لعدم تصريف لها كذلك يرشد إلى أصل الألف فيها .

أما الواو والياء : فقد وقعتا أصليين من أصول الكلمة ، فقد وقعت كل واحدة منهما ، فاء نحو ، وعد ، يسر ، وعينا ، نحو ، قول ، وبيع ، ولما نحو غزو ، ورمى .

وقد وقعت كل منهما فاء وعينا في كلمة واحدة ، وهما أول وَيَيْن اسم مكان ولا يوجد غيرهما ، ووقعت كل منهما عينا ، ولما نحو ، قوة ، ونحو ، حية .

وقد اجتمعتا أصليين في كلمة واحدة في موضع الفاء والعين ، بلا شرط يعنى تقدمت الواو على الياء أو تأخرت نحو ، يوم ، و دُيُوح ، اسم من أسماء الشمس ونحو ، ويل ، و ، وبه ، وويلك ، ووينس وهذا اللون أكثر من اللون السابق .

وقد اجتمعتا في موضع العين واللام ، لكن بشرط أن تقدم الواو على الياء ، أى أن تكون الواو هي العين ، واللام هي الياء ، وهذا النوع كثير نحو ،

طويت . ونويت - وغويت ، ولويت ، ولم يحىء العكس يعنى أن تكون الياه
هى العين والواو هى اللام - وحيوان وإن كان فى الظاهر يبدو مخالفاً لهذه
القاعدة لكنه فى الحقيقة ليس واوى اللام إذ الأصل حيان فهو من باب حية
ولما كر هو اتوالى اليامين واستقلوا اجتماعهما قلبوا الثانية منهما واوا إذ
لا سبيل لدفع التوالى إلا ذلك . لأن قلب الثانية ألفاً ممنوع لوجود الألف
بعدها وهى تكف اللام عن القلب ألفاً وكذا قلب الأولى لأن العين لاتعل
بالقلب ألفاً ما دامت اللام حرف علة . والتخفيف بالإدغام غير جائز لأن ،
فعلان ، لا يدغم ، فلم يبق من سبيل إلى الخروج من التماثل إلا قلب إحداهما
واوا ، واختيرت الثانية لأن التوالى بها حصل ، ولأننا لو قلبنا الأولى فقلنا .
حويان ، لظن أنها أصل فى موضعها لكثرة باب طويت ، فلما قلبت الثانية
صارت مستنكرة فى موضعها فيتنبه بهذا إلى أنها ليست أصلاً فى موضعها ،
هذا ما ذهب إليه إمام الصناعة سيويه . وذهب أبو عثمان المازنى ، إلى أن
واو (حيوان) أصل فى موضعها وليست منقلبة .

وإنما حكم سيويه بما حكم ، لأن الحكم بأصالة واو حيوان يؤدى إلى
عدم النظر فى كلامهم - إذ ليس لنا كلمة عينها ياء ولا مها واو ، وهو أيضاً
الموافق لقول علماء التصريف : يجب أن يكون الحرف الأخير أخف مما قبله ،
لأن الكلمة يتزايد ثقلها بتزايد حروفها ، ولا يغرب عنك أن باب طويت
أكثر من باب قوة وحية ، أى كون العين واوا واللام ياء أكثر من كونهما
واوين أو يامين .

الباب الأول

في قلب أحرف العلة همزة - وعكسه

حروف العلة تقلب همزة - وجوباً . وجوازا - وشذوذاً .

أما القلب الواجب فقد جاء في ثلاثتها - وكذا القلب الشاذ - وأما الجائز فلم يجر إلا في الواو والياء .

ويسمى قلب أحرف العلة همزة - إعلالا بالقلب أيضاً - وذلك عند من لا يخصصون الإعلال بحروف العلة بل يضمون إليها الهمزة ، ويسمى أيضاً إبدالا ، على تعريفه الأول ، الذي هو (جعل حرف مكان آخر)

القلب الواجب

تقلب الأحرف الثلاثة همزة وجوباً في مواضع تشترك فيها ثلاثتها ، وفي مواضع تشترك فيها الواو والياء . وفي موضع خاص بالواو ، ولهذا كان كل موضع تقلب فيه الياء همزة وجوباً - تقلب فيه الواو كذلك ولا عكس - لاختصاص الواو دون سائرهما ببعض المواضع ، وتفصيل ذلك فيما يأتي :

المواضع التي تشترك فيها الأحرف الثلاثة

تتشرك الأحرف الثلاثة في القلب همزة وجوباً في موضعين .

الموضع الأول : - أن يقع أحدهما لاما أو حرفاً زائداً في الطرف .

الحقيقى أو الحكى إثر ألف زائدة .

الطرف الحقيقى وأمثله : — أما الطرف الحقيقى فهو ألاّ يجىء بعد حرف العلة حرف ما — مثال ذلك فى الواو — سماء ، من السمو ، رُطاه ، من الرغوة عداًء ، من العدو عَدُوّ آباء : جمع أب ، وأصله أبو دليل أبوان عداًء : جمع عدّ ، إماء . جمع أمة ، وأصلها أُمُو . بدليل (أُموات) أو (إِموان) فى جمعه . اصطفاً . مصدر اصطفتى من الصفوة ، ارعوا . مصدر ارعوى ، بزنة افعلّ ، فالف الفعل أصلها (الواو) فأتت ترى أن الهمزات التى فى أطراف الكلمات السابقة أصلها الواو ، وهى فى جميعها لام إلا الأخير فانها فيه حرف زائد . وقد انقلبت هذه الواوات إلى همزات . تطبيقاً للقاعدة التى بين أيدينا .

(أمثلة الياء) بناء : من البناء ، بكاء مصدر بكى يبكى ، ظباء : جمع ظبي ، آراء : جمع رأى ، قضاء : من قضى يقضى ، علباء بدليل علباية قوباء : بدليل قوباية ، فالهمزات فى أطراف الكلمات السابقة منقلبة عن ياء هى لام إلا فى الكلمتين الأخيرتين فإن الياء فيها زائدة للإلحاق بقرطاس وقرناس فلما تطرفت هذه الياءات بعد الألف الزائدة قلبت همزة على وفق القاعدة التى بين أيدينا .

(أمثلة الألف) ليس للألف أمثلة فى هذا الموضع متنوعة ولكنها كلها من نوع واحد وهو ألف التانيث الممدودة نحو (صحراء) فإن أصلها (صحمرى) بألف مقصورة . زيدت قبل طرفها ألف لغرض المد . فتطرفت الألف المقصورة بعد الألف الزائدة فقلبت همزة لهذه القاعدة ، ومثل صحراء فى كل ما قبله دجاء ، لماء ، علماء ، وهكذا كل ألف تانيث ممدودة لا بد أن تكون همزتها منقلبة عن الألف المقصورة وليس لنا كما قلنا أمثلة إلا هذا النوع .

الطرف الحكى وأمثلته : — الطرف الحكى معناه أن يحىء بعد حرف العلة الواقع بعد الألف الزائدة ، حرف غير لازم للكلمة بالفعل ، ونعني به تاء التأنيث العارضة ، والألف والنون ، أو الياء والنون الزائدتين للتثنية ، وعلامة جمع التصحيح

أما التاء العارضة التي يبقى معها التطرف فهيمز حرف العلة فهي التاء التي تزداد على بنية كانت مستعملة قبلها وهذا النوع ينحصر في تامين هما .

(١) تاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث في الصفات مثل [بَنَاء بصيغة المبالغة و(بَنَاءة مؤنثة [وسَقَاء] كذلك [وسَقَاءة مؤنثة فالتاء هنا عارضة على بنية كانت مستعملة وهي مذكر هذه الصفات كما رأيت ولهذا قلبت الياء همزة لأنها متطرفة حكما ونحو غزاء وغزءاة ، بصيغة المبالغة فالتاء عارضة كما ترى فلذلك قلبت الواو همزة .

(٢) والتاء التي تزداد على المصادر القياسية للدلالة على الوحدة عارضة أيضا فيبقى التطرف معها حكما نحو (استحياءة) و (اصطفاة) فالهمزة فيهما . أصلها الياء في الأول ، والواو في الثاني ولأن التاء عارضة يبقى التطرف غير أنه تطرف حكى — فقلبتا — وفاقا للقاعدة .

وليس هناك من أنواع التاءات ، ما يبقى التطرف معه سوى النوعين المذكورين . وسائر الأنواع تخرج الحرف العليل عن التطرف فلا يهمز مثال ذلك [هداية ، علاوة ، رماية ، شقاوة ، إداوة هراوة] فحرف العلة في هذه الكلمات قد وقع بعد ألف زائدة لكن فاته التطرف . لأن الكلمات المذكورة قد بنيت على التاء كما ترى إذ لم يستعمل لها مذكر من نوعها حتى يقال إن التاء عرضت عليه وبعبارة أيسر ليست هذه التاءات ، من النوعين اللذين قلنا إنهما وحدهما لا يخرجان الحرف العليل عن التطرف لعروضهما .

وكان حق التاء التي تزداد على اسم الجنس الجعى للدلالة على الوحدة . كان

حقها ألا تخرج الحرف العليل عن تطرفه إذا اتصلت به . لأنها في المظهر عارضة لكن لما كان الفرق بين اسم الجنس المذكور وواحد . تارة يكون بالتاء وتارة يكون بالياء المشددة — ولم يحدد لكل واحد . منها موضع خاص يفرق بها فيه . ولم يترك الخيار للمتكلم . بل كان لابد من السماع اعتبرت الكلمة مبنية عليها فثلاً — شجرة ليست هي شجراً — زائداً التاء — بل هي كلمة مستأنفة بجذافيرها للدلالة على المفرد . فالتاء إذن خلقت مع الكلمة التي هي فيها فلا يصدق عليها . أنها عارضة بالمعنى الذى يبقى التطرف معه قائماً ، ولهذا كانت مخرجة للحرف الذى تتصل به عن التطرف — فهي كناية هداية — وأمثالها مما قدمناه لك وقيل إنها عارضة فيهمزهما — فيخلص لك بعد هذا أنه ليس لك من التاءات كلهما ما يبقى معه التطرف إلا ما ذكرنا .

وأما الألف والنون الزائدتان فإنهما لا يخرجان حرف العلة عن تطرفه بل يبقى التطرف حكياً معهما بشرط أن تكونا زائدتين على مفرد مستعمل نحو ثنية ، بناء ، سقاء ، عزاء ، فإنك تقول فيها بنامان . سقاءان غزوان ، والأصل — بنايان — لأن اللام ياء ، وسقايان . كذلك . وغزوان ، لأن اللام واو ، تطرفت الياء في الأولين والواو في الأخير طرفاً حكياً بعد الألف الزائدة فقلبتا همزتين .

أما إذا كانت علامة التثنية لازمة للكلمة بحيث لا تنفك وذلك يكون إذا لم يستعمل مفرد لهذا المثنى . فإن العلامة حينئذ تخرج الحرف العليل عن التطرف فلا يعمل . لأنه يكون في حكم المتوسط وذلك نحو قول العرب ، عقلته (بثناين) هو مثنى ، ثناء ، تقديرأ لكن لم يستعمل هذا المفرد أصلاً والضمير في عقلته للجمل ، والثنايان ، هما طرفا العقال . فالياء التي بعد الألف في كلمة (ثناين) المذكورة وقعت بعد ألف زائدة كما ترى . لكن لما كان بعدها

ياء ونون لازمتان خرجت عن التطرف فلم تعل - إذا عرفت التطرف
الحكمي أمكنك أن تحكم . أن قولهم في المثل (اسق رَقَاشَ فَإِنهَا سَقَايَة)
شاذ ، لأن الياء في سقاية ، تطرفت حكماً بعد الألف الزائدة ، إذ التاء عارضة
للفرق بين المذكر والمؤنث فكان الواجب أن تهز ، وقد جاء المثل مهموزاً
وقد جاء فانه سَقَى ، بالقصر .

وعرفت أيضاً أن قولهم - عبادة - وعظامة - وصلاة بالهمز في
ثلاثتها شاذ والقياس - عباية - وعظاية - وصلاية - بالياء في الجميع
- وذلك لفوات التطرف - لأن التاء فيها فارقة بين اسم الجنس الجمعي
وواحد . وهي من التاءات التي تفوت التطرف كما قدمنا - والعباية - واحدة
العباء - لضرب من الأكسية معروف و - عظاية - واحدة العظاء -
لضرب من الوزغ - وصلاية - واحدة الصلاة - لضرب من المدقات
وهذا تعلم أن الهمز فيها شاذ - وعدم الإعلال هو القياس .

واعلم أن علماء التصريف اختلفوا في كيفية هذا الإعلال - فذهب
يرى أن الواو - والياء - قلب كل منهما همزة من أول الأمر وهو ظاهر
قول ابن مالك - حيث قال (فأبدل الهمزة من واو ويا الخ) .

ويرى حذاق علماء التصريف . أن الواو والياء قلب كل منهما ألفاً ثم
قلبت الألف همزة للتخلص من الساكنين - الألف الزائدة - والألف
التي كانت في الأصل واوا - أو ياء - لأنك حين قلت - سماء - و - بنى -
تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما ولا فاصل بين الفتحة - وحرف
العله إلا الألف . وهي حاجز غير حصين لزيادتها وسكونها . وانضم إلى ذلك
كونها في الطرف الذي يحتاج إلى التخفيف كما هو معروف فقلبت كل منهما
ألفاً ثم الألف همزة كما قدمنا - وكأن حذاق الصرفين أرادوا أن يخرجوا
هذا الإعلال على القواعد المعروفة التي تقضى بأن حروف العلة أقرب إلى

بعضها وأنسب . فإذا أريد الفرار من أحدها غيرناه إلى آخر منها ولا نذهب ناحية الهمزة إلا إذا تعذر ذلك وليس هنا بمتعذر . لأنهم في قلب الواو أو الياء ألفا قد يكتفون في بعض الأحيان بجزء العلة كـ **يَاجِل** مثلاً في **يَوْجِل** و**طَلَّيْ** في **طَلَيْتِي** . وأيضاً فإن العهد بقلب أحد الحرفين إلى الألف موجود وكثير . أما قلب أحدهما إلى الهمزة فليس معهوداً . لأنك ستري أن الخلاف المذكور جارٍ في كل موضع من مواضع قلب أحدهما همزة إلاّ الواو المصدرة كما سيجي . — ولست واجداً لهذا الخلاف أثراً ولكنه تحقيق لتأخذ القواعد مجراها الطبيعية لاغير . انتهى الموضع الأول وسأضع بين يديك الآن ما قاله ابن مالك في الألفية في هذا الموضع أشار ابن مالك إلى هذا الموضع بقوله :

فأبدل الهمزة من واو ويا
 آخراً أثر ألف زيد

فأنت ترى أن ابن مالك خص الموضع بالواو والياء فقط . وقد عرفت أنه عام في أحرف العلة الثلاثة . ولهذا قال في الكافية مشيراً إلى هذا الموضع :

من حرف لين آخر بعد ألف مزيد أبدل همزة وذا ألف
 فهو في الكافية أضبط منه في الألفية . ويلاحظ أنه في الألفية والكافية لم يشر إلى التطرف الحكمي وإن كان الإطلاق يمكن أن يحمل على التعميم أي التطرف بقسميه ، ويلاحظ أيضاً على الكتّابين أن القاعدة تنطبق على ما لا يجوز أن يهمز مثل (يا غاوُ) اسم فاعل من غوى ثم جعل علماء ونودي مرخماً على لغة من لا ينوي . فإن واوه يصدق عليها أنها تطرفت بعد الألف الزائدة ومع ذلك فلا يجوز أن تهمز كما قال أبو حسن الأشموني . وأراد أبو الحسن أن يصلح الضابط في الألفية فقال : لو قال ابن مالك بدل قوله آخراً لا ما

يأثر ألف زيد الاستقام - وأورد على أبي الحسن أن القاعدة مع هذا الإصلاح لا تزال غير سليمة ، فإنها لا تشمل مثل علباء مما الحرف العليل فيه للإلحاق - ومورد هذا الاعتراض يرى أن الإصلاح ينبغي أن يقال فيه : لاما أو حرفاً زائداً للإلحاق - وأورد على هذا الإصلاح أيضاً أنه لا يشمل مثل حمراء مما ألفه للتأنيث هذا .

وإني وضعت لك القاعدة التي لا يمكن أن يعترض عليها أصلاً - فاحفظها على وضعها المذكور .

الموضع الثاني

هذا هو الموضع الثاني من موضعي اشتراك الأحرف الثلاثة في القلب همزة وجرباً .

وهو : أن يقع أحد الأحرف الثلاثة بعد ألف الجمع الأقصى وقد كان في المفرد مدأ زائداً . فإذا تم له ذلك وجب أن يقلب همزة .

مثال الواو - بحوز وعجائز - وقنوم وقدام - وحلوبة وحلاب وتنوفة وتناف . فالهمزة في الجموع المذكورة كانت واواً بدليل مفرداتها . ولما وقعت بعد ألف صيغة منتهى الجموع وقد كانت في المفردات مدأ زائداً كما ترى قلبت همزة - للقاعدة التي معنا .

مثال الياء - سلق وسلاتق - خريدة وخرائد - صحيفة وصحائف قصيدة وقصائد ، فالهمزة في هذه الجموع كانت ياء في المفردات . ثم لما وقعت بعد ألف الجمع الأقصى وقد كانت في الأفراد مدأ زائداً كما ترى قلبت همزة للقاعدة .

مثال الألف - دجاجة ودجائج - عمامة وعمائم - رسالة ورسائل شمال وشمائل - فالهمزة في هذه الجموع أصلها الألف كما ترى في المفرد ، ولما

جمعت المفردات المذكورة وقعت الألف بعد ألف الجمع الأقصى وهي مد زائد فقلبت همزة ، للقاعدة الحاضرة .

أما إذا وقع حرف العلة بعد ألف الجمع الأقصى ولم يكن في المفرد ماذا زائداً . بأن كان غير مد أو كان مداً أصلياً فإنه يصح ولا يعل . وأمثلة ذلك .
الواو غير مد في المفرد ، جدول وجداول ، مقنول ومقاول ، فالواو الواقعة بعد ألف الجمع الأقصى في المثالين لم تكن مداً وأما كونها بعد ذلك زائدة كجدول أو أصلية كمقنول فلا حساب له ولا أثر ، ولذلك سلبت من القلب وبقيت واواً كما ترى .

الواو مداً في المفرد غير أنه أصلي ، نحو مشورة ومشاور ، مشوبة ومثاوب ، فالواو الواقعة بعد ألف الجمع الأقصى في المثالين كانت في المفرد مداً أصلياً ولذلك صحت ولم تهمز .

الياء غير مد . عثير وعثاير ، مخيط ومخايط ، فالياء بعد ألف الجمع هنا يجب أن تصح لأنها في المفرد غير مد . وهي في المثال الأول زائدة وفي المثال الثاني أصلية .

ومثال الياء مداً أصلياً . مصيف ومصايف ، ومسيل ومسائل ، فالياء بعد ألف الجمع الأقصى هنا لم تعل لأنها في المفرد مد أصلي .

وأما الألف فإنها لا تخرج عن المدية ولهذا فتحن في حاجة إلى مثال واحد هو ملامة وملاموم ، مقامة ومقاوم ، مطار ومطائر ، فالحرف العليل بعد ألف الجمع الأقصى لم يعل لأنه لم يكن في المفرد مداً زائداً ، لأنه عين المفرد في الأمثلة الثلاثة . وكان قد قلب في المفرد ألفاً للتحرك والانفتاح ولما ذهب ذلك عند الجمع رجع إلى أصله .

واعلم أن تفسير حرف العلة بعد ألف الجمع الأقصى ليس لطلب الخفة وإلا لأعل كل حرف عليل وقع كذلك ، وقد رأيت أن كل حرف من حروف العلة في الأمثلة الساففة قد جاء غير معل ، فلا بد أن يكون الإعلال هنا لأمر آخر سوى الثقل ، وهو كذلك ، وإليك السر .

الإعلال هنا في الواقع لم يكن للثقل ولكن لإرادة الفرق بين ما ليس له حركة في الأصل وهو المد الزائد لأنه لاحظ له في الحركة ، وبين ماله في الأصل حركة وهو غير المد مطلقاً زائداً أو أصلياً ، وكذلك المد الأصلي ولما كان ماله في الأصل حركة أقوى وأجلد على البقاء جعلوا محل الفرق ما ليس له حركة فأعلوه . والهمزة أنسب إلى حروف العلة فقلبوه إليها - وقد علل ابن جني ذلك بأنه لما وقعت ألف رسالة وقلادة وأمثالهما ما المد فيه ألف زائد ثالث لما وقعت هذه الألف بعد ألف الجمع الأقصى التقى سا كنان فتخلصوا بتحريك الألف التي كانت في المفرد . وتحريك الألف يكون بإبدالها همزة . وحملت الياء والواو المدتان على الألف في ذلك . لأنهما مدتان زائدتان كما هي كذلك فهمزتا ، وهذا الموضع قد أشار إليه ابن مالك في الألفية بقوله :

والمد زيد ثالثاً في الواحد همزاً يرى في مثل كالفلائتد

وقد رأيت فيما تقدم ما يغنيك عن شرح هذا البيت - غير أننا نحب أن تفهم أن شرط ابن مالك في المد الزائد أن يكون ثالثاً في المفرد ، كقولنا في القاعدة ، أن يقع حرف العلة بعد ألف الجمع الأقصى ، لأنه لا يكون كذلك إلا إذا كان ثالثاً في المفرد ، لأن ألف الجمع الأقصى تكون بعد حرفين من المفرد . فالواقع بعدها ثالث في المفرد . إذا عرفت هذا الموضع حق المعرفة عرفت أن قولهم في جمع مصيبة مصائب وفي منارة منائر وفي معيشة ، معائش بالهمز شاذ . لأن المد كان في المفرد أصلياً والقياس .

مَصَاوِبَ وَمَنَاوِرَ وَمَعَايِشَ ، وَقَدْ نَطَقَ بِهِ ، وَمَصِيبَةً وَمَنَارَةً مِنَ الْوَاوِ
الْعَيْنِ ثُمَّ أَعْلَ فِي الْمَفْرَدِ لظُرُوفٍ اقْتَضَتْ ذَلِكَ وَفِي الْجَمْعِ زَالَتْ تِلْكَ الظُّرُوفُ
فَعَادَتْ كُلُّ مَنِهْمَا وَאוּ كَمَا كَانَتْ .

وَاعْلَمْ أَنَّ عِلَاءَ التَّصْرِيفِ اخْتَلَفُوا هُنَا أَيْضًا فِي طَرِيقَةِ الْإِبْدَالِ كُلِّ مَوْضِعٍ
السَّابِقِ . فَهُمْ مِنْ يَبْدَلُ هَمْزَةً بَادِيءٌ ذِي بَدءٍ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْلِبُ الْوَاوَ وَالْيَاءَ أَلْفًا
لِلتَّحْرُكِ وَالِانْفِتَاحِ وَلِكُونَ الْحَاجِزِ غَيْرِ حَصِينٍ لِأَنَّهُ أَلْفٌ زَائِدَةٌ وَانْضَمَّ
إِلَى ذَلِكَ أَنَّ الصِّغَةَ صِغَةً مَتَّحِي الْجُمُوعِ قَلْبُ الْعَلِيلِ أَلْفًا ثُمَّ أَلْفٌ هَمْزَةٌ .

المواضع التي تشترك فيها الواو والياء

في القلب همزة وجوبا

قَدْ مَرَرْنَا فِي أَوَّلِ الْبَابِ أَنَّ أَحْرَفَ الْعِلَّةِ الثَّلَاثَةِ تَشْتَرِكُ فِي الْقَلْبِ هَمْزَةٌ
وَجُوبًا فِي مَوْضِعَيْنِ . وَأَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ يَشْتَرِكُنِ فِي مَوْضِعَيْنِ آخَرَيْنِ وَهُمَا :

الموضع الأول

أَنَّ تَقَعُ إِحْدَاهُمَا عَيْنًا لِاسْمٍ فَاعِلٍ فَعَلَ ثَلَاثِي أَعْلَتْ فِيهِ مَا دَامَتْ الْعَيْنُ
فِي مَكَانِهَا ، أَوْ لِفَاعِلٍ الَّذِي لَا فَعَلَ لَهُ :

وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ إِذَا وَقَعَتْ إِحْدَاهُمَا عَيْنًا لِاسْمٍ عَلَى وَزْنِ
فَاعِلٍ ، فَإِنْ كَانَ اسْمُ فَاعِلٍ فَلَا تَهْمُزُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ قَدْ أَعْلَتْ فِي فَعْلِهِ ، أَمَا إِذَا لَمْ
يَكُنْ اسْمُ فَاعِلٍ فَإِنَّهُ يَعْلُ بِالْحَمْلِ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي أَعْلَ فَعْلُهُ لِكَثْرَةِ هَذَا
النَّوْعِ ، وَطَرْدَ الْبَابِ كَمَا طَرَدُوا نَعْدَ وَأَعْدَ وَتَعْدَ عَلَى يَعْدُ فِي حَذْفِ
الْوَاوِ ، وَإِنَّمَا قِيدْنَا الْقَلْبَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ بِيَقَاءِ الْعَيْنِ فِي مَكَانِهَا يَعْنِي بَعْدَ أَلْفِهِ
لِأَنَّهُ لَوْ انْتَقَلَتْ مِنْهُ حَمَاهَا ذَلِكَ عَنِ الْقَلْبِ هَمْزَةٌ وَتَعْلُ إِعْلَالًا آخَرَ
يَقْتَضِيهِ مَوْضِعُهَا الْجَدِيدُ ، وَهِيَ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ تَتَبَادَلُ هِيَ وَالْلامُ الْمَكَانَ

مثال ذلك قولهم في اسم الفاعل من شَاكَ بمعنى صار ذا شوكة، شاك، وبالطبع أصله شاوك . ولو بقيت العين في مكانها لأعلت بالقلب همزة . لكنهم آخروها عن اللام أو قدموا اللام عليها . فصارت شاكو ، قلبت الواو ياء لتطرفها أثر كسرة ثم أعل إعلال قاض ، فهو اسم منقوص . فقد رأيت أن بقاء العين في مكانها لأبد منه لقلبها همزة ، وفي شاك ، تخريجان أخران . أحدهما أنه مبنى على ، فعل ، من الشوكة بكسر العين فيكون أصله (شوك) ثم قلبت العين ألفاً وحيتئذ لا يكون منقوصاً بل يقال فيه : شاكٌ وشاكٍ وشاكاً فأعرابه على الكاف . والتخريج الآخر أنه بنى على فاعل ثم حذفت العين في مكانها فلا إعراب كالنظام السابق وقالوا في هارٍ هارٍ ، بتقديم اللام على العين وإعلالها كما في شاك ، ولو بقيت في مكانها لقل (شائك وهائر) .

ومثال ، فاعل ، الذى استوفى قاعدة القلب لأن العين أعلت في فعله ، قائم وصائم ونائم . وكذلك بائع وبائن وسائل . فالهمزة في كل هذه الأمثلة عين لفاعل وقد أعلت في فعله كما هو ظاهر وبقيت في مكانها وأصلها في الأمثلة الأولى واو وفي الأخرى ياء .

أما إذا وقعت عيناً لاسم الفاعل الذى لم تعل في فعله فلا بد من بقائها إذ لا يوجد في الفرع ما ليس في الأصل ، نحو عَيْنٍ وعورٍ ، فهو عاور وعائِن وفاعل من هاتين المادتين وإن لم يسمع لأن قياسهما أفعل ولكن علماء التصريف جميعاً مثلوا لهذا الموضع بهما وكأنهم يقولون لو أريد صوغ اسم الفاعل من هاتين المادتين على ، فاعل ، للدلالة على الحدوث لقليل مع القواعد عاور وعائِن دون إعلال .

ومثال فاعل الذى ليس اسم فاعل — لأنه لا فعل له من معناه قولهم في النسب سائق وخائل — فالهمزة مبدلة من ياء — إذ الأصل السيف والخيلاء — ومعنى سائق — صار ذا سيف — وخائل صار ذا خيلاء — والفعل ساف موجود وكذا خال — لكن سائفاً

وخائلا منهما بمعنى ضارب بالسيف وبمعنى ظانّ وليس بمعنى النسب
ويخرج على هذا قولهم جائز للبستان وحائر لمجتمع الماء . فإنه اسم
وليس اسم فاعل وقد أعل حملا على فاعِل الذي يعمل كما أسلفنا وقد يقال
إنه سمي به منقولا من اسم الفاعل المعلن ومن ذلك قول الشاعر :

صعدة نابتة في جائز أبنا الريح تيمّلها تمل

وقد روى حائر بدل جائز . والقول فيه هو القول في جائز ومن
ذلك أيضاً قولهم جائزة للخشية التي تعترض السقف . فهي ليست اسم
فاعل أيضاً لأنها اسم للخشية المذكورة فاعلاها بالحمل أو ندعى النقل من
اسم الفاعل المعلن . ومع ذلك فقد وضعنا لك في القاعدة ما يغنيك عن هذا
التخريج وما يجعل إعلال أمثال هذه الكلمات مع القياس

يتى علينا أن نعرض لحكمة رباط اسم الفاعل بالفعل حتى يشترط في

إعلال عينه إعلال عينه

ذلك لأن الأصل في الإعلال الأفعال . وإنما تمل الأسماء بالحمل عليها .
وكانت الأفعال أصلاً لأنها أثقل أنواع الكلمة . إذ الفعل ثقيل بنفسه لفرعيته
على الاسم وثقيل بتوابعه التي منها الضروري كالفاعل والكثير كالمفعول
والحال والتمييز وسائر المتعلقات . والإعلال إنما وجد للتخفيف فما أحرى أن
يكون الفعل به أولى . والذي يدل على أن الفعل أصل وأن أصل الأفعال
كلها الثلاثي — أنك إذ قلت قال معلن العين . قلت في مضارعه وهو
فرعه يقول بالإعلال بالنقل وقائل بالهمز - وإذا قلت . عَوِرَ
دون إعلال لزمك أن تقول يَعْوِرَ دون إعلال أيضاً وعاور كذلك
ومن الأدلة أيضاً أن (فعالا) من قام (قيام) بقلب الواو وياه (وفعالا)
من قاوم قوام بلا إعلال . ولو رحت استقصى لك ما يقنعك بهذه
القضية لفاتني الاستقصاء لكثرة هذا النوع

ولإ هذا الموضع أشار ابن مالك بقوله
 وفى فاعل ما أعل عينا إذا اقتنى
 أى اتبع إبدال الواو والياء همزة إذا كانتا عينا لاسم فاعل فعل
 أعلت فيه .

وقد أورد أبو الحسن على بن مالك - جائزة للخشبة وجائز للبستان -
 وقد عرفت أن مثل ذلك لا يرد علينا . هذا

وهذا الإعلال اختلف فى كيفيته أيضاً فن قائل إن الحرف العليل قلب
 همزة من أول الأمر . ومن قائل قلب ألفاً لأن الفاصل بينه وبين الفتحة حاجز
 غير حصين وهو ألف فاعل لسكونها وزيادتها وانضم إلى ذلك أنهما فى اسم
 يعمل عمل الفعل ويؤدى مؤداه - ثم قلبت الألف همزة للتخلص من
 الساكتين - وقال المبرد أن الواو والياء لم يلاحظا عند صوغ اسم الفاعل
 فشلا إذا صغته من قال - فما عليك إلا أن تحيىء بألف فاعل قبل ألف
 الفعل فيلتقى ساكنان فتهمز الثانية منهما

ثم الهمزة الناشئة عن الواو والياء هنا تكتب على ياء غير منقوطة أى
 نبرة وذلك كما يقتضيه قياسها من حيث التخفيف فهى لا تخفف إلى الياء حتى
 تنقطع وتقطعها على

الموضع الثانى

هذا هو الموضع الثانى من موضعى قلب الواو والياء همزة وجوباً وهو
 أن يقع أحدهما ثانى حرفين لينين بينهما ألف الجمع الأقصى الذى بعد
 ألفه حرفان . وسواء أكان اللينان واوين أم ياءين أم مختلفين .
 مثال الواوين - أول - بزنة أفعِل وأوائل - والأصل أواول -
 وقعت الواو ثانى حرفى لين أحاطا بألف الجمع الأقصى فقلبت همزة .

وإذا أردت أمثلة من هذا النوع الذى اكتتفت فيه ألف الجمع بواوين
 فجئى باسم على فاعلة من فعل ثلاثى أجوف واوى . ثم أجمعه الجمع الاقصى
 تحصل على ما تريد - فإذا أخذت فاعلة - من صام ونام وقام - قلت صائمة
 نائمة قائمة - فإذا جمعته الجمع الاقصى قلت قوائم وصوائم . والاصل قواوم
 وصواوم . الواو الاولى مبدلة من ألف فاعلة عند جمعه الجمع الاقصى كما هى
 القواعد - والواو الثانية هى التى كانت قلبت همزة فى فاعلة ثم لما جمع عادت
 إلى الواو أصلها . وكذا تقول فى بقية الأمثلة

ومثال الياءين : نَيْف ، ونيَاف ، على أنه من ناف ينيف ، ويُنَافِع
 ويَنافِع ، الأصل نايَاف . ويَيايِع ، قلبت الياء الثانية همزة للقاعدة ، ووزن
 المفرد ، فَيَنعِل ، فيكون وزن الجموع فَياعِل . ومثال المختلفين ، الواو
 والياء ، بائعة وبوائع ، والاصل بوايع ، بإعادة همزة بائعة إلى الياء أصلها
 ثم همزت الياء للقاعدة . وللحصول على أمثلة من هذا النوع ، صنع ، فاعلة من
 الثلاثى الأجوف اليائى وأجمعه الجمع الاقصى مثل ، بان وبائنة وبوائن .
 والاصل بواين كما عرفت ثم همز

ومثال الياء والواو ، سيد وسيائد . والاصل سياود لأن العين كانت واوا
 وقلب ياء فى المفرد لاجتماعها مع الياء . وفى الجمع انفصلا فعادت واوا ثم
 همزت للقاعدة

وإلى هنا انتهت الأمثلة التى تصور لك القاعدة ، وهى أربعة أنواع :
 واعلم أن قلب ثانى اللينين مطلقا همزة ، أى سواء أكانا ولوين أم
 ياءين أم مختلفين ، هو مذهب الخليل وسيبويه ، والمسموع من كل ذلك
 ما اكتتف ألف الجمع فيه واوان فقط ، وقاس سيبويه ، الثلاثة الباقية عليه ،
 وهى الياءان والياء والواو والواو والياء ، لاستئصال الياءين والياء والواو ،
 كاستئصال الواوين

وقال الأخفش : القياس ألاّ يهزم في الياءين ولا في الياء والواو ، لأن اجتماعهما ليس كاجتماع الواوين ، فالهمز عنده في صورة واحدة . وهي ما إذا اكتنفت ألف الجمع بواوين نحو (أوائل) ويقول في جمع ، نَيْفَ وسيئو صائدة ، نيايف وسيأود وصوايد من غير همز ، وشبهته : أن الإبدال كان في الواوين لثقلهما ولأن لذلك نظيراً ، وهو اجتماع الواوين في الصدر فإنه يوجب قلب أولاهما همزة نحو ، أواصل في جمع واصله ، والأصل وواصل فقلب همزة كما استعرف ، أما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همز . نحو ، يَين ، اسم موضع ونحو ، يَوْم ، كفروح .

واحتج أيضاً بقول العرب في جمع ، ضَيُون ، وهو السُّنُّور الذكر ، ضياون من غير همز - والصحيح ما ذهب إليه سيبويه والخليل للقياس والسماع أما القياس ، فلأن القلب في نحو ، أوائل كان بالحمل على كساء ورداء وهما لا فرق فيهما بين الياء والواو فكذلك هنا ، والذي يدل على أن للطرف مدخلة في الإعلال في نحو ، أوائل ، اشتراطهم أن تكون الصيغة صيغة مفاعيل . أى اتصال اللين الذي سيبدل همزة بالطرف ، فإذا بعد كما لو كانت صيغة مفاعيل فلا يهزم ، وأما السماع فقد قدمنا أنه لم يسمع من ذلك إلا مثل (أوائل) وهذا ما حكاه ، الرضى في شرحه للشافعية ، ولكن قد حكى أبو زيد في جمع سَيْقة فيَعِلَة ، من ساق يسوق ، سياق ، بالهمز

وحكى الجوهري في تاج اللغة في جمع ، جَيْد ، فيَعِل ، من جاد يجود جياندا بالهمز أيضاً

وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في ، عَعِل ، من عال يعول ، أو من عال يعيل أفقر ، عيائل بالهمز . فإن صحت هذه الجموع كانت دليلاً سماعياً

على صحة مذهب سيويه ، ويظهر أن ذلك لم يصح عند الرضى حتى ادعى أنه لم يسمع إلا مثل أوائل كما قدمنا ذلك عنه .

بقى أن نجيب على قولهم ، ضياون ، التى احتج بها الأخفش ، والجواب عنها أن يقال : إنه يحتمل أنها شذت فى الجمع كما شذت فى المفرد ، وهو ضَيُونٌ إذ لم تقلب واوه ياء مع قيام الموجب . فجرأ ذلك على الشذوذ فى جمعه والدليل متى طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال .

أما إذا كان الاكتشاف فى صيغة ، مفاعيل ، يعنى الجمع الأقصى الذى بعد ألفه ثلاثة أحرف ، فلا يجوز أن يهمز ثانى اللين سواء أ كانا واوين أم غيرهما . وذلك للبعد عن الطرف الذى كان له مدخلية فى الهمز فى صيغة مفاعل ، لاتصال اللين الذى سيدل باللام . وجاور الشيء يعطى حكمه ولهذا ترى أن سيويه أعل فى هذا الباب بالحمل على كساء ورداء ، ولم يفرق فيه بين الواوين وغيرهما .

وإذا عرفت ما قدمناه عرفت أن طواويس ، فى جمع طاووس لا يهمز ومثله يبايع فى جمع يباع ، وقياويم فى جمع قيّام ، أو ، قيّوم لأن الصيغة صيغة . مفاعيل ، كما ترى والعبرة بما يقتضيه قياس جمع المفرد لا المنطوق به ، فإذا كان المفرد يقتضى ، مفاعل ، همز اللين ولو كان المنطوق به مفاعيل بأشباع الكسرة حتى تولدت الياء مثل قول حكيم بن معية من بنى تميم من مشطور الرجز ، (فيها عيائل أسود ونمر) فإن عيائل ، جمع عيّل وقياسه مفاعل . يعنى ، عيائل فلما تولدت الياء فصار مفاعيل لم يغير ذلك بما كان له من وجوب إبدال ثانى اللين همزة كما ترى .

وأيضاً لو كان القياس يقتضى مفاعيل . ثم اكتفى بالكسرة عن الياء

فصار . مفاعل ، فإن ذلك لا يغير حكم مفاعيل ، فيكون التصحيح واجباً
مثال ذلك قول جندل بن المثنى الطهوي يخاطب زوجه ، ويصف الدهر ، من
مشطور الرجز .

حَنَى عِظَامِي وَأَرَاهُ ثَاغَرِي وَكَلَّ الْعَيْنِينَ بِالْعَوَاوِرِ

فقلوه ، العواور دون همز ، لأنه جمع ، عَوَّار ، وهو القذى في العين
وقياس جمعه عواوير . فالصيغة إذن : صيغة مفاعيل . وقد قلنا إن الاعتبار
للقياس لا لمنطوق به ، هذا الذي أسلفناه لك حكم اللينين إذا اكتنفا ألف
الجمع . فإن وقع مثل ذلك في المفرد فإن سيويه يقلب أيضاً . أما الأخفش
والزجاج فإنهما لا يغيران في المفرد حتى ولو كان الاكتناف بين واوين . فعلى
هذا ، لو أخذت من القول . والبيع مثل (عوارض) بضم أوله اسم جبل
قلت عند سيويه قوائل ، وبوائع ، بهمز ثاني اللينين وقلت عند الأخفش
قواول ، وبوايع ، دون إعلال ، ولعل سيويه يرى أن ضم أول هذا المفرد
الذي يشبه الجمع في لفظه وحروفه . يحى . بثقل - يعوض ثقل الجمع .
ويحسن بنا هنا أن نضع بين يديك بيت الالفية الذي يحمل هذه القاعدة ل ترى
مذهب ابن مالك ومع مَنْ مِنْ الصرفيين - قال ابن مالك الرحمة عليه .

كذلك ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل كجمع نيفا

فأنت ترى أنه أطلق اللينين ولم يقيدهما بكونهما واوين أو غير واوين
وهذا هو الموافق لمذهب سيويه والخليل - غير أنه لم يحدثنا عن رأيه فيما
إذا كان ذلك يجرى في المفرد أيضاً أم لا . وقضية المفرد يظهر أنها لم تسمع
ولكن سيويه أخذها بطريق القياس على الجمع .

تقلب الواو همزة وجوبا في موضع خاص بها

مر بك أن أحرف العلة الثلاثة تشترك في القلب همزة وجوبا في موضعين - وأن الواو والياء ينفردان بموضعين آخرين - وأن الواو تنفرد بموضع خاص بها .

وضابطه : أنه إذا اجتمع واوان في صدر الكلمة وجب قلب أولاهما همزة بشرط ألا تكون ثانيتهما مدة غير أصلية — بأن تكون غير مدة ، أو أن تكون مدة أصلية ، فهاتان صورتان يجب فيهما القلب ، ولا فرق في غير المدة بين أن تكون أصلية أو زائدة ، متحركة أو ساكنة . منقلبة أو غير منقلبة ، فالمقصود أن الثانية مادامت غير مدة فقلب الأولى واجب دون نظر إلى أى اعتبار آخر ، وإليك أمثلة الواوين المتصدرتين في كلمة وثانيتهما غير مدة (١) الثانية غير مدة وهى أصلية نحو جمع ، أولى ، أثى الأول وهو (أول) وأصله وُول - لأنه ، فَعَلَ ، والمادة واوية الفاء والعين ، ثم قلبت الواو الأولى همزة ، لأن الثانية غير مدة كما هى القاعدة

(٢) الثانية غير مدة وهى زائدة نحو أن تأخذ من الوعد اسما على مثال كوكب ، بزنة (فوعِل) فإنك تقول فيه ، أوَعَد والأصل ، (ووعِد) لأنك زدت واواً بعد فاء (الوعد حين بنيت) ، فصار كما رأيت

(٣) الثانية غير مدة وهى منقلبة عن زائد نحو (أواصل) جمع ، وأصلة والأصل وواصل بواوين الأولى ، فاء الكلمة ، والثانية منقلبة عن ألف فاعلة حين جمعه الجمع الأقصى كالقواعد ، ثم قلبت الأولى منهما همزة لأن الثانية غير مد وفاقا لقاعدتنا .

وأما أمثلة الواوين المتصدرتين وثانيتهما مدة أصلية فهى (أولى) أثى الأول - وقد عرفت أن مؤنث أفْعَل فُعِل ، وعرفت أيضاً أن كلمة أوّل أصلها - وول - بواوين ، فتكون فُعِل منه ، وولى ، بواوين في الصدر

وثانيتها مدة أصلية ، لأنها عين الكلمة وغير منقلبة عن حرف آخر ،
وليس في اللغة العربية كلها كلمة تصدرت بواوين والثانية منهما مدة أصلية
سوى هذه الكلمة وهي (أولى) المذكورة ، وإلى هنا انتهت أمثلة الوجوب
على اختلاف أنواعها .

أما ماعدا الصورتين المذكورتين — وهما أن تكون الثانية غير مد
أو مدا أصليا — ما عدا هاتين الصورتين من صور اجتماع الواوين في الصدر
قلب الأولى لا يكون واجبا بل يكون جائزا — وليس منشأ الجواز
اجتماع الواوين بل صادف أن الأولى في جميع الصور غير الواجبة مضمومة
بضمة لازمة وذلك يجوز قلب كل واو كذلك همزة كما سيشرح لك ذلك
إذا اتينا إليه إن شاء الله .

وغير الصورتين المذكورتين الواجبتين الإبدال ، صور أربع جائزته لما
قدمنا ، وهذه الصور الأربع خرجت من الإبدال الواجب بالشرط الذي
شرطناه في الثانية وهو قولنا (بشرط ألا تكون ثانيتها مدة غير أصلية)
فإذا فقد هذا الشرط ، بأن تكون الثانية مدة غير أصلية لأنها .

(١) عارضة لانقلابها عن حرف زائد نحو ، وُوِيّ الأشد - و - وُوُعد
مبنى للمجهول من واعد ، فالواو الثانية في المثالين مدة منقلبة عن ألف ، فأعمله
حين انضم ما قبلها ، فتكون غير أصلية فيجوز لك أن تهمز الواو الأولى
وَألا تهمزها .

(٢) الواو الثانية مدة غير أصلية لانقلابها عن حرف أصلي نحو وُوِيّ ،
مؤنث ، أوْأَل ، أفعل تفضيل من وْأَل ، بمعنى لجأ ، فيكون مؤنثه على
وْفعل ، ككبرى ، إذن يكون أصل وُوِيّ ، المذكورة وُوِيّ ، ثم قلبت
الهمزة واوا جوازاً لسكونها لاثـر الضم . فيجتمع في صدر الكلمة وَاوَان ،
وثانيتها مدة لكن لكونها منقلبة عن أصل فلا يجب همزها بل يجوز .

(٣) الواو الثانية مدة غير أصلية لتجدد مداها . بأن تكون في الأصل

غير مد ثم تصرف في الكلمة فانضم ما قبلها فصارت مدأ نحو (وَوَعَدَ) فعل مأخوذ من الوعد مثل حوقل ، فإذا بقى كذلك وجب همزواؤه الأولى لأن الثانية غير مد كما عرفت في القلب الواجب ، وإن بنيت للجهول فصار (وَوَعَدَ) كانت الثانية مدّة غير أصلية لتجدد مدّها وحيثئذ يكون قلب الأولى همزة جائزاً لا واجباً .

٤) الواو الثانية مدة غير أصلية لأنها زائدة غير منقلبة كما لو أخذت من الوعد مثال (طُومَار) وهو الصحيفة فإنك تقول (وَوَعَادَ) فالواو الثانية مد غير أصلي فهمز الأولى حيثئذ جائز لا واجب. وأوجب بعضهم همزها في هذه الصورة . لأن الواو الثانية مد غير منقلب عن شيء آخر حتى يقال إنها عارضة هذه هي الصور الأربع التي خرجت عن وجوب الإبدال بالشرط الذي شرطوه في الثانية ، وقد علمت أنها جائزة الإبدال وقد (زاد في التسهيل) شرطاً لوجوب الإبدال وهو ، ألا يكون اجتماع الواوين عارضاً بسبب حذف همزة كانت بينهما وفرض مثلاً — لا أرى أن أذكره .

نتائج مستخلصة مما تقدم

(أولاً) عرف مما تقدم ، أن وجوب إبدال الواو الأولى همزة في حالتين ، هما أن تكون ثانيتهما غير مد ، أو أن تكون الثانية مداً غير أنه أصلي ، وأن اجتماع الواوين في الصدر ، إن لم يكن قلب أولاهما همزة واجبا كان قلبها همزة جائزاً بحيث لا يتخلف .

(ثانياً) ليس في اللغة العربية كلمة تصدرت بواوين والثانية مد أصلي لإلاكلة (أولى) أثني الأول وعلى هذا يمكنك أن تحكم وأنت مطمئن على كل واوين في الصدر وثانيتهما مد أن إبدال الأولى منهما همزة جائز مادامت غير كلمة (أولى) المعروفة ، وهذا لا يحتاج إلى كبير تأمل .

(ثالثاً) إن أبدلت الواو الأول في كل كلمة تصادفك مصدرة بواوين همزة
فلست بمخطئ. أبدأ ، لأن ذلك كما قدمنا لا يعدو الوجوب أو الجواز . هذا
ما شئت أن أضعه بين يديك ولعل فيه تيسيراً ، وقد أشار ابن مالك إلى هذا
الموضع في الألفية فقال :

واوا (وهمزا أول الواوين ردّ) في بدء غير شبه وُوْ في الأشدّ
(رُدّ) أمر والمعنى ردّ أول الواوين همزاً في بدء غير شبه ووفي
الأشدّ ، وهذا هو مأخذ الشرط الذي شرطناه في وجوب الإبدال ، لأن
مراده ، شبه ووفي الأشدّ كل ما اجتمع في صدره واوان وثانيتها مد عارض
وهو أيضاً الذي أخرج من الوجوب الصور الأربع المخرجة ، لأن مد الثانية
فيها كلها عارض كعروض مد (ووفي الأشدّ)

وحكمة إبدال الواو الأولى من الواوين المصدرتين همزة ، هي أن اجتماع
المثلين في أول الكلمة ثقل ولا يمكن تخفيفه بالإدغام ولذلك قل حتى في
الحروف الصحيحة إذ هو فيها في منتهى الدور مثل . بَبَر . دَدَن للهو . والواو أثقل
حروف العلة فأوجبوا قلبها همزة عند هذا الاجتماع فإذا لابسها ما يخففه
كالعروض مع المد كان القلب جائزاً . فهم على كل حال يحبون أن يفروا من
اجتماعها ، وأما اجتماعها في مثل طَوَوِي في النسب ، فهو عارض وليس في
الصدر

ملخص لقلب حروف العلة همزة وجوبا

نحن نورد لك هنا ملخصاً وجيزاً لقلب أحرف العلة همزة وجوباً مكثفين
بمثال يمثل لك كل موضع من المواضع ويذكرك به
الواو قلب همزة وجوباً في خمسة مواضع وهي — سماء — عجائز —
قاتل — أوائل — (أوائل — أولى ، أنثى الأولى)

(الياء) تقلب همزة في أربعة مواضع وهي - بناء - كباثر - بائع - يائف
(الألف) تقلب همزة في موضعين وهما - حمراء - قلائد .

قلب أحرف العلة همزة جوازا

عرفت فيما تقدم أن كل حرف من أحرف العلة الثلاثة يقلب همزة وجوبا ، وأن القلب الجائز خاص بالواو والياء . أما الألف فليس لها إلا موضعا الوجوب .

قلب الواو همزة جوازا

تقلب الواو همزة جوازا في موضعين أحدهما متفق عليه بين علماء التصريف جميعا ، والثاني يختلف فيه .

الموضع الأول

وضابطه أن تقع الواو مضمومة ضمة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الإبدال ، فإذا وقعت كذلك جاز لك جوازا حسنا لا ينكسر أن تقلبها همزة وسواء أكانت بعد ذلك في الأسماء أم في الأفعال . في الصدر أم في الحشو وذلك نحو أَذُورُ ، جمع دار ، فيجوز لك قلب الواو همزة فنقول (أَذُورُ) وكون عين الدار واوا واضح ، ونحو (أَجُوهُ) في - وُجوه - جمع وجه ونحو (أَقْتَتَ) في وقت ، ومن ذلك ، صَوُولُ في صَوُول ، مبالغة صائل وقول في قَوْل مبالغة قائل ومن ذلك ، الخَوْلَةُ في الخَوْلَةُ ، و (أَثُورُ) في أنور جمع نار من النور . وأمثلة هذا النوع أكثر من أن تحصى - وهذا القلب الجائز لا يجوز أن يعتدى على قلب الواو إلى حرف آخر قلبا واجبا . فثلا الفعل طال . على أنه فعل . بضم العين فيكون أصله طول . بضم الواو فلا يجوز

أن تهمز هذه الواو مع استكمال شروط الجواز . لا يجوز ذلك لأنها قد استوفت شروط القلب إلى ألف وهو واجب . والواجب أولى .

أما إذا فقد شرط من شروط جواز همز الواو . كأن تكون مشددة كالتحوّل والتعوّد . أو غير مضمومة نحو واحد وواعد . أو ضممتها غير لازمة بأن تكون للإعراب نحو . دلوك خير الدلاء . أو للتخلص من الساكتين كقولك آمرا القوم بخشية الله (اخشَوْ الله) فإن ضمير الجماعة مبنى على السكون وإنما ضم للتخلص من الساكتين . أو كانت واجبة الإبدال كتصغير واحد وهو أو يحد بقلب الواو الأولى همزة . فإن فقد أحد هذه الشروط فلا يكون القلب جائزا بل يكون إما ممتنعاً وإما واجباً إن كان المتخلف والمفقود الشرط الأخير .

وإنما جوزوا في هذه الواو الكاملة الشروط الهمز لأن الضمة كواو . فيكون كأنه اجتماع لواوين . واجتماع الواوين موجب لإبدال الأولى همزة فليكن ما فيه هذا الشبه جائز الإبدال .

وإنما لم يجوزوا إبدال المشددة المضمومة همزة لأنها قوية بتشديدها فتحصنت به عن التغيير .

وبما أسلفنا نستطيع أن نقول : إن الواو الواقعة في الآخر لا يجوز همزها . وإن جواز الهمز يكون إما في الصدر وإما في الحشو .

الموضع الثاني

وجوز أبو عثمان المازني ، قلب الواو المصدرة المكسورة همزة قياساً مطرداً نحو إشاح ، في وشاح . و ، إسادة ، في ، وسادة وإلدة ، في وإلدة - و ، إعاء ، في وعاء ، وقد قرئ في إعاء أخيه .

ولأنما اشترط أبو عثمان لجواز هذا القلب أن تكون صدراً ، لأن الواو أثقل حروف العلة والكسرة ثقيلة أيضاً ، والابتداء بالثقل شنيع ، أما إذا وقعت كذلك حشوا فإن ذلك يتحمل لقوة الوسط فلا تغير ، وذلك نحو ، طويل . وعويل ، وأمثالها .

أما سيويه فيرى ذلك مقصوراً على السماع .

أما الواو المفتوحة فقد أجمعوا على عدم جواز قلبها همزة وأن ماسم من ذلك يوقف عنده ولا يتجاوز كقولهم — أحد — في وحد ، لأنه من الوحدة و ، أناة ، في قولهم : امرأة أناة ، من الونى — وهو البطء والفتور ، ونحو أجم — في وجم — وقالوا : في أسماء علم امرأة ، إنه فعلاء — من الوسامة فيكون أصله وسماء ، ثم همزت الواو ، وقيل بل هو جمع اسم ، وحينئذ فلا شاهد فيه ، والأول أولى . لأن التسمية بالصفات أكثر من التسمية بالجموع .

قلب الياء همزة جوازاً

تقلب الياء همزة جوازاً في موضع واحد وهو :

إذا وقعت بين ألف وياء مشددة فأنت بالخيار إن شئت أبقيتها وإن شئت قلبتها همزة ، وذلك يكون في النسب إلى ما آخره ياء قبلها ألف نحو راية وغاية ورواية . فتقول في النسب إليها ، رائي^٢ ، ويجوز رائى ، بالإبدال وكذا ، غايي^٢ ، وغائي^٢ ، و ، روائي^٢ — وروائي^٢ بالهمز .

وقد جاء قلب الياء همزة شذوذاً في قولهم : قطع الله أذيه ، يريدون يده فلما قلبوا الياء همزة ردوا اللام التي كانت مخدوفة اعتباطاً — وقد قالوا في أسنانه أَلَلْ أى يلل فأبدلوا الياء همزة شذوذاً والليل قصر الأسنان وقيل أحديداً إلى داخل الفم : يقال منه في الوصف رجل أَيْلٌ ، وامرأة بَيْلاء : .

وقد جاء إبدال الهمزة من غير أحرف اللين شذوذاً كيبدالها من الهاء في : ماء الذي أصله بعد إعلال عينه (ماه) بالهاء بدليل (مُوَيه) في التصغير ، وفي قولهم : أل فعلت ، وألّا فعلت بمعنى : هل فعلت . وهلاّ فعلت ، وقد جاء إبدالها من العين شذوذاً أيضاً كقولهم : أبابُ بحر ، في عباب بحر ، وقال بعضهم ليس فيه إبدال وإنما هو : فُعّال من (أبّ) إذاتها وقد جاء إبدال الهمزة من الألف شذوذاً كما قدمنا لك أول الباب وهاك بعض أمثله حتى نكون قد وفينا فقد قالوا . في العالم : عالم وفي دابة : دأبة ، وفي اياض : اياض .

قلب الهمزة إلى حرف علة

اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل في الحلق ولها نبرة كرهية ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها تخفّفها قوم وهم أكثر أهل الحجاز ولا سيما قریش : روى عن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه (نزل القرآن بلسان قریش وایسوا بأصحاب نبر) (أى همز) ولولا أن جبرائیل علیه السلام نزل بالهمز على النبی صلی الله علیه وسلم ما همزنا) وحققها غیرهم وتحقیقها هو الأصل کسائر الحروف والتخفيف استحسان — والتخفيف قد يكون بإبدالها وقد يكون بحذفها ، وقلبها سيكون إلى أحد أحرف العلة الثلاثة لشدة اتصالها بها وقربها منها كما أن أحرف العلة قد تغيرت إليها لذلك — وإبدال الهمزة إلى حرف علیل قد جاء جوازاً وقد جاء لزوماً وفيما يأتي تفصيل النوعين

قلب الهمزة حرف علة جوازا

يجوز لك جوازا حسناً أل تبدل الهمزة المفردة الساكنة حرف علة يجانس ما قبلها من حركة سواء أ كانت الهمزة والحركة السابقة عليها من كلمة واحدة أم

من كلمتين وسواء أ كان ذلك في الحشو أم في الطرف ، أمثلة ذلك في الكلمة الواحدة حشوا وطرفا .

مامولٌ في مأمول - ولم يقرأ - في لم يقرأ . ونحو : مومن في مؤمن - ولم يردوْ في لم يردوْ . ونحو : ير في يثر - ولم يقرى في لم يقرى .
وأمثلة ذلك من كلمتين :

(إلى الهدى ائتسنا) و (الذى أوْتمن) و (يقول ائذن) فالهمزة في كل ما قدما يجوز تحقيقها ويجوز لإبدالها حرف علة لأن حرف العلة أخف منها فيتلخص لك مما تقدم أن الهمزة المقردة الساكنة تقلب ألفا جوازا إن كان ما قبلها مفتوحا ، ويا . إن كان ما قبلها مكسورا ، وواو . إن كان ما قبلها مضموماً والأمثلة قدمناها لك ، وهناك صور أخرى للهمزة تقلب فيها حرف علة جوازا ولكنتناجب أن نكتفى بهذا المقدار خصوصاً وابن مالك في الألفية لم يعرض إلا للقلب الواجب فقط على أنه سيمر بك في ثنايا الحديث عن القلب الواجب بعض صور للقلب الجائز سوى هذه .

قلب الهمزة حرف علة وجوبا

تقلب الهمزة حرف علة على سبيل الوجوب وذلك واقع في باين :

الباب الأول

المراد به باب الجمع الأقصى الذى أبدل فيه حرف العلة همزة ، إما لكونه كان في المفرد مدا زائدا ثالثاً نحو : صحائف ورسائل وعجائز ، وإما لكونه ثانياً لينين بينهما ألف الجمع المذكور نحو : أوائل ونيافت وسيائد وصوائد ، إلى آخر مامر بك قريباً مفصلاً في: مبحث قلب الأحرف العلية همزة لزوماً .

وتفصيل هذا الباب على النحو الآتى :

إن كانت لام هذا الجمع الذى عرضت فيه الهمزة صحيحة غير مهموزة اكنى بالقدر الذى عرفته فيه وكفنا أيدينا عنه وأخذ طريقه كما مر بك من أمثلة هنا وهناك .

أما إذا كانت لامه حرف علة أو همزة فإنه يحتاج لعملين آخرين وهما :
(الأول) فتح الهمزة العارضة بعد ألفه بشرط ألا يكون قد سبق عروضها فى مفردة ، وهذا الفتح ليس هو المقصود بل هو وسيلة للبراد .
ويبان ذلك أن الثقل المفرط الذى جاء به اجتماع الهمزة واللام المعتلة فى الطرف المحتاج إلى غاية التخفيف وكون ذلك فى أقصى الجموع دعا إلى تخفيف هذين الثقيلين أعنى اللام العلية والهمزة العارضة ، ولما كان تخفيف اللام يقتضى قلبها إلى الألف ، والألف لا تكون إلا إذا كان ما قبلها مفتوحا لهذا فُتِحوا ما قبل اللام ، أعنى الهمزة العارضة ، وإذا كانوا يفتحون جوازا الحرف الصحيح لقلب الياء العلية ألفاً للتخفيف فى نحو المدارى فيكون ذلك مع الهمزة الكريمة واللام العلية أولى فكان واجبا .
(العمل الثانى) قلب الهمزة العارضة ياء فى ثلاث صور ، وواو فى صورة واحدة .

أما الصور الثلاث التى تقلب فيها الهمزة ياء فهى :

(الصورة الأولى) أن تكون لام الجمع همزة . نحو خطايا فى خطيئة ، برايا فى بريئة ، دنايا فى دنيئة ، والأصل الاول لهذه الجموع خطاى* ، براى* ، دنائى* ، ياء فى الجميع بعد الألف ، وهذه الياء هى التى كانت مدا زائدا فى المفرد كما ترى ، وهمزة بعدها وهى لام المفردات الثلاثة ، أبدلت الياء همزة كما أبدلت ياء خريدة فى جمعه فصارت خطائى* ، برائى* دنائى* بهمزتين ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء لأن اجتماع الهمزتين فى الطرف موجب لقلب

ثانيتها ياء دون شرط آخر ، فصارت الكلمات خطائى برائى دناى بهمة
 فياه فى الجميع ، ثم فتحت الهمزة وهذا هو العمل الأول الذى قدمناه فقلبت
 الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت الكلمات خطاءى براءى دناءى
 اجتمع شبه ثلاث ألفات فى الطرف وهو ثقل مفرط تخففوا أنقل الثلاثة
 وهو الهمزة فقلبوها ياء لأنها أخف من الواو ولا موجب للعدول عنها .

(الصورة الثانية) أن تكون لام الجمع ياء نحو قَصِيَّة وجمعها
 قضايا ، والأصل قضائى ياءين - الأولى ياء قضية - والثانية لامها -
 أبدلت الأولى همزة ، لأنها كانت فى المفرد مدازائدا ، فصارت قضائى
 بهمة فياه ، ثم فتحت الهمزة للسر المتقدم فى الصورة الأولى . ثم انقلبت الياء
 ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت قضاءى ، اجتمع شبه ثلاث ألفات
 لأن الهمزة من مخرج الألف ، تخففوا بقلب الهمزة ياء فصارت قضايا
 ومثلها هدايا فى جمع هدية . وإليك مراحل إعلاها ، والأصل هدايى
 ثم هدايى وفهداءى وفهداءى . فهدايا . ونحو جنأيا فى جمع جنابة .

(الصورة الثالثة) أن تكون لام الجمع واوا بشرط أن تكون قد
 أعلت فى مفرده مثل : مَطِيَّة . ومطايا . ومطية . فَعِيلَةٌ . من المَطْو . وهو
 المد . أو المطا . وهو الظهر فيكون أصلها . مَطِيوَةٌ . قلبت الواو ياء
 لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون فصارت . مطية . وأصل .
 مطايا . جمعها ، مطايو . ياء هى المدة التى كانت فى . مطية . وواو . هى لامها
 وعادت واو فى الجمع لزوال سبب انقلابها . ثم قلبت الواو ياء . لتطرفها
 إثر كسر . فصارت مطايى . فقلبت الياء همزة . لما عرفت مراراً فصارت
 مطائى . فتحت الهمزة فصارت . مطاءى . قلبت الياء ألفاً فصارت . مطاءى
 ثم قلبت الهمزة ياء . لما عرفت مراراً . ومثل مطيَّة . حظية . من (الخطوة)
 وجمعها . حظايا . والأصل حظايو . حظائى . حظاءى . حظاءى . حظاءى .

حظا يا . ومن ذلك أيضاً عطايا جمع عطية . فهذه صور ثلاث قلبت فيها
الهمزة يا وهى أن تكون لام الجمع همزة أو يا . أو واوا أعلت في المفرد

أما الصورة التى تقلب فيها الهمزة واو أفهى :

أن تكون لام الجمع واو اسلبت في مفرده من الإعلال بشرط أن يكون
قبلها في المفرد ألف ثالثة ، وذلك نحو : هرآوة (العصا الضخمة) وجمعها .
هرآوى . والأصل هرآؤ . بقلب ألف . (هراوة) المفرد همزة . لأنها في
المفرد مد زائدة ثالث كآلف رسالة : ثم قلبت الواو يا لتطرفها إثر كسرة
فصارت (هرآئى) - ثم فتحت الهمزة لما عرفت في الأنواع الماضية فصارت
هرآى قلبت الياء ألفا فصارت هرآى . اجتمع شبه ثلاث أنفات فقلبت الهمزة
هذه المرة واو فصارت هرآوى . وإنما خولف الأصل وهو القلب إلى الياء
الخفيفة خولف ليتشاكل الجمع مع مفرده في الصورة اللفظية : فإنك لو وازنت
بين المفرد والجمع وهما : هرآوة . والجمع هرآوى . لوجدت أن كلامهما قد
ظهرت فيه واو رابعة وأنها مسبوقة بألف زائدة وإن اختلفت الواو أن . إذ أن
واو الجمع منقلبة عن الهمزة التى كانت ألفاً زائدة في المفرد . أما واو المفرد فهى
لامه ومثل هراوة . إدأوة . وعلاوة وجمعها أدآوى . وعلاوى . وكل
الذى مربك من أمثلة في الصور الأربع من النوع الذى قلب فيه حرف العلة همزة في
الجمع لأنه كان في المفرد مدا زائدا ، أى من النوع الأول أما أمثلة النوع الذى عرضت
فيه الهمزة لانقلابها عن ثاني اللينين فهى قليلة ومنها : جمع (طوية) و (طاوية)
و (زاوية) تقول فى جمعها : طوايا : زوايا ، وأصل طوايا جمع طوية ، طوايى
يائين ، ثم طوائى ، بهمزة فياء ، ثم طواءى ثم طواءى ثم طوايا ، بقلب
الهمزة يا لأن لآم طوية يا ، ولو جمعت ، طاوية ، لقلت طوايا أيضاً
والأصل : طواوى ، بقلب ألف (طاوية) واوا ، ثم (طوائى) بقلب الواو
همزة لأنها ثاني لينين ثم (طواءى) ثم (طواءى) ثم (طوايا) (وزاوية)

إذا جمعتها تقول (زوايا) وإعلاله كما مر في (طوايا) جمع طاوية .
والآن وقد انتهينا من أمثلة النوعين ، النوع الذى قلبت فيه الهمزة
فى الجمع (ياء) والنوع الذى قلبت فيه (واوا) نحب أن نبين لك أننا جئنا
بشرطين ، أحدهما شرط فى الهمزة التى تخفف فى الجمع بالفتح والقلب إلى
(ياء) أو (واو) وهو قولنا (لم يكن قد سبق عروضها فى مفردة) أما
إذا كان قد سبق عروضها فى المفرد فإنها تبقى فى الجمع ولا تتغير وذلك مثل
جمع جائية اسم فاعل جاء فإنه يقال فى جمعه (جَوَّاءِ) والأصل جَوَّاءِ
يباء هى أصل الهمزة فى المفرد جائية وكانت 'همزت' لكونها عينا لاسم
فاعل أعلت فى فعله فلما جمع زال السبب فعدت ياء ثم قلبت الياء فى
الجمع همزة لأنها ثانية لينين بينهما ألف الجمع الأقصى فصارت جَوَّاءِ بهمزتين
العارضة واللام ، قلبت الهمزة لثانية ياء الاجتماع الهمزتين فى الطرف فصارت
جَوَّاءِ ، وهنا يمنعنا الشرط الذى شرطناه فى فتح الهمزة العارضة فى الجمع
وكان ذلك ليطابق مفردة . فاعلوا الكلمة إعلال (جَوَّار) فصار (جَوَّاءِ)
وهكذا يعمل فى كل جمع مفردة كذلك كجمع سائبة من ساء وشائبة من شاء
فتقول فى جمعهما (سَوَّاءِ) و (شَوَّاءِ) وهذا الشرط لم يذكره أبو الحسن فى شرحه
للألفية (الشرط الثانى الذى جئنا به أيضاً) هو قولنا فى قلب الهمزة إلى
الواو (يشترط أن تكون فى المفرد بعد ألف ثالثة) وهذا لم يذكره أبو الحسن
أيضاً لكن تعليله لاختيار القلب إلى الواو يؤخذ منه هذا الشرط إذ يقول
فى التعليل ، إنما قلبت الهمزة هنا واوا (ليشاكل الجمع مفردة) يعنى فى
الصورة اللفظية . وهذه لا تكون إلا إذا وجد الشرط الذى شرطناه فى المفرد
وإلى هنا انتهى الحديث عن الهمزة العارضة فى الجمع الأقصى ، ولم يبق
إلا أن نذكر لك قدراً مما سمع شاذاً فى هذا الباب فنقول :

الشاذ فى هذا الباب : ثلاثة أنواع :

(١) نوع أعلت فيه الهمزة على خلاف ما يقتضيه قياسها وذلك قولهم

فى جمع هدية (هَدَاوَى) وفى جمع مَطِيَّة (مَطَاوَى) وقد عرفت أن هذين بما يجب فيهما قلب الهمزة ياء . لأن لام الجمع فى هدية ياء وفى مطية واو أعلت فى المفرد وقاس الأخفش على هداوى يعنى يرى أنه يجوز فى أمثاله قلب الهمزة واوا ولا وجه له . ولو قاس على مطاوى لكان شبه معقول لأن فى بنائه واوا ، والرأى أنه شاذ .

(٢) ونوع صحيح ولم تعمل همزته مع استحالتها شروط الإعلال وذلك قولهم فى جمع (الْمَنِيَّة) (الْمَنَائِي) بأبقاء الهمزة مع عروضها فى الجمع . وكان القياس (الْمَنَايَا) ويكون أصله الْمَنَائِيْ بهمزة عارضة عن المد الثالث فى المفرد وياء هى لام المفرد ثم تفتح الهمزة مع القياس . فتقلب الياء ألفاً فتصير الْمَنَائِيْ ثم تقلب الهمزة ياء فتصير الْمَنَايَا ولكنهم بعد عروض الهمزة كفوا أيديهم وعاملوها معاملة الهمزات الأصلية .

قال الشاعر عبيدة بن الحارث فى شأن يوم بدر :
فما برحت أقدامنا فى مكاننا ثلاثين حتى أزيروا المنايا
يعنى ماتحولنا من مكاننا الذى لزمناه فى الحرب حتى أتينا على الأعداء :
والشاهد فى قوله (الْمَنَايَا) حيث لم تعمل الهمزة :

وسمع من بعض العرب (اللهم اغفر لى خطائى) بهمزتين . وهو جمع (خطيئة) ومضاف إلى ياء المتكلم وكان القياس قلب الهمزة الثانية ياء وفتح الهمزة الأولى وقلب الياء ألفاً والهمزة ياء . لكن العربى لم يصنع والقياس (خطاياى) .

(٣) ونوع أعلت فيه الهمزة مع أنها ليست عارضة فى الجمع وذلك قولهم فى جمع الْمِرَاة مِفْعَلَةٌ من الرؤية . فيكون أصلها مِرَايَةً ثم قلبت الياء ألفاً قولهم فى جمعها مَرَايَا . والقياس (المَرَائِي) فهم بعد أن قالوا المَرَائِي لم يكفوا كما هو القياس بل عاملوا الهمزة الأصلية معاملة العارضة فسلكوا بها ما يسلك فى العارضة من فتح إلى قلب اللام ألفاً إلى قلب الهمزة ياء .

وزن الجموع المذكورة

اختلف البصريون والكوفيون في وزن ، خطايا ، وقضايا ، ومطايا ،
وهراوى ، وأمثالها من نوع هذه الجموع .

فالبصريون يرون أنها على وزن (فَعَائِل) لأن القصد جمعها على هذه الزنة
كما هو نظيرها من الصحيح من نحو صحيفة ورسالة وأمثالها . والإعلال الذى
يعتري الكلمات لا يغير من وزنها مادام لم يحذف من الكلمة أو يقدم بعض
حروفها على بعض ودائماً الصحيح يرشد إلى المعتل فهو مرآته ، ولهذا قلنا
إن يقول مثلاً أصله يقول بسكون القاف وضم الواو ، مع أن أحداً
من العرب لم ينطق به كذلك ولكن أرشدنا إليه الصحيح الذى من بابه ؛
وهو نصر ينصر ، فليكن الصحيح الذى من باب خطيئة ورسالة وأمثالها
مرشداً إلى أن الجمع على زنة فَعَائِل ، كما هى كذلك . وأيضاً مما يدل على أنها
فَعَائِل أن بعض العرب قد نطق بها فى الشذوذ على هذا الوزن . وقد مر بك
قولهم ، فى المنية شذوذاً (المنائى) وهى من غير شك (فَعَائِل) ، وقولهم
(خطائئى) وهى أيضاً (فَعَائِل) .

أما الكوفيون ، فيرون أن الجموع المذكورة على وزن (فَعَالِي) فالآلف
الآخيرة التى ظهرت فى الجموع المذكورة . زائدة للتأنيث عندهم ، وليست لام
الجمع كما كان عند البصريون .

ولما أحس الكوفيون أن قولهم هذا قد لا يتلاقى مع بعض الجموع شرعوا
يجيبون عن ذلك فقالوا ، أما هدايا وهراوى وأمثالها فع القواعد يريدون
أنك إذا صغت (فعَالِي) من هدية وهراوة ، قلت طبعاً ، هدايا ، وهراوى ،
لأن الأصول فى هدية ، هدى ، ومن هراوة هاء ، وراء ، وواو . ففعَالِي
منهما تجيء ، هدايا ، وهراوى ، كما نطق بهما أما (مطايا) فإنها لما قلبت واوها
فى المفرد — يعنى (مطية) ياء . قلبت فى الجمع تبعاً لمفرده يريد الكوفيون ،

أن يجيوا عن اعتراض يرد على مذهبهم وهو أن مطايا لو كانت على (فعالي) لكانت (مطاوى) لأن لام المطية واو فأجابوا بما أسلفنا .

وأما (خطايا) فهو جمع خطية المخفف يعنى الذى قلبت همزته إلى الياء ، وأدغم الياء ان ، وهذا أيضاً دفع لما يقال (لو كانت خطايا ، فعالي كما قلتم لكانت (خطاى) لأن لام المفرد همزة فأجابوا بما أسلفنا .

أما الخليل ، فذهب في هذه الجموع مذهب البصريين . يعنى عل وزن (فعائل) ويخالفهم في مهموز اللام فيراه على وزن ، فعالي ، فثلا خطيئة قصد جمعها على فعائل كالصحيح فقالوا خطايى . ، ياء هى ياء خطيئة ، وهمزة هى لامها ثم قدمت اللام على الياء الزائدة تفادياً من اجتماع همزتين في الطرف ، كذهبه فصارت (خطاى) بزنة ، (فعالي) ثم يسلك بالهمزة مسلك البصريين ، من فتحها وقلبها إلى الياء فتصير (خطايا) ،

وفعالي عند الكوفيين كما قلنا ألفها للتأنيث . أما فعالي عند الخليل فألفها هى المدة التى كانت زائدة فى المفرد وأخرت بعد اللام كما شرحنا .

ملخص وجيز لهذا الباب

وصفوة القول فى باب الجمع الأقصى أن يقال :

(١) الهمزة بعد ألف الجمع الأقصى إن كانت أصلية أو عارضة فى المفرد فإنها لا تتغير فى الجمع مطلقاً صحيح اللام أو معتلها نحو (المراتى) جمع مرآة ونحو شواء جمع شامية .

(٢) إن كانت عارضة فى الجمع بعد ألفه وكان معتل اللام أو مهموزها ولم يسبق لها وجود فى المفرد وجب أن تغير إلى ياء فى ثلاث صور .

(١) إن كانت اللام ياء نحو هدايا .

(٢) إن كانت اللام واو أو أعلت فى المفرد نحو (مطية) و (مطايا) .

(٣) إن كانت اللام همزة نحو خطيئة و (خطايا) .

وتقلب واوا في صورة واحدة وهي إن كانت لام المفرد واوا سليمة من الإعلال واقعة بعد ألف نحو هراوة و (هراوى) .

ووزن هذه الجموع فعائل بصرى . فعلى كوفي والخليل في مهموز اللام وأما في غيره - ف (فعائل) مع البصرى - وسأعرض عليك قول ابن مالك في الألفية في هذا المبحث : قال رحمه الله عليه .

وافتح وردّ الهمزَ يا فيا أعلّ لاما وفي مثل هراوة جعل واوا

الشرح بإيجاز

الألف واللام في قوله (الهمز) للعهد الذكري والمراد به الهمز العارض في الجمع الأقصى لانقلابه عن مدزائد أو عن ثاني اللينين ، يعني يجب في هذا الجمع إذا اعتلت لامة أن يخفف بهذين الأمرين وهما الفتح وقلب الهمزة ياء فيما لامة حرف علة ، وترى أنه لم يذكر المهموز وقد عرفناك أنه تقلب همزته ياء أيضاً ويظهر أن ابن مالك ممن يرون الهمزة من حروف العلة ولو هنا فقط بدليل أنه لم يحدثنا عن المهموز الذي عرضت فيه الهمزة كخطيئة وفي الهمزة أقوال ، منها أنها حرف علة .

قوله (وفي مثل هراوة جعل واوا) أشار بهذا إلى أن الجمع الأقصى إذا كانت لامة واوا سلمت في الواحد كواو هراوة أبدلت همزته واوا ، هذا كلامه وقد عرفناك أنه لا بد من إضافة شرط آخر وهو (وأن تكون واقعة في المفرد بعد ألف) وقد يقال إن ابن مالك أشار إليه بالمثال وهو (هراوة) .

الباب الثاني من بابي قلب الهمزة

حرف علة وجوباً

والمراد به باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة والتي تعل منهما دائماً

هى الهمزة الثانية لا الأولى . لأن الثقل المفرط الذى دعا إلى التخفيف حصل منها ، وإعلم أنه لابد عند اجتماعهما من التخفيف وقد قال سيديويه فى هذا (ليس من كلام العرب أن تلتقى الهمزتان فتحققا) .

وتفصيل هذا الباب تعرفه مما يأتى وسنقتصر على ما جاء به ابن مالك وشرح أبى الحسن لتشعب هذا المبحث ولأننا أخذنا أنفسنا أن نجعله العمدة إذ هو كتابنا المقرر :

إذا اجتمع همزتان فى كلمة واحدة . فإما أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة . وإما أن يكون الأمر بالعكس : وإما أن تتحركا معاً ، فهذه صور ثلاث لاجتماع الهمزتين ولكل صورة حكم خاص :
(الصورة الأولى) وهى التى سكنت فيها الهمزة الثانية .

إذا اجتمع الهمزتان على هذا النحو من كلمة واحدة وجب إبدال الثانية منهما حرف مد يجانس حركة الأولى ، وإنما قلبت الثانية لما قلنا من أن فرط الثقل منها حصل وإنما أبدلت من جنس حركة ما قبلها . لأن فى ذلك تناسبا بين الحركة والحرف الذى بعدها فتخف الكلمة . وإذا كان يفعل ذلك مع الهمزة الواحدة الساكنة فإنهم يجوزون قلبها إلى حرف يجانس ما قبلها من حركة كما قدمنا فليكن ذلك مع اجتماع الهمزتين واجبا .

فتقلب ألفا إذا كانت الأولى مفتوحة نحو - آمن - وآثر - وآتى - أفعال من (آمن - وآتى - وآثر) والأصل - أأمن - وآأتى - وآأثر - بهمزتين فى الجميع - الأولى - همزة أفعل الزائدة - والثانية فاء الكلمة - قلبت ثانيتهما ألفا لفتح الأولى - كالفاعدة فصارت كما رأيتها .

ويحسن بنا هنا أن ندلك على صورة تشبهه بأفعل هذه من مهموز الفاء وتلك هى صورة - فاعل منه - فإنها تبدو فى الظاهر على صورة - أفعل - فثلا - إذا أخذت من الأمن - أفعل - قلت - آمن - وإن أخذت منه - فاعل

قلت - آمن - أيضاً فلا يدري حيثئذ هل آمن - أفعَل - أو - فاعَل - وإذا أردت الفصل بينهما فانظر إلى المضارع - فإنه يفرق بينهما - إذ مضارع - آمن - التي هي فاعل يُؤمِن - ومضارعها على أنها - أفعَل - يُؤْمِن - والخلاصة أن معرفة ذلك بالمضارع فمضارع - فاعل - يفاعل - وأفعَل - يُفعل - وأما المصدر فليس يفارق جيد لأن فاعل مصدره في الأصل فيعال - فنشبهه بإفعال مصدر أفعَل فنلا - إيمان - هل هو إفعال والأصل إئمان - أو هو فيعال - لكن المضارع لاشبهة فيه . ويبدو أن أيضاً في الأمر على صورة واحدة إذ (آمن) يحتمل أن يكون أمر الآمن (أفعل) ولآمن فاعل ويتبع ذلك الاشتباه في وزنه هل هو - فاعِل أو أفعِل . والمضارع دائماً هو الفِعل فانت إذن لا تدرى وزن آخذ مثلاً حتى تعرف أن مضارعه يؤخذ أو يؤخذ ، فإذا علمت قوله تعالى (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم) عرفت أن آخذ فاعل وإذا لم يحضرك مضارع لآي صيغة من هذه الصيغ بقي الاشتباه قائماً .

وبما أبدلت فيه الهمزة الثانية ألفاً لسكونها إثر همزة مفتوحة قول عائشة رضي الله عنها (وكان يأمرني أن آتزر) تريد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حضت كان يأمرني أن آتزر أي ألبس الإزار . لحزمة ما وراء الإزار من الحائض .

وشاهدنا في قولها آتزر فإنه مضارع ماضيه آتزر افتعل من الإزار . فيكون الأصل (ائتزر) قلبت الهمزة الثانية باء لسكونها إثر همزة مكسورة كما سيجيء قريباً - فصارت (ايتزر) ومضارعها المبدوء بهمزة المتكلم يقتضي حذف همزة الوصل من الماضي فتعود الهمزة التي كانت قلبت ياء لسبقها بالهمزة التي سنحذفها للمضارع فيصير المضارع (آتزر) بهزتين الأولى همزة المضارعة والثانية فاء الفعل لأنه من (الإزار) قلبت ثانيتهما ألفاً للقاعدة التي نحن في شرحها الآن فصار (آتزر) كما روته السيدة عائشة وعوام

المحدثين يحرفونه فيقرأونه بتمام مشدودة - يعنى (أَتَزَر) وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين يعنى (أَآ تَزَر) ولاوجه لواحد منها - لأن التاء لا تبدل من الهمزة، بل تبدل من الواو أو الياء الواقعتين فاء افتعال . وحكى بعضهم أن البغداديين يميزون فى افتعل من الإزار والأهل والأمانة (اتَزَر) و (اتَمَنَ) و (اتَهَلَّ) يعنى بقلب الهمزة تاء ، والصحيح كما قال الناظم أنه مقصور على السماع وليس بالقياس . أما من حقق الهمزتين ، فقد عرفت أن تحقيقها من الشاذ إذ عند اجتماعها لا بد من التخفيف على الوضع الذى نشرحه الآن .

وتقلب ثانية الهمزتين ياء - إن انكسرت الأولى نحو إيمان وإيثار وإيتاء مصادر (آمن - آثر - آتى) الجميع بزنة أفعل - والمصادر بزنة إفعال فيكون الأصل فيها إئمان . إيثار . إئثار . (بعد قلب يائه همزة لتطرفها) ثم قلبت ثانية الهمزتين ياء لسكونها إثر همزة مكسورة وشذ قراءة بعضهم (إئلافهم) بتحقيق الهمزتين وقد عرفت أن القياس يوجب قلب الثانية ياء .

وتقلب الثانية من الهمزتين واوا إذا انضمت الأولى نحو (أوثر) مضارع آثر و (أومن) مضارع آمن و (أوتى) مضارع آتى والأصل فى مضارعها كلها اجتماع همزتين فى صدره همزة المضارعة وفاء الفعل . الأولى منها مضمومة لأن ماضيه رباعى والثانية منها ساكنة فأبدلت واوا لهذا . فصارت كما رأيت هذا الذى قدمناه فى الحالة الأولى إذا كانت الهزتان من كلمة واحدة أما إذا كان ذلك من كلمتين كأن تكون الأولى آخر كلمة والثانية الساكنة أول كلمة فإن الحكم يظل كما كان - من قلب المفتوح ما قبلها ألفا والمضموم ما قبلها واوا والمكسور ما قبلها ياء . غير أن القلب الذى كان واجبا يصير جائزا لأن الثقل حينئذ موزع على كلمتين ولأن اتصال الكلمتين عارض فهو بصدد أن يزول فيكفى فى مثل هذا الجواز وأمثلة ذلك :

لو بشاء أيتمر - فإنك فى النطق والاتصال ستحذف همزة الوصل من

الكلمة الثانية فتعود الياء التي بعدها إلى أصلها من الهمز الساكن فعندئذ تتجاوز الهمزتان - والأولى مضمومة والثانية ساكنة فيجوز قلبها واوا ويجوز تحقيقهما - فإذا نطق بها موصولة قلت : (لو يشاء وتمر) ولكنك تكتبها كستفلة كما كتبناها لك أولاً :

ونحو - عند المجيء . ابتصر - فستحذف همزة الوصل فتصل الهمزتان والأولى مكسورة والثانية ساكنة فيجوز التحقيق ويجوز قلبها من جنس حركة السابقة : أى ياء . ولا يعوزك البيان بعد ذلك .

ونحو أأتمر زيد أم لا بهمزة الاستفهام ، فإنها كلمة برأسها . فهى وما بعدها همزتان من كلمتين . إذ أنها ليست حرفاً من حروف بناء الكلمة بل هى حرف معنى كما لا يشتبه - فيجوز لك أن تحقق ويجوز إبدال الهمزة الثانية ألفاً لفتح الأولى وهنا قد استوفينا لك أمثلة الهمزتين من كلمة ومن كلمتين وقد مر بك من أمثلة اجتماعهما فى كلمة واحدة ما يفيد أن همزة المضارعة تعتبر جزء من الكلمة التى دخلت عليها ، وسترى قريباً أنهم اعتبروها فى حالة خاصة كلمة برأسها . فهى والهمزة بعدها اجتماع لهمزتين من كلمتين - وجواب ذلك : أن همزة المضارعة لها اعتباران . فإن كان ما بعدها يستقل بالنطق يعنى متحركاً اعتبرت كلمة برأسها ولا ضير لعدم احتياج ما بعدها إليها لتحركة . والابتداء بالمتحرك ميسور أما إذا كان ما بعدها لا يستقل بالنطق بأن يكون ساكناً فإنها تعتبر جزء مما اتصلت به . ضرورة أن الابتداء بالساكن غير ممكن .

وبعد هذا تستطيع أن تعرف أنها فى الحالة التى بين أيدينا تعتبر جزء من الكلمة فالهمزة بعدها من كلمتها ولذا يكون الإبدال واجباً كما مثلنا .

ونعرض عليك الآن قول ابن مالك فى هذا الموضع قال رحمه الله عليه :
ومداً أبْدِلْ ثانى الهمزين من كلمة إن يسكن كأَثْرٍ وأَثْنِ
أى - أبْدِلْ ثانى الهمزين من كلمة إن يسكن الثانى مداً وذلك نحو - أَثْرٍ -

أمر من أثر بوزن أفعل في الماضي فيكون الأمر بوزن أفعل ، ولأنه مهموز الفاء فيكون أصله (أأثر) فلبت الهمزة الثانية ألفاً لسكونها إثر همزة مفتوحة من كلمة واحدة — وكذلك أصل (إيتمن) أمر من — إيتمن من الأمانة فيكون أصله (إتمن) بهمزة وصل بعدها همزة هي فاء (الأمانة) فلبت الثانية ياء لسكونها إثر مكسورة ، وهذا المثال يريك أنه لا فرق بين أن تكون أولى الهمزتين للوصل أو أن تكون مقطوعة ، فأنت ترى أن ابن مالك أشار بهذا البيت للحالة الأولى من حالات اجتماع الهمزتين

الحالة الثانية : أن تكون الأولى هي الساكنة والثانية هي المتحركة وإليك شرحها :

إذا اجتمعت الهمزتان على هذا النحو : فإذا أن يكون ذلك في حشو الكلمة أعنى في مكان العين وإما أن يكون ذلك في الطرف . أى في موضع اللام فإذا كان اجتماعهما في موضع العين وجب إدغام الأولى الساكنة في الثانية لتوفر أسبابه بسكون الأولى ، وهذا الإدغام كاف في تخفيف الكلمة ما دام ذلك في الوسط غير الملح في التخفيف ، ومثال ذلك قولهم في مبالغة سائل ، سأل فأنت ترى أن الأولى الساكنة أدغمت فيما بعدها لأنها غير طرف ومثله سؤال جمع سائل كركع في راکع . ونحو لال لبائع اللؤلؤ وفيه شذوذ لأن فعلاً لا يصاغ إلا من الثلاثي (واللؤلؤ) رباعي ورأس ، نسبة لبائع الرؤوس :

أما إذا كان اجتماعهما في هذه الصورة في الطرف ، فالواجب قلب الثانية منها ياء . وهذه قاعدة عامة في كل همزتين اجتماعتا في الطرف سواء أكلتا من هذه الحالة أم من غيرها . ومثال ذلك لصورتنا (ليس في اللغة العربية مثال مستعمل لهذه الحالة) ولكن الصرفين يفرضون له فرضاً للثمرين : ولا بأس أن أعرض عليك لونا من هذا الفرض .

إذا صفت من - قرأ - على مثال (قَطِير) - قلت مع القواعد التي عرفت (قرأت) والأصل (قرأت) اجتمعت همزتان طرفاً فأبدلت الثانية ياء - فصارت كما رأيت - وإذا صفت من (قرأ) على مثال (سفرجل) قلت - (قرأياً) والأصل (قرأاً) أبدلت الوسطى ياء - مع القواعد - وإنما لم تبدل الأخيرة - لأن المقصود ألا يتجاوز همزتان وقلب الأخيرة لا يحقق هذا الغرض .

واعلم أنه إذا اجتمعت همزات متوالية فأبدل منها ما يجعلها غير متصلة أعنى أبدل الثانية مثلاً والرابعة وهكذا : تحقق الأولى وتعل التي بعدها حتى لا يبقى تجاوز بين همزتين .

واعلم أن ابن مالك لم يعرض في الألفية لاجتماع الهمزتين مع سكون الأولى إذا وقعتا حشواً، لأنه لا إبدال ولا إعلال في هذه الحالة. وهو بصدد الحديث عن الإبدال والإعلال - وأما اجتماعها في الطرف فلأن فيه إبدالاً عرض له عند قوله الآتي (ما لم يكن لفظاً أتم) وسنشرحه في موضعه .
الحالة الثالثة من حالات اجتماع الهمزتين .

إذا اجتمعت الهمزتان مع تحركهما في كلمة فإما أن يكون ذلك في غير الطرف وإما أن يكون في الطرف ، فإن كان ذلك في غير الطرف وهو يشمل تسع صور - تنشأ من ضرب ثلاث حركات الهمزة الأولى في ثلاث حركات الهمزة الثانية - قلب الثانية واوا في خمس منها - وهي : أن تكون مضمومة والأولى مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة . فهذا ثلاث أو تكون مفتوحة والأولى مفتوحة أو مضمومة وهاتان حالتان .

وتقلب ياء في الأربع الباقية وهي أن تكون مكسورة والأولى مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة فهذه ثلاث - أو تكون الثانية مفتوحة والأولى مكسورة وهذه صورة واحدة .

وبما أسلفناه تعلم أن الهمزة الثانية متى كانت مضمومة قبلت واوا على

أى حركة كانت الأولى. وأنها إن كانت مكسورة قلبت ياء على أى حال كانت الأولى أما إذا كانت مفتوحة . فتارة تكون واوا وتارة تكون ياء . فهي موزعة بينهما . واعلم أن علماء التصريف اختلفوا فى بعض هذه الصور ، وسن فصل ذلك إذا أتينا إليه إن شاء الله . وإليك أمثلة لهذه الصور التسع .

الصور التى تقلب فيها واوا مع الأمثلة

المثال	الهمزة الأولى	الهمزة الثانية
لم نعر لهذه الصورة على مثال نطقت به العرب ، والصريون مثلوا لها بمثال فرضي للتدريب والتمرين ولا بأس من عرضه عليك تثبيتاً للقاعدة وهو .	مضمومة	مضمومة
(أَوْم) بضم الأول والثاني وشد الميم من (أَم) بمعنى قصد على مثال (أَصْبَح) بضم أوله وثالثه — فيكون أصله الأول (أَوْم) بضم الأول والثالث — نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة ليتمكنوا من الإدغام وأدغموا الميمين فصار (أَوْم) بضم الأول والثاني — وهنا يجب قلب الهمزة الثانية واوا كقاعدة تناقلها فصار (أَوْم) كما قدمنا .		
وقد يقال إذا لم تكن العرب قد نطقت بهذا ولم تستعمله كما قلتم أول هذا البحث — فن أين أخذ الصريون هذا الحكم .		

المثال	الهمزة الأولى	الهمزة الثانية	نوعه
ونحن نجيبك هنا جواباً فننتفع به في كل ما يأتي من فروض في صور اجتماع الهمزتين ذلك أن علماء التصريف رأوا أن ماسمع من العرب وفيه همزتان تخفف ثانيتهما دائماً بقلبها إلى الحرف الذي تسهل إليه الهمزة المفردة التي في مثل موضع الهمزة الثانية من الهمزتين من حيث الحركة السابقة عليها غاية الأمر قلب الهمزة المفردة جاز، أما قلب ثانية الهمزتين فواجب لمكان ثقل الهمزتين. فأتوها إلى النتيجة الآتية: وهي كل همزتين اجتماعت في كلمة فإن ثانيتهما تقلب وجواباً إلى الحرف الذي كانت تسهل إليه جوازا وهي مفردة. ووجود همزة مفردة مضمومة وقلبها مضموم مفروق منه، وقلبها واواً لا نزاع فيه أيضاً لذلك حكموا بما سمعت وطبقوه على المثال المفروض			
(أَوْبٌ) جمع (أُبٌ) وهو المرعى جمع على أَقْعُلٍ - كأفلس - فيكون الأصل (أَأُبُب) وقواعد الإدغام اقتضت نقل حركة المثل الأول إلى الساكن قبله - ثم أَدْعَمَ المثلان فصارت الكلمة (أَوْبٌ) بهمزتين مفتوحة فمضمومة - فقلبت الثانية واواً - وفاقاً لقاعدتنا فصار الجمع كما قدمناه	مفتوحة	مضمومة	٢

المهمزة الأولى	المهمزة الثانية	المثال
٣	مكسورة	مضمومة
		وهذه الصورة لم نظفر لها بمثال أيضا كالأولى . والصريون مثلوا لها بمثال فرضي كعادتهم وهو (إوُم) بكسر الهمزة وضم الواو — مأخوذ من (أم) عل مثال (إصْبُع) بكسر أوله وضم ثالثه . فيكون الأصل الأول (إئْتُم) بكسر الأول وضم الثالث — ثم نقلت حركة المثل الأول إلى الساكن قبله وأدغم المثلان — فصار (إوُم) بكسر الهمزة الأولى وضم الثانية قلبت الثانية واوا وفاقا لقاعدتنا وقد أخذوا حكم هذه الصورة أيضاً من تخفيف الهمزة المفردة المضمومة المكسور ما قبلها وفي هذه الصورة خلاف بين العلماء فالأخفش يرى — أن الواجب فيها قلب الهمزة الثانية ياء لكسر ما قبلها فهو يحكم هذه المرة حركة الهمزة الأولى فيقول في مثالنا (إئِم) وخلافه هنامبي على خلافه في تخفيف (مستهزئون) وأمثالها وجمهرة العلماء يرون في هذه الصورة ما قدمناه لك وهو وجوب قلب الهمزة الثانية — واوا —

المثال	الهمزة الأولى	الهمزة الثانية
(أَوَادِم) جمع - آدم - و (أَوَاكِل) جمع - آكل من غيره أفعل تفضيل والأصل (أَادِم) و (أَاكِل) بهمزيين مفتوحتين بعدهما ألف الجمع الأقصى - قلبت ثانيتهما واوا لقاعدتنا - فصار الجمع كما رأيت وفي هذه الصورة خلاف المازني فإنه يرى فيها وجوب قلب الهمزة الثانية ياء لا واوا - فيقول : في أفعل التفضيل من (أَم) و (أَزَّ القدر) هو (أَيَمَّ وَأَيَزُّ) والأصل طبعاً (أَأَمُّ) و (أَأَزُّ) كأحسن فنقلت حركة المثل الأول إلى الساكن قبله ثم أدغم المثلان فصارتا (أَأَمُّ وَأَأَزُّ) بهمزيين مفتوحتين - وهنا يقلب المازني ثانية الهمزتين ياء فيقول : (أَيَمُّ وَأَيَزُّ) وسيبويه والجمهور يقولون هو (أَوَمُّ وَأَوَزُّ) وقد قلنا إن مثل ذلك يحمل على تخفيف الهمزة المفردة وتسهيلها	مفتوحة	مفتوحة

ولعل المازني نظر إلى أن الهمزة المفردة المفتوحة بعد فتح - تسهل بين الهمزة والفتحة التي قبلها - أعني الألف - وأن ذلك غير ممكن في مسألتنا لأنه يقتضي قلب الهمزة ألفاً متحركة وهذا غير معقول . ولما كان اجتماع الهمزتين موجبا لقلب ثانيتهما حتماً . وقلها على قياس التسهيل غير ممكن . ولم يبق

إلا أن تخفف بقلبها واوا أو ياء والياء أخف فالواجب أن نصير إليها
فلعلّ هذا هو الذى دعا المازنى إلى ما ذهب إليه .

وأما الجمهور : فنظر إلى حال التسهيل فقلبها ألفا

والإلف إذا أريد تحريكها ولم تجعل همزة كما فى كساء وقاثل مثلا -
قلبت إلى واو كما فى ضوارب - فلهذا تقلب الهمزة الثانية فى صورتنا واوا
أما فى نحو - آدم - وأمثاله من كل ما قلبت فيه الهمزة الثانية ألفا فعلا -
فإن المازنى لا يخالف فى جمعه على (أوادم) كما يجمعه الجمهور ويختلف
الاعتبار - فالمازنى يرى أن الواو فى الجمع بدل من ألف المفرد فهى كالألف -
خاتم - التى تقلب واوا فى - خواتم -

والجمهور يراها منقلبة عن الهمزة الثانية حيث انفتحت إثر همزة مفتوحة
وهو المذهب السليم ، لأن الجمع كما هو مقرر عند العلماء يرد الأشياء إلى
أصولها - فألف آدم - حين جمع عادت إلى أصلها من الهمز لزوال سبب
انقلابها ألفا . ثم أعلنت حسب موقعها الجديد إلى الواو

الهمزة الأولى	الهمزة الثانية	المثال
مضمومة	مفتوحة	(أَوْيَدِمُ) تصغير - آدمو (أَوْيَكِلُ) تصغير آكل من غيره والأصل (أَوْيَدِمُ) و (أَوْيَكِلُ) بهمة مضمومة وأخرى مفتوحة فيهما - قلبت الثانية واوا - لأنها مفتوحة إثر مضمومة كقاعدتنا .

الصور التي تقلب فيها الهمزة الثانية ياء

مع الأمثلة

الهمزة الأولى	الهمزة الثانية	المثال
مضمومة	مكسورة	لم نظفر لها بمثال مستعمل . والصفريون فرضوا لها مثالا وأحسب أن ذلك لا يصعب عليك بعد أن مرناك عليه مرتين وهو من - أم - على مثال - أصْبِيعَ (بضم أوله وكسر ثالثه فجى به أنت كتمرين . والأخفش خالف في هذه الصورة أيضاً كما خالف في صور الواو في المضمومة بعد كسر قلبها ياء - وهنا خالف فقلب في صورتنا هذه واوا لا ياء كالجمهور .

المثال	الهمزة الاولى	الهمزة الثانية
(أَيْمَةٌ) في جمع إمام على أَفْعَلَةٍ والأصل (أَأَيْمَةٌ) كَأَسْلَحَةٍ - نقلت حركة الميم الأولى إلى الساكن قبلها وأدغم الميمان فصار (أَيْمَةٌ) بهزتين - مفتوحة فكسورة - قلبت الثانية ياء لقاعدتنا . فصار الجمع كما قدمناه لك - وقولهم - أَيْمَةٌ بالتحقيق شاذ يوقف عنده ولا يتجاوز - . ووروده في القرآن الكريم يفيد أنه شاذ قياساً فصبح استعمالاً . ومن الأمثلة لهذه الصورة أيضاً جمع (أَزِير) على أَفْعَلَةٍ فإنه يقال (أَزِيرَةٌ) والأصل - أَزِيرَةٌ - ثم - أَيْرَةٌ - ثم (أَيْرَةٌ) .	مكسورة	مفتوحة
ليس لها مثال مستعمل وإذا أردته فرضاً نغذ من - أم - على مثال (إِصْبِغْ) بكسر أوله ونالته تحصل على ماتريد - وعدم وجود مثال لهذه الصورة يعنى في غير الطرف الذى نتحدث عنه وأما في الطرف فسترى أن لها أمثلة كثيرة .	مكسورة	مكسورة
هذه أيضاً لم نعر لها على مثال مستعمل وإن أردته فرضاً نغذ من - أم - على (إِصْبِغْ) بكسر الأول وفتح الثالث تحصل على ماتريد .	مفتوحة	مكسورة

هذا الذى أسلفناه لك حكم الهمزتين المتحركتين فى كلمة إذا كاتاغير طرف .

أما حكمهما فى الطرف فهو حكم واحد لا يتغير بتغير حركات الأولى منهما أو الثانية .

ذلك الحكم هو قلب الثانية منهما ياء — وقد مربك فى الحالة الثانية من حالات اجتماع الهمزتين — وهى ما إذا سكنت الأولى — مربك أنها فى الطرف تقلب أيضاً إلى الياء .

فيمكن أن يقال إذن — كل همزتين فى الطرف يجب قلب الثانية منهما ياء — تحركت الأولى أم سكنت ، وإليك الأمثلة أولاً ثم السر فى اختيار الياء ثانياً .

أما أمثلة هذا النوع فكلها فرضية إلا المكسور ما قبلها فإن ذلك واقع فى الكلام ولا بأس بأن نعرض عليك لو نأما افترضه علماء التصريف للتدريب على هذا النوع فنقول .

إذا أخذت من قرأ — على مثال — جعفر — قلت : قرأى — والأصل قرأاً — قلبت ثانية الهمزتين ياء — لقاعدتنا . أى لأنهما فى الطرف ولست فى حاجة أن تذكر حركة خاصة لأن كونهما فى الطرف هو السبب لا غير ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها (لأن حرف العلة المنقلب عن الهمزة انقلاباً واجباً يأخذ حكم حرف العلة الأصلى) فصارت — قرأى — بالتونين ثم تحذف الألف للساكنين كما فى — فتى — وهذا مثال لاجتماع الهمزتين طرفاً مع فتح الأولى .

وإذا بنيت من — قرأ — على مثال (بُرْتُن) كان لديك مثال الهمزتين فى الطرف مع ضم الأولى فنقول (قرئ) فيكون منقوصاً والأصل (قرؤ) بهمزتين الأولى مضمومة وأما حركة الثانية فحركة إعراب قلبت الهمزة الثانية ياء — كالقاعدة — ثم ضمة الأولى كسرة لتناسب مع الياء — كما

تقول في مصدر ترامى (ترامياً) والأصل (ترامياً) كتنكاسل - ثم كسر ما قبل الياء لتأكد سلامتها - فصارت كلمتنا ('قَرْنِي') ثم أعلت لإعلال قاض فصارت ('قَرْنِي') منقوصاً كما قدمناه .

أما أمثلة الهمزة المكسورة فواقع في الكلام كما قدمنا وذلك في اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام وفي جمعه الجمع الأقصى .

وذلك نحو - جاء وشاء اسمي فاعل - جاء وشاء - والأصل فهما - جاني وشاني - ياء هي عين الكلمة وهمزة هي لامها قلبت ياء همزة لأنها عين اسم فاعل أعلت في فعله كما عرفناك في بحثه ، فاجتمع همزتان طرفاً لأنهما صاراً (جاني - وشاني) والأولى منهما مكسورة فيهما كما ترى فقلبت الأخيرة ياءً للتطرف لا للكسر فصارا (جاني - وشاني) بهمزة ياء عارضة عن الهمزة فيهما - وكما قلنا هذه الياء تأخذ حكم الياءات الأصلية لانقلاب الهمزة إليها انقلاباً واجباً - ثم أعلت الكلمتان إعلال قاض فصارتا - جاء وشاء . وإذا جمعتما الجمع الأقصى تحصل أيضاً على همزتين في الطرف والأولى مكسورة .

وقد يقال لم اختيرت الياء وهلا اختيرت الواو ولو في المضموم ما قبلها ؟ والجواب عن ذلك أن الياء أخف من الواو - ومادنا بصدد التخفيف فالياء أولى - ثانياً لو قلبت الهمزة المتطرفة المضموم ما قبلها واو كما أراد السائل للزم قلب الواو إلى الياء - لأنه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضم . ولو أدى تصريح إلى مثل ذلك للزم قلب الواو ياء بالضم كسرة فكان قلبها ياء من أول الأسر أقل عملاً وعناء . أنظر إلى مصدر - تغازى - وهو التغازى - وأصله (التغازو) كالتنكاسل - ثم قلبت الواو ياء تفادياً من عدم النظير والضممة كسرة لمناسبة الياء - فبعد هذا لا يقال ما قيل من انقلاب الهمزة المتطرفة إلى واو .

هذا الذى قدمناه لك حكم الهمزتين المتحركتين من كلمة واحدة .

أما إذا كانتا من كلمتين فيكون القلب على النحو الذى عرفته فيها في كلمة واحدة . غير أنه في الكلمتين يكون جائزاً وهناك كان واجباً . وذلك كهزة المضارعة - أو همزة الاستفهام إذا تلاقت إحداهما مع همزة أخرى نحو مضارع - أم - بتشديد الميم وأن - بتشديد النون - فإنك تقول في مضارعيها المبدوء بهزة المتكلم (أؤم) ويجوز (أؤم) و (أئن) ويجوز (أين) بقلب الهمزة واوا في الأول لضمها - ويا في الثاني لكسرها .

وقدما لك أن همزة المضارعة تارة تعتبر من نفس الكلمة المتصلة بها وتارة تعتبر منفصلة كما هنا فارجع إليه إن شئت .

واعلم أن همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل - فإن كانت همزة الوصل مكسورة أو مضمومة حذف همزة الوصل واستغنى بهزة الاستفهام عنها فتلا لو استفهمت عن (انطلق) زيد أو عن (استخرج المال) فعل مبنى للجهول - قلت - أنطلق زيد أستخرج المال .

أما إذا كانت همزة الوصل مفتوحة فإنها لا تحذف بل تبقى وتسهل إل ألف فتقول (أحسن والحسين سيدا الشباب) ومنه (الله أذن لكم - آلان) وإنما لم تحذف مفتوحة لأن ذلك يلبس الإنشاء بالخبر .

الآن وقد انتهينا من شرح الهمزة مفردة ومكررة من كلمة ومن كلمتين في الطرف وفي غير الطرف ولم يبق إلا أن نبين لك حكم الهمزات المتجاورة إذا كثرت فنقول :

الأصل أن يبتدأ دائماً بتخفيف أطراف الكلمات قبل أوساطها . فتلا إذا كان في كلمة إعلالان أو إعلال؛ ادغام ابتدأنا بالمطرط منها وبعد ذلك نعل

الذى قبله إن بقى سبب إعلاله قائماً أو حدث له سبب جديد نحو الفعل (قَوِيَ) فإنه من القوة فيكون أصله (قَوِيَ) فقدم قلب الواو ياء لتطرحها إثر كسرة على إدغام العين في اللام لأن هذا في الحشو وذلك في الطرف وكما قلنا الواجب الابتداء بالأطراف - وبخالف هذا الأصل في الهمزات المجتمعة ، فإنهم يبتدون بالتخفيف من الصدر إلى الطرف - أى يحققون الأولى منها ويعلون الثانية ويتركون الثالثة ويعلون الرابعة ، فالمقصود أنهم لا يتركون همزتين متجاورتين ولا يأمنون ذلك لو أنهم تبعوا الأصل الأول وأعلوا من الطرف إلى الصدر - والصفريون مثلوا لاجتماعهما بمثال فرضى - ويكفيك منا أننا عرفناك سبيل التخفيف فلا يعز عليك بعد ذلك تطبيقه والآن أعرض عليك قول ابن مالك في الهمزتين المتحركتين من كلمة ومن كلمتين في الطرف وفي غيره . قال رحمه الله :

إن يفتح أثر ضم أو فتح قلب واوا وياه إثر كسر ينقلب
 ذو الكسر مطلقاً كذا وما يضم واوا أصراً ما لم يكن لفظاً أم
 فذاك ياء مطلقاً جا وأؤم ونحوه وجهين في ثانية أم

الشرح الإجمالي

إن يفتح ثانی الهمزتين إثر همز مضموم أو مفتوح قلب واوا - وهاتان صورتان من الصور التسع - وينقلب ثانی الهمزتين المفتوح إثر كسرياء وهذه صورة ثالثة .

والهمز ذو الكسر يقلب ياء مطلقاً سواء انفتح الهمز السابق أم انضم أم انكسر وهذه ثلاث . وما يضم من ثانی الهمزتين يقلب واوا مطلقاً وهذه ثلاث أيضاً . فالجموع تسع صور . كل هذا ما لم يكن ثانی الهمزتين أم الكلمة (أى وقع في الطرف) وإلا فيقلب ياء .

وأؤم ونحوه من كل ما اجتمع في صدره همزتان أو لاهما للمضارعة

أو للاستفهام فيه وجهان تحقيق الهمزتين والإبدال على النحو المعروف .

تطبيقات على الباب الأول

(١) الكلمة (إِصْأَة) تصلح جمع وضىء وجمع أَصْأَة (بمعنى غدير) والكلمة (أَوَالٍ) تصلح جمع (أَوَّل) و (أَوَّلَى) و (والية) و (آلية) والكلمة (حَوَايَا) تصلح جمع - حَوِيَّة - وحَاوِيَّة - وحَاوِيَاء فما وزن كل كلمة على كل احتمال فيها وما إعلالها كذلك .

(٢) صنع من - (شَاءَ) و (شَوَى) و (شَأَا) اسما على فاعلة ثم اجمعه الجمع الاقصى مع بيان ما قد يحدث من إعلال في المصوغ الأول وفي الجمع وبيان سبب ذلك .

(٣) هات أفْعَلْ التفضيل من - أُم - و - أُنَّ - ثم اجمعه الجمع الاقصى مع بيان الإعلال في المفرد والجمع وسيه .

(٤) هات الأمر من - أَلَا - و - أَبَى - و - أَى - ثم أسنده بعد ذلك إلى ياء المخاطبة ونون النسوة مع التأكيذ والضبط ووزن الصيغة بعد التأكيذ مع بيان الإعلال وسيه .

(٥) اجمع على أفعال - أَبْ و مَعَى و إِلَى و بِهِوَ و عَلَى فِعال - أمة و جَرَوْ و ظَبِيَّ - مع بيان الإعلال وسيه .

(٦) الكلمة (أَوَانٍ) تصلح جمع - آنية جمع إناه - و - وانية و - آنية - و أُونَى .

والكلمة (طَوَايَا) تصلح جمع - طَوِيَّة ، وطَاوِيَّة فاوزن الكلمتين على كل اعتبار فيهما وما إعلالهما كذلك .

(٧) في الكلمات الآتية شذوذ صرفي فينه وبين ما كان يقتضيه قياسها - سَقَاية - عباءة - ضياوِن - راء اسم الحرف . مصائب - خطائِي - مرايا

المنائي (سماء) جمع سماء - أنلافهم - هَدَوَى - مَطَاوَى - أتمّة - اتزَرَ - من الإزار (شاكّ) اسم فاعل (شاك) - أحد - أناة - في قولهم امرأة أناة ،

(٨) أذكر ما في البيت الآتي من إعلال وسبيه :

هي الأيام جائرة القضايا وملحقة الأواخر بالأوال

(٩) بين الهمزات الأصلية والمنقلبة في الكلمات الآتية مع بيان سبب الإعلال وما انقلبت عنه سواء منها المتطرف وغيره .

رياء - رثاء - مرأ - آخاء - إخاء - أسماء - علم من الوسامة وجمع اسم
آلاء - آناه (جمع تُؤْنَى) - آراء - إراء - سياه - ارعواء - اصطفاء
عداء - أعداء - فراء - أكفاء - أحياء - آبار - أنباء - إماء - ضوؤا
غوغاء - أمناء - استحياء - استخذاء .

(١٠) اجمع الكلمات الآتية اجمع الأقصى مع بيان الإعلال وسبيه
(مصير واحد المصيران وبمعنى مرجع - مدينة - من قولهم مدينة
متحضرة ومن قولهم مدينة بماطلة - مريية - مقامة - كيّاع - قيّوم - مغارة
مسيل - مهانة (من مهن ومن هان) - جناية - عبادة - صلاية - بغيّ -
مشيطة - في قولهم (شعرة مشيطة - وأرغفة مشيطة) ،

(١١) هات أمثلة كل واحد منها يمثل موضعاً من مواضع قلب الواو
همزة وجوباً وجوازاً - وهات كذلك للياء - والآلف .

هات أمثلة لو او قلبت همزة وجوباً عيناً وحرفاً زائداً . والياء كذلك .

هات أمثلة كل واحد منها يشير إلى موضع من مواضع قلب الهمزة
- ياء - وجوباً ولو يكون بعضها فرضياً - وهات للواو والآلف كذلك .

(١٢) كيف تفرق بين فاعل - وأفعل من مهموز الفاء - وكذا بين - أفعل - وفاعل منه .

(١٣) متى تقلب الواو والياء عينا همزة ومتى تسلبان بين ذلك مع التثنية .

(١٤) متى تقلب الواو - فاء - ولأما همزة - وضع ذلك مع التثنية .

(١٥) بين سيويه والأخفش خلاف في ثاني اللينين في الجمع الأقصى فاهو وما مستند كل .

(١٦) متى تغير الهمزة العارضة بعد ألف الجمع الأقصى وإلى أى حرف تغير وما وزن الجمع الأقصى بعد التغير بين ذلك مع التثنية والتعليل .

(١٧) بين المازني وبين الجمهور خلاف في إعلال الهمزتين المفتوحتين من كلمة واحدة ، فاهو وما الأساس الذي بنى عليه كل فريق رأيه وفيه تظهر ثمرة الخلاف .

اجعل كل فعل من الأفعال الآتية على وزن - الفعل - مع بيان ما قد يحدث من إعلال وسببه :

ألا - أل - أوى - اكل - أمن - أسا

أجمع وأشية الجمع الأقصى وصغرها مع بيان الإعلال في الجمع والتصغير وسببه .

الباب الثاني

في قلب أحرف العلة بعضها إلى بعض وبقية أحرف الإبدال

قلب أحرف العلة إلى بعضها

حروف العلة أنسب إلى بعضها وأقرب فإذا ماتعذر بقاء حرف منها في الكلمة لعروض تغيير في موضعه أو لمجاورته لحركة لا تلائم طبيعته فإنهم يضطرون إلى تغييره بأخ له يكون بينهما من المناسبة ما يحل محلّه . ولست واجداً من الحروف كلها حروفا ذات صلة وثيقة ببعضها مثل حروف العلة فلها إذا اضطررنا إلى تغيير أحدها غيرناه إلى آخر منها حسب ما تقتضيه ظروف الكلمة التي سيكون فيها هذا التغيير .

وقد جاء قلب كل حرف منها إلى أخويه وجوباً وجوازاً .

(١) فالألف : قلبت واوا . ويا .

(٢) والواو : قلبت ياء . وألفاً .

(٣) والياء : قلبت واوا . وألفاً .

ولكل مواضع خاصة تفصلها فيما يأتي :

الألف

الألف بطبيعتها لا تقبل الحركة . ولا بقاء لها دون فتح ما قبلها - فوجودها مشروط بهذين الشرطين - فإذا عرض في صيغة ما فقد أحد هذين الشرطين أو فقدتهما معاً استحالت الألف . إلى الياء - أو الواو وفق ما تقتضيه الصيغة الجديدة .

ثم إذا كان التغيير ناشئاً من تغيير الفتحة التي قبلها فالحركة الجديدة تميل بك إلى الحرف الذي استحول إليه . فإن تغيرت إلى ضم وجهتك الضمة إلى الواو - وإن تغيرت إلى كسر اتجه بك إلى الياء - أما إذا تغيرت الفتحة إلى سكون - أو كان سبب تغيير الألف أنها أصبحت في موضع يجب أن يكون ذا حركة ، يعني فقد الشرط الثاني لبقائها . فإن كان السبب سكون ما قبلها أو موضعها فعندئذ تارة تغير إلى واو وتارة تغير إلى ياء - هذا كله في الألف الزائدة أو مجهولة الأصل أو الأصلية غير المنقلبة . لأن المنقلبة إن تعذر بقاؤها عادت إلى أصلها الأول ، فانت لا يمكن أن تقول إن الألف في باب وناب ، قلبت إلى واو ، وياء ، في : بُوَيْب ، ونُئِيب تصغيرهما . بل تقول : تعذر بقاء الألف لفقد شرطى بقائها أو لذهاب سبب القلب فعادت إلى أصلها من الواو في باب والياء ، في ناب ، كما لا يجوز أن تقول : إن ألف قال . مثلاً أبدلت ياء ، في قيل ، ولكن يقال إن الفعل حين بنى للمجهول ضم أوله فذهب سبب قلب الواو ألفاً ، فعادت واواً إلى أصلها ، ثم عرض في الصيغة الجديدة ما أوجب تغيير الواو إلى الياء ، فالياء إذن في ، قيل ، بدل من الواو

ويستثنى من الألفات التي لها أصل معروف وكان يلزم أن تعود إليه عند تعذر بقائها الألف الثالثة أو الرابعة التي قبل ياء النسب فإنهم يقلبونها واواً سواء أكانت في الأصل واواً ، نحو عَصَوِيّ ، في عصا ، أم ياء ، نحو فتوى في فتى . ونحو أَعْلَوِيّ في أعلى ، وأَعْمَوِيّ في أعمى . وإنما فعلوا ذلك في النسب وخالفوا قاعدة الرجوع إلى الأصل - لأنهم يستريحون إلى الواو قبل ياء النسب من الياء قبلها لما في ذلك من دفع توالي الأمثال الثقيلة - وإنما لم يقولوا - إن الألف في عصا رجعت إلى أصلها في عَصَوِيّ طرداً للباب . أما قول النحاة - الألف إذا تجاوزت الثلاثة وجب

قلبها ياء في الإسناد وفي التثنية ففيه تسامح - إذ أنها تكون كذلك إن كانت لا أصل لها معروف ترجع إليه وإلا فإنها في الواقع ترجع إلى أصلها من الواو أو الياء ثم الواو تصير ياء بعد ذلك فتلا - أعْطِيت - ونمّيت - و - مصطفىان - لا يقال إن الألف فيها انقلبت ياء - إنما يقال : عادت الألف إلى الواو أصلها ثم قلبت الواو ياء لما استعرف في حينه إن شاء الله

قلب الألف ياء

تقلب الألف ياء في المواضع الآتية :

(الاول) إذا عرض انكسار ما قبلها وذلك نحو - مصايح ومصيّح في تكسير وتصغير - مصباح - ونحو عماليق وعيليق في تصغير وتكسير عملاق - فالألف في صيغتي التكسير والتصغير قلبت ياء حين انكسر ما قبلها

فقلب الألف في هذا الموضع لذهاب الفتحة التي لا بد منها قبلها ، أما موضعها فسلم لا يطالب بتغييرها - وقلبت ياء لكسر ما قبلها

الموضع الثاني - أن تقع بعد ياء التصغير - بأن تكون ثالثة في المكبر كالألف غلام فإذا صغرت قلّت عُليّمْ - بقلب الألف ياء وإدغام الياءين كما رأيت : ومثله كَتَيْب في كتاب - فكل ألف ثالثة في المكبر باقية - يجب قلبها ياء في التصغير . فإن كانت زائدة قيل إن الياء مبدلة من الألف كما قدمنا من أمثلة - أما إذا كانت منقلبة عن أصل فإنه يقال رجعت الألف إلى أصلها لتمعز بقائها . فإن كان الأصل

ياه نحو 'مُطَيَّرٌ تصغير مطار اكتفى بهذا - وإن كانت عن
واو نحو 'مُقَبَّمةٌ في تصغير مقامة : قيل رجعت الألف إلى الواو
ثم أبدلت الواو ياء - فإذا لا يقال : إن الألف بعد ياء التصغير تقلب
ياء - إلا إذا كانت زائدة أما غير الزائدة وإن صارت إلى الياء على كل
حال لكن لا يقال فيها إن الألف أبدلت ياء إلا بطريق التسامح في
العبارة - لأن حقيقة الأمر ما قدمناه لك

وإنما قلبت الألف بعد ياء التصغير لفقد شرطى بقائها من الفتح
وكونها في موضع لا تلزمه الحركة - لأن ما قبلها الآن مضموم وما بعد ياء
التصغير يجب أن يتحرك - واختيرت الياء لأنها لو قلبت واو القلب الواو
ياء لسبقها ياء التصغير الساكنة - فكان قلبها ياء من أول الأمر أقل
عملا وأيسر كافة .

هذان هما الموضعان اللذان جرت عادة علماء التصريف : أن يذكروهما
عند الحديث عن قلب الألف ياء . . انظر قول ابن مالك في الألفية .

(وياه اقلب ألفا كسرا تلا . أو ياء تصغير) بواو ذا افعل

ترى أنه أشار إلى هذين الموضعين ثم انتقل إلى حديث آخر - ومعنى
هذا البيت : اقلب ألفا تلا كسرا أو تلا ياء تصغير ياء - وهذان هما
ما قدمناه .

وكان علماء التصريف يتركون ما بقى من مواضع قلب الألف ياء
اكتفاء بذكر ذلك في مواضعه من الإسناد وكيفية التثنية وجمع المؤنث
السالم ، ونحن بعد إذ لفتنا نظرك إليها نكتفى بهذين الموضعين أيضاً .

قلب الألف واوا

تقلب الألف واوا في المواضع الآتية .

الموضع الأول - أن يعرض انضمام ما قبلها نحو - كَوَيْتَب في تصغير كاتب - وشُوَيْعِر في تصغير شاعر - ونحو شورك مبني للجھول من شارك -

فالألف في هذه الأمثلة قلبت واوا - أما القلب فلأنها في المثالين الأولين فقدت شرطى بقائها - وأما في الأخير فلأنها فقدت فتح ما قبلها أما موضعها فسلم وإنما قلبت واوا لضم ما قبلها .

الموضع الثانى - ألف - فاعل - وفاعلة - في جمعهما الجمع الأقصى وإن شئت فقل : الألف الثانية الزائدة فيما يراد جمعه الجمع الأقصى - نحو خواتم جمع خاتم - وحوائض جمع حائض - وفوارس وكواهل وكواكب وشواعر - جموع - فارس وكاهل وكاتبة وشاعرة .

فالألف في الجمع تعذر بقاؤها من جهة وقوعها قبل ألف الجمع الأقصى المكان الذى يجب أن يكون ذا حركة - أما الفتح قبلها فباق .

ولما لم يكن هناك ما يتجه بها إلى أحد الحرفين . الواو أو الياء لبقاء الفتح قبلها اضطروا إلى حمل التكسير على التصغير لأنهما من واد واحد وكثيرا ما حمل التصغير عليه . فقلبوها واوا كما تقلب في التصغير لضم ما قبلها فكما قالوا - خَوَيْتَم في خاتم - قالوا في التكسير - خواتم - بالواو أيضاً .

ولأن هذا الموضع محمول على التصغير لم يشر إليه ابن مالك حين الكلام على قلب الألف واوا بل اقتصر على الموضع الأول - فكأنه اعتبر أن

هذا الموضع داخل في الموضع الأول ما دام محمولا عليه - أعني كأن القلب فيه لضم ما قبل الالف - وهذا قول ابن مالك في الالفية .

ووجب
إبدال واو بعد ضم من ألف

وهناك مواضع أخرى تقلب فيها الالف واو اسوى الموضعين المتقدمين ولكن علماء التصريف كما قلنا في قلبها ياء . يقتصرون على ما لم يسبق له ذكر من مواضع القلب أما ما سبق له شرح في موضع من المواضع فإنهم يتركونه ويكتفون بالحديث عنه فيما مضى وإني سأحذو حذوهم بعد أن ألفت نظرك إلى أما كن هذه المواضع . وهي : النسب إلى ما آخره ألف ثالثة - كفتوى في قى - وعصوى في عصا .

قلب الواو ياء

الواو أثقل حروف العلة . ولذلك تراهم لا يتركون فرصة للتخلص منها دون أن ينتهزوها . ولا يقلبونها ياء متى أمكنهم قلبها ألفاً - لخفة الالف - وهم يطلبون غاية التخفيف .

وقد جاء قلب الواو ياء . حشوا وطرفا . زائدة وأصلا . فاء وعينا ولاما .

ولأن الاطراف تطلب غاية التخفيف كانت مواضع قلبها ياء طرفا أكثر من مواضع قلبها حشوا .

وأيضا ترى أن قلبها طرفا لا يحتاج إلى شروط كثيرة كما يحتاج قلبها في

الحشو . فقد لا تحتاج في الطرف إلى القلب ياء حتى لكسر ما قبلها ، فقد تقلب مع الفتح والضم فهم ل حاجتهم إلى تخفيف الأطراف و لثقل الواو يحبون أن يتخلصوا منها إذا وقعت طرفاً لقل الأسباب وأيسر العلل . أما الحشوفلأنه محي بالطرفين تراه قويا لا تزعبه الواو ولهذا ترى قلبها فيه يحتاج لتضافر أسباب قد تصل إلى ثلاثة مثلا . وفي الغالب لا بد أن يكون لها عرق في الإعلال سابق كما سترى ذلك عند تفصيل كل من المواضع التي تقلب فيها ياء والتي تبلغ العشرة أو تزيد .

الموضع الأول

أن تقع مفردة ساكنة بعد كسر . وسواء أكانت بعد ذلك . فاء نحو . ميزان وميقات وميعاد - مفعال من الوزن والوقت والوعد أم كانت عينا نحو . قيل مجهول قال . فأصله حين بنى للمجهول . قول . كضرب . فأرادوا أن يتبع الفرع أصله في الإعلال فتقلوا حركة الواو إلى الفاء فسكنت الواو إثر كسرة قلبت ياء . للقاعدة التي نحن بصدد ها .

أم كانت حرفاً زائداً نحو اعشيشاب واغديدان مصدرى اعشوشب واغددون ، فإن الواو فيها زائدة .

ومن هذا تعلم أنه لا فرق بين أن يكون سكون الواو عارضاً أو أصلياً وكذا كسر ما قبلها . كما أنه لا فرق بين أن تكون الواو أصلاً أو حرفاً زائداً كما رأيت في الأمثلة السابقة .

وإذا فقد شرط من الشروط التي عرفتها وجب أن تصح الواو . كأن تكون متحركة نحو . إوزة وعوض . أو يكون ما قبلها مفتوحاً نحو

قَبُول وسَوَاط . أو تكون مشددة نحو اجلوا و اغلوا
وقد جاء قلب المشددة ياءً مشدوداً كاجلبوا وديوان . قال ياء فيهما منقلبة
عن الواو بدليل اجلوا و دواوين . ولو لم تكن منقلبة لوجب قلب الواو
التي بعدها ياء . لاجتماعهما مع سكون السابقة

كما جاء قلب الحرف الأول من الصحيح المشدد ياء طلباً للتخفيف .
قالوا دينار في دينار بدليل دنائير . وقيراط في قرأط بدليل قراريط . ودياج
في دِباج بدليل دبايج . وبذلك يكون وزن دينار وقيراط ودياج فعَّال
لا فيعال ، كما هو ظاهره . وقد رأى بعض الصرفيين أن قلب الحرف الصحيح
ياء في دينار وأخواتها كان للفرق بين فعَّال مصدرأ وغير مصدر وجعله
قياساً - ألا ترى أنهم لم يقلبوا في المصدر فقالوا كذاب .

- وإنما شرطوا في قلب الواو ياء في هذا الموضع أن تكون ساكنة
غير مشددة - لتكون كالهيئة المعدومة فتجذبها الكسرة إلى ناحيتها ، لأنها
لو كانت متحركة أو مشددة لقويت بحركتها وتشديداتها فلا تقدر كسرة ما قبلها
على جذبها إلى ناحيتها خصوصاً وهي ليست في الطرف الذي هو محل
التخفيف . وسنعرف أن الواو المتحركة في غير الطرف لا تقلب ياء إذا
كانت فاء اصلاً

وتقلب عينا فقط . لكن بشروط فوق كسر ما قبلها ستقف عليها في
الموضعين الثاني والثالث - وهذا الموضع لم يشر إليه ابن مالك في الألفية
وقد جاء به شراحها أو بعضهم .

الموضع الثاني

أن تقع الواو عيناً لمصدر قد أعلنت في فعله بشرط أن تسبق بكسرة وأن
تقع بعدها ألف في المصدر وذلك نحو . عياذ ولياذ وصيام وانقياد .

واعتياد - مصادر عاذ ولاذ وصام وانقاد واعتباد - فالعين في الجميع كانت واوا - وقلبت ياء لأنها أستوفت الشروط التي عرضناها عليك في أول البحث .

وبالتأمل في هذا الموضع ترى أن الواو حين تحركت غير طرف لم يكف كسر ما قبلها لقلبها ياء كما كان ذلك وهي ساكنة - لأنها تقوت بالحركة - ولذلك شرطوا مع الكسر أن يقع بعدها ألف وفوق هذا أن يكون للواو عرق في الإعلال سابق . فشرطوا أن تكون قد أعلت في فعله . فهذه الأمور مجتمعة من كسر وألف وإعلال سابق كل هذا تضافر على قلب الواو المتحركة ياء ، وهذا ما أشرنا إليه في الموضع الأول .

وإذا فقد شرط من هذه الشروط وجب أن تصح الواو - كأن تكون عيناً لغير مصدر وذلك نحو - سواك وسوار وخوان - أو عيناً لمصدر لكن لم تغل في فعله - نحو - جوار ولواذ مصدرى جاور ولاوذ - أو لم يقع بعدها ألف في المصدر نحو - حال حولاً وعاد المريض عوداً - أو تخلف كسر ما قبلها - نحو غار - نحو آراء - وراح رواحا - بضم فاء المصدر في الأول وفتحها في الثاني .

وقد جاء شذوذاً تصحيح الواو مع استحالتها لجميع الشروط . وذلك قولهم (نارت الظبية تنور نواراً) بمعنى نفرت (وشار الدابة يشورها شواراً) بمعنى راضها . ولا ثالث لها هكذا نقل علماء التصريف هذا .

وقد جاء في التسهيل ما يفيد أن الألف ليست شرطاً في قلب الواو ياء في المصدر حيث قال :

وقد مُصَحِّح ما حقه الإعلال من (فَعَلَ مصدرًا وجمعًا وفِعَال مصدرًا) هذه عبارته وهي تفيد أن المصدر الموازن (فَعَلَ) حقه الإعلال

وَأَنْتَ تَرَى أَنَّهُ قَدْ خَلَا مِنَ الْآلِفِ - وَكَلَامُ ابْنِ مَالِكٍ فِي الْآلِفَةِ لَا يَفِيدُ اشْتِرَاطَ الْآلِفِ بَعْدَ الْعَيْنِ لِقَلْبِهَا وَأَوْ أَنَّ الْقَلْبَ دُونَهَا شَاذٌ - وَهَذَا مَحَلُّ خِلَافٍ بَيْنَ عُلَمَاءِ التَّصْرِيفِ فَهَنُومٌ مِنْ يَشْتَرِطُهَا لِلْوَجُوبِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَاهَا شَرْطًا لِلْكَثْرَةِ وَيَتَّبِعُ ذَلِكَ شَذُوزَ الْقَلْبِ دُونَهَا أَوْ أَنَّهُ قَلِيلٌ وَلَيْسَ بِشَاذٍ - قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ :

وذا . . . أيضاً رأوا

في مصدر المعتل عينا والفعل منه صحيح غالباً نحو الحول

يشير إلى قلب الواو ياء بقوله : وذا وقوله المعتل يريد المعمل - لأن المعتل ما كان أحد أصوله حرف علة ، أعل - أم لم يعل ، وأشار بقوله ، والفعل منه صحيح ، إلى اشتراط الألف بعد العين حتى يصير المصدر على فعال ، أو ، انفعال ، وكون الألف شرطاً في الإعلال ، هذا ما قيل في الكافية لكن عبارة ابن مالك هنا وتعبيره بكلمة .. غالباً .. لاتفيد أن الألف شرط وجوب ولكنها شرط كثرة وأغلبية ، وأن القلب دونها لا يوصف بالشذوذ بل بالقلّة ، وهو رأى كثير من علماء التصريف ، وما في التسهيل يعطى هذا الحكم صراحة وأشار ابن مالك بقوله : (وذا أيضاً رأوا) إلى اشتراط الكسر قلبها في المصدر .

الموضع الثالث

هذا هو الموضع الثالث من مواضع قلب الواو ياء .

وهو أن تقع الواو عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في مفردة معلة أو شبيهة بالمعلة . وهي الساكنة (إذا الساكن كالميت المعدوم) ثم إن كانت الواو في المفرد معلة . يكفي لاعتلاها الشروط المتقدمة - أما إذا كانت شبيهة

بالمعلة فإنها تحتاج إلى شرط آخر فوق الشروط المتقدمة في المعلة . وهو :
أن يقع بعدها في الجمع ألف .

أمثلة المعلة :

دار وديار . تارة وتير . ربح ورياح . قيمة وقيم . ديمة
وديم . فالياء في المجموع المذكورة أصلها الواو ، وقد استوفت
شروط قلبها ياء . ألا تراها (عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في
المفرد معلة بالقلب ألفاً في بعضها وياه في البعض الآخر . ومن هذا تعلم
أن المراد بإعلاؤها في المفرد أن تعل بالقلب إلى ألف أو ياء ، لا إلى ياء
فقط . لأن الغرض أن يتابع الفرع أصله في مطلق إعلال لا في إعلال
مخصوص . وقد شذ من هذا النوع قولهم في جمع . حاجة . حَوَجَ . دون
إعلال مع استيفاء شروط الإعلال والقياس . حِجَّ ، .

أمثلة الشبهة بالمعلة :

روض ورياض . حوض وحياض . وثوب وثياب . فالياء
في المجموع المذكورة كانت واوا . بدليل مفرداتها . ولكنها استوفت شروط
الإعلال فقلبت ياء . ألا تراها عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وبعدها
ألف وهي في المفردات شبيهة بالمعلة . أعنى ساكنة .

ولأنما احتيج إلى زيادة شرط في إعلال الشبهة بالمعلة . وهو : وقوع
ألف بعدها في الجمع لأنها لما لم تعل في المفرد كان فيها شيء من القوة بحيث
لا يمكن أن تعل بالشروط التي بها تعل التي كانت في المفرد معلة بالفعل . بل
لا بد من أن يكون معها ما يضعفها بحيث تجذبها الكسرة قبلها إليها . فشرطوا
أن يكون بعدها في الجمع ألف حتى يكون ذلك كأنه اجتماع لأحرف العلة
الثلاثة . لأن الكسرة قطعة من الياء .

وهذا الاجتماع يؤدي إلى ثقل مفرط ينبغي التخلص منه لاسيما في الجمع

الثقل بنفسه أيضاً فنخلصوا بقلب أثقل الثلاثة - وهو الواو إلى ما يجانس
ما قبله من حركة - أي بقلب ذلك الأثقل إلى الياء .

فإذا استكملت الواو شروط إعلاها وجب أن تعل وإن لم تعل حينئذ
كان ذلك شاذاً كما لو أعلنت مع فقد بعض الشروط .

فإذا وقعت عيناً لمفرد سلت من الإعلال - إلا أن يكون ذلك المفرد
المصدر الواجب الإعلال الذي قدمنا ذكره في الموضع السابق .

فلا تعل في صوان وصوار وخوان وسواك وسوار - لأنها وإن
وقعت بين كسرة وألف لكنها ليست عين جمع بل هي عين مفرد
كما ترى . وشذ قولهم في - الصَّوار - والصَّوانِ صيار -
وصيان - بقلب الواو ياء (الصَّوار) القطيع من الإبل والشاة . و(الصَّوان)
ما يسان فيه الثياب ونحوها .

وكذا لا تعل أيضاً - إذا كانت في المفرد غير معة أو شبيهة بالمعة . فلا
تقلب في طوال - جمع طويل - لأن الواو كما ترى لاهي معة ولا شبيهة
بالمعة في المفرد . وأما قولهم في جمع طويل طيال بقلبها ياء فشاذ . ومنه
قول الشاعر :

تبين لي أن القماء ذلة وأن أعزاء الرجال طيها

(القماء) القصر - وأما جياد فإن كان جمع جواد - كان شاذاً
لسلامة الواو في المفرد من الإعلال وشبهه . وإن كان جمع جند
فَتَنَعِل - من جاد يجوز كان جمعاً قياسياً - لأن الواو على هذا قد أعلنت
في المفرد بقلبها ياء ، لأن جيداً كان في الأصل ، جينودا ، ثم قلبت
واوه ياء لاجتماعها مع الياء السابقة الساكنة .

وكذا لا تعل إذا كانت الواو في المفرد شبيهة بالمعة ولكن فقدت الألف
بعدها في الجمع ، فلا تعل في كَوَزة جمع كوز . وعودَة جمع عود ،

للسنن من الإبل والشاء ، وأما قولهم في جمع ثور ثيرة فشاذ
حيث أعلت الواو الشبيهة بالملعة مع فقد الألف ، والذي يقتضيه قياس
جمعه (ثورَة) .

قال المبرد : أراحوا أن يفرقوا بين الثور الحيوان والثور القطعة
من الأقط فقلبوا في الحيوان وأبقوا الآخر على القياس ، وإنما اختاروا
القلب في الحيوان وكان يمكن العكس ، لأن لهذه الواو في جمع الحيوان
إلفاً بقلبها ياء في ثيران ، وقال بعضهم إنه مقصور ، من ثيارة ، كحجارة ،
يعنى يريد ذلك البعض أن يحمل قلب الواو مقيساً لوجود الألف حينئذ
ويحمل الشذوذ من ناحية القصر ، أى حذف الألف ، وبعضهم يدعى أنه
قصد جمعه على فعلة ، بسكون العين حتى تقلب الواو ياء لسكونها إثر كسرة
ثم فتحت الواو وبقي الإعلال بحاله ، وعلى كل حال فما من تخرج من هذه
التخریجات إلا ويخرج من شذوذ إلى شذوذ ، غير أن أبا العباس المبرد .
يعلل للشذوذ تعليلاً مألوفاً ، لأنهم كثيراً ما يشذون لإرادة الفرق .

ولا تعل الواو أيضاً إذا فقد كسر ما قبلها نحو ، أحواض ، وأثواب
لأنه لا ينقصها من الشروط سوى كسر ما قبلها فهي شبيهة بالملعة لسكونها في
المفرد ، وعين جمع صحيح اللام وبعدها ألف لكن ليس قبلها كسرة ولهذا
سلبت من القلب .

وكذا إذا كان الجمع معتل اللام ، فلا تعل في جمع ريان وجوّ
على ، فعال ، بل تقول في جمعهما ، جواء ورواء بالواو ، لأن لام
الجمع معلقة بالقلب همزة فيهما ، واللام في ، ريان ، ياء لانه ، فعالان ، من
روى ، فيكون أصله (رَوِيَان) قلبت واوه ياء لاجتماعها مع الياء وسبقها
ساكنة فصار (رِيَّان) وأصل الجمع على فعال ، (رَوَايَ) تطرفت الياء إثر
ألف زائدة فقبلت همزة فصار الجمع (رَوَاء) وسلبت الواو لفقد شرط من

شروط إعلالها . وهو صحة اللام . لأن اللام عليّة كما رأيت وأما اللام
 (في جِواء فقد كانت واوا وقلبتمزة للتطرف . وإنما اشتراطوا للإعلال
 صحة اللام لأنك لو أعلت العين مع إعلال اللام للزم الجمع بين إعلالين
 في أصلين وهو ممنوع كما يقولون قال : ابن مالك في هذا الموضع :
 وعين ذى جمع أعل أو سكن فاحكم بهذا الإعلال فيه حيث عن
 وصححوا فعلة وفي فعّل وجهان والإعلال أولى كالخيل

قوله (بهذا الإعلال) يشير إلى قلب الواو ياء لكسر ما قبلها . فهو يقول :
 احكم بقلب الواو ياء إذا وقعت عيناً لجمع ذى مفرد أعلت فيه أو سكنت
 وكان قبلها كسرة . وقوله : وصححوا فعلة ، يشير إلى أن ذلك القلب
 مشروط بوجود الألف في الشبهة بالمعلة بعدها في الجمع ، وبالتأمل في
 بيتي الألفية ، ترى أن ابن مالك جاء بكل الشروط التي قدمناها في وجوب
 إعلال الواو في هذا الموضع سوى شرط واحد ، وهو شرط صحة اللام
 وقد نبه عليه في التسهيل .

وقوله : وفي فعّل وجهان الخ ، يفيد أن التصحيح في الجمع الموازن
 لفعّل مطرد غير أن الإعلال خير منه وليس كذلك . فالإعلال فيه
 واجب والتصحيح شاذ كما عرفت فيما تقدم - فخيّل ، في حيلة قياس -
 وحوّل فيها شاذ . قال أبو الحسن لو أنه قال :

وصححوا فعلة وفي فعّل قد شذّ تصحيح فخم أن يعلّ

لسكان أوفى للقاعدة متلاقياً مع المعروف عن علماء التصريف .

كلمة فى موازن فَعَلَ بكسر ففتح الواوى العين

الاسم الموازن لفَعَلَ الواوى العين يعنينا منه المصدر والجمع .
أما المصدر الموازن لهذا البناء فأكثر العلماء على أنه واجب التصحيح ،
وأن إعلاله بقلب عينه ياء شاذ ، وعلى هذا يكون عَوَدَ مصدر عادَ
المريض ، وحوال مصدر حال قياسا ، وذلك لأنهم يشترطون فى
قلب الواو ياء عيناً لمصدر أن يقع بعدها فى المصدر ألف فوق الشروط
الأخرى المذكورة فى موضعها . وصيغة فَعَلَ ، قد دخلت من الألف بعد العين
كما تراها ، وعلى هذا رأى درج فى الكسافية حيث قال : أشار فى الألفية
بقوله (والفعل منه صحيح) إلى اشتراط الألف لإعلال عين المصدر ، وأما
العلامة الرضى : فإنه يرى أن الألف ليست شرطا فى إعلال عين المصدر ،
لكنها مقوية لا غير ولذلك تستمع إليه يقول (وتصحيح الواو ، فى حال
حولا شاذ كشذوذ تصحيح الواو فى القَوَدِ يريد عدم قلبها ألفاً مع
التحرك والافتتاح وعدم المانع .

وفى التسهيل ما يفيد أن الألف ليست شرطا فهو يرى ما رآه الرضى
استمع الى التسهيل يقول (وقد صححوا ما حقه الإعلال من فَعَلَ مصدر ألخ)
تعلم أنه يرى أن فَعَلَا المصدر حقه الإعلال وليس بعد عينه ألف كما ترى

وعبارة ابن مالك فى الألفية نقيذ أن الألف شرط للأغلبية . وأن الإعلال
مع فقد ما جائز غير أنه قليل والظاهر أنه لم يرد مصدر من الأجوف الواوى
الموازن لهذا البناء (فَعَلَ) سوى كلمات قليلة لا تكفى للفصل فى هذه القضية

فكان هذا مثار الخلاف وقد وردت غير معلة فن قائل إن هذا التصحيح دليل أنهم لا يعلون إلا حيث توجد الألف . ومن قائل إن سر الإعلال متابعة المصدر للفعل مع وجود مقوّم الياثية وهو الكسرة . أما الألف فليست جزء من هذه العلة ، وعلى هذا يكون ما ورد مصححاً من . عاد المريض عوداً وحالٍ حوَّلاً من الشاذ والقياس الإعلال

والخلاصة أنك تستطيع أن تقول إن . تصحيح . فعَل . المصدر . شاذ . وبعضهم يراه قياساً على أنه قليل أما موازن (فعَل) جمعاً فلم أر في وجوب إعلاله خلافاً سوى ما قد يفهم من الألفية في قول ابن مالك :

(وفي فعَل : وجهان والإعلال أولى كالحيَل)

أى في جمع حيلة ، فهذه العبارة كما قدمنا تفيد أن الجمع الموازن ، لفعَل ، الذى عينه واو أعلت في المفرد أخذاً من المثال الذى جاء به ، أقول هذه تفيد أن التصحيح جائز وقد تعقبه أبو الحسن في شرحه بما يفيد أن الإعلال واجب وأن التصحيح شاذ .

الموضع الرابع

هذا هو الموضع الرابع من مواضع قلب الواو ياء . وهو :

إذا اجتمعت الواو والياء متصلتين في كلمة أو ما يشبه الكلمة وكان السابق منهما أصلى الذات والسكون وجب أن تقلب الواو ياء وتدغم الياء إن ويكسر ما قبلهما إن كان مضموماً . سواء أتقدمت الواو أم تأخرت . وسواء أكانت عيناً أم لاماً أم حرفاً زائداً .

ويستثنى من ذلك ما إذا كانت الياء ياء التصغير والواو كانت في المكبر

حشواً متحركة . فإن القلب حينئذ يكون جائزاً .

ومعنى (كون السابق متأصل الذات) ألا يكون منقلباً عن غيره مطلقاً هذا رأى فريق من علماء التصريف وهو الذى يؤخذ من كلام أبى الحسن عند شرحه هذا الموضع من الالفية

وفريق آخر يرى (أن معنى تأصل الذات) ألا يكون منقلباً عن غيره انقلاباً جائزاً ، لأن الحرف العليل المنقلب عن غيره انقلاباً واجياً حكمه حكم حرف العلة الأصلى غير المنقلب فيأخذ حكمه ، وهذا ما صرح به الصبان وعزاه للتصريح والمرادى ، ومعنى (تأصل السكون) ألا يكون سكونه عارضاً للتخفيف مثلاً .

أمثلة اجتماعهما فى كلمة واحدة

الواو فى موضع العين ، طى ، لى ، سيّد ، هيّئ ، أيام ، ديتار ، قيّوم ، والأصل ، طوى ، لأنه من طوى ، ولوى لأنه من كوى ، وسنود ، من ساد يسود ، وهيون ، من هان يهون ، وأيوام ، جمع يوم ، ودَيَوَار - فيعال من الدوران ، وقَيُوم فيقول من قام يقوم ، قلبت الواو ياء فى الجميع للقاعدة التى نشرحها ، الواو فى موضع اللام ، عَدِلْتُ ، فَعِيل من العلو ، مَطِيَّة فَعِيلَة من المطو دُلِيَّة تصغير دلو ، والأصل ، عَلَيْنُو ، مطبوة ، دَلِينُو ، قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء واستكمال شروط القلب

الواو حرفاً زائداً ، مَرَمَى مفعول من رمى ، فيكون أصله ، مَرْمُؤى ، اجتمعت الواو والياء والسابق منهما متأصل الذات والسكون فقلبوا الواو ياء وأدغمت فى الياء بعدها وكسر المضموم قبلها فصارت (مَرَمِئ) ومنه مَسْلِيّ ، جمع مذكر سالم مرفوع ومضاف

إلى ياء المتكلم ، فيكون أصله مُسَلِّمون لي ، حذفت اللام للتخفيف والنون للإضافة . فتلاقت الواو والياء ، والسابق منها قد استوفى شروط الإعلال فقلبت الواو ياء وأدغم وكسر المضموم فصارت كما رأيتم ، وهذا مثال لاجتماعهما فيما يشبه الكلمة الواحدة ، لأن ياء المتكلم كلمة برأسها ولكن المتضايقين في حكم الشيء الواحد خصوصاً إذا كان المضاف إليه ياء المتكلم كما معنا ، ومثال اجتماعهما والأولى للتصغير (المسألة المستثناة) جُدَيُول ، تصغير جَدُول ، وقُسُور ، تصغير قَسُور ، فالياء ياء التصغير ، والواو في المكبر متحركة حشوا ، فيجوز لك كما قدمنا أن تقلب الواو ياء ، وأن تترك ذلك ، وإنما قلبوا الواو ياء ولم يعكسوا لأن القصد هو تخفيف الكلمة المشتبهة عليهما ، والياء المشددة أخف من الواو المشددة ومن الياء والواو ، أما الواو المشددة فإنها أثقل من الواو والياء قطعاً فلا معنى للانتقال من ثقیل إلى أثقل وإذا فقد أحد الشروط المذكورة . وجب بقاء الواو سليمة غير معلقة ، وذلك ، كأن تكونا من كلمتين نحو ، يدعو ياسر ، ويرمى واحد .

أو تكونا منفصلتين نحو زيتون ونيروز

أو يكون السابق منهما متحركاً نحو طويل وغيور

أو يكون السابق غير متأصل الذات ، نحو ، ديوان ، و ، اجليواذ ، لأن القلب عارض على غير القياس ويزول عند جمع ديوان وتصغيره ، إذ تقول : دواوين ودُويوين ، وتقول : في اجليواذ ، اجلوآذ كثيراً ، ولو كان ، ديوان فينَعَالاً ، لوجب القلب ولكنه ، فعَال ، كقبراط ومن هذا النوع سُور وبويع مبینين للمجهول من ساير وبایع ، فن يرون أن الانقلاب الواجب لا يخرج الحرف عن تأصل

الذات - يقولون إن المانع من الإعلال فيهما خوف الإلباس فيا لو أعلا
 إذ كانا يصيران - سَيْرَ وَيُشِعْ - فليتبسان بِفَعْلٍ ويختلط بناء
 بيناء - وهذا مما يجب التحرز عنه - وليس المانع من الإعلال عند
 عروض الأول إذ لا عروض على تفسيرهم - وأما من يرون أن الانقلاب
 مطلقا عروض - فيقولون : إن عدم الإعلال فيهما للعروض - والظاهر
 أنه لم يرد عن العرب في هذا ما يحسم النزاع - وقد روى أن سيويه سأل
 الخليل عن عدم القلب والإدغام في - سَوِيرَ وَبُورِعَ - فقال الخليل :
 لأن الواو ليست بلازمة لحكمها حكم الألف المنقلبة عنها - وهذا يشهد
 لمن يرون الانقلاب مطلقا مانعا

ومن عروض الأول : رُؤْيَةٌ ورُؤْيَا مخففي رُؤْيَةٍ ورُؤْيَا
 بقلب الهمزة واوا لسكونها إثر ضم - فلا يجوز القلب والإدغام وبعض
 العرب يقلب ويدغم - فيقول - رَيْتَ ورُيْتَا
 كذا لا تقلب الواو إذا كان سكون السابق عارضا نحو - قَوِي
 يأسكان العين - مخفف قَوِي بكسرها - لأن موازن فعل بكسر
 العين يجوز تخفيفه يأسكان عينه اسما كان أو فعلا - وقد جاء قلبها فليل :
 (قَيَّ) وهو شاذ لخروجه على القواعد - وما خالف ما رسمناه لك في هذه
 القاعدة فهو شاذ

وقد جاء شذوذ هذه القاعدة على ثلاثة أنواع

- (١) نوع أعل مع أنه لم يستوف الشروط - كقراءة بعضهم (إن
 كستم للرُّيَا تعبرون) والواو عارضة عن الهمزة كما قدمنا
- (٢) نوع أعل بقلب الياء واوا عكس القاعدة نحو - عَوَى
 الكلب عَوَةً . وقولهم تَهَوَّتْ عن المنكر - فَعَوَلْتُ من النهي

(٣) ونوع صحيح مع استيفاء شروط الإعلال وذلك قولهم :
 ضَيَّوْنَ - لِّلسَّنَّوْرِ الذَّكَرِ - ويوم أيوم شديد - وعوى الكلب عَوِيَّةَ
 ورجاء بن حنوة - وقياس الجميع لا يخفى عليك متى راجعت القاعدة - قال
 ابن مالك في هذا الموضع .

إن يسكن السابق من واواويا واتصلا ومن عروض عربيا
 فياء الواو اقلبن مدغما وشذ معطى غير ما قدر سما
 وهذان البيتان بصوران لك القاعدة بشروطها تصويراً لا يحتاج إلى
 الشرح بعد ما قدمنا .

الموضع الخامس

هذا هو الموضع الخامس من مواضع قلب الواوياء
 وهو : أن تقع الواو في الطرف الحقيقي أو الحكمي إثر كسرة سواء
 أكان ذلك في الأسماء أم في الأفعال
 التطرف الحقيقي وأمثلته :

التطرف الحقيقي معناه ألاَّ يجيء بعد الواو شيء مما . وذلك نحو . قوى
 ورضى وعزى مبيناً للجهول . والأصل فيهن . قوٍ و . لأنه من القوة .
 ورضو . لأنه من الرضوان . وعزٍ و . لأنه من الغزو ، تطرفت الواو
 تطرفاً حقيقياً إثر كسرة فقلبت ياء وفقاً لقاعدتنا وهذه أمثلة من الأفعال
 وإليك طائفة من أمثلة الأسماء . الغازي والداعي والشجي والخلي .
 والنامي والسامي والعالى : فالياء في أطراف هذه الأسماء كانت واوا . يدل
 لذلك الاشتقاق ألا تراها بالترتيب من . الغزو والدعوة والشجى .

والخلو والنثو والعُلُوّ . ولما تطرفت هذه الواوات تطرفا حقيقيا إثر
الكسر قلبت ياءات كما رأيتها .

وبما أسلفنا تعلم أنه لا فرق بين كسر أصلي وعارض كما في المبني للجهول
فإن الكسر عرض فيه . وقد رأيت كيف أنه جذب الواو إلى تاجيته
فانقلبت ياء وقد مر بك عُزَي . المبني للجهول ومثله . دُعَى .

التطرف الحكيم وأمثله

التطرف الحكيم هنا توسعوا فيه لأن الطرف ملح في طلب الحقة
وثقل الواو دعا إلى التساهل في الطرف حتى يتخلص منها ولهذا قالوا : إن
التطرف الحكيم هنا معناه . أن يجيء بعد الواو الواقعة إثر كسرة حرف
شأنه عدم اللزوم . ولو كان لازما بالفعل للكلمة وذلك ثلاثة أشياء .

(١) تاء التانيث سواء أكانت لازمة أم غير لازمة فكل تاء يوقف
عليها بالهاء . لا تمنع تطرف الواو هنا ، وذلك نحو أْكْسِيَة وأذِيعَة وعُرَيْقِيَة
وأَجْرِيَة . جمع جَرَوْ على أَفْعَلَة - والأصل (أَكْسِيَة) لأنه جمع كسَاء . من
الكسوة . و (أذِيعَة) جمع دَعَاء . من الدعوة وعُرَيْقِيَة .
وأَجْرِيَة لأنه جمع جَرَوْ . فلما تطرفت الواو حكا بعد كسر قلبت ياء
وهذه التاءات لازمة للكلمات المذكورة إذ لم تسمع بدونها . ونحو . شَجِيَّة
وغازِيَة . والأصل شَجِيَّة من الشَجَو . وغازِيَة من الغزو .
تطرفت الواو حكا إثر كسرة فقلب ياء . وهذه التاءات غير لازمة لأنها
فارقة بين المؤنث والمذكر في الأوصاف

(٢) الألف والنون الزائدتان ولو لم يكونا للتثنية مثالهما للتثنية .
شَجِيَّان وغازِيَّان . بقلب الواو ياء للتطرف الحكيم وكسر ما قبلها .
ومثالها الغير التثنية . غَزِيَّان . وقوِيَّان من الغزو والقوة على مثال (فَعِلَّان)

بكسر العين — فالآلف والنون هنا ليستا للتثنية بل هما زائدتان في مفرد مأخوذ على الوزن المذكور فهما لازمتان — وقد رأيت أن الواو معهما ما زالت متطرفة حكما ولهذا قلبت ياء — ومثل الآلف والنون علامة جمع المؤنث نحو شجيات في جمع شجيرة . الأصل شجيرات

(٣) ألف التانيث الممدودة — فإنها في تقدير الانفصال فالواقع قبلها آخر في التقدير نحو أشقياء وأقرباء وأدعياء — فالباء في الكلمات المذكورة أصلها الواو — وقد انقلبت إليها لتطرفها حكما لإثر كسرة وخلاصة التطرف الحكمي — أن التاء والآلف والنون الزائدتين وعلامة جمع المؤنث وألف التانيث الممدودة كلها يبقى معها التطرف — فالواو الواقعة قبل واحد منها إذا وقعت إثر كسرة تقلب ياء .

ما جاء شاذاً ومخالفا للقياس في هذا الموضع

الشاذ في هذا الموضع نوعان — نوع لم يعل مع استيفائه لشروط الإعلال ونوع أعل مع عدم استيفائه شروط الإعلال

فن الأول قولهم في جمع سواء سَوَاوَة — ألا ترى أن الواو هنا متطرفة تطرفا حكما إثر كسر وظلت واوًا والقياس يقتضيها ياء — وقد نطق بها على القياس فقليل — سَوَايَة — وفي هذا الجمع شذوذ من جهات أخرى إحداها — تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد — الثانية جمع فعال الجمع الأقصى وقياسه أَفْعَلَة — فكان القياس أسوية — كقَبَاءٍ وَأَقْبِيَة — الثالثة تكرار الفاء زائدة — مع أن القياس أن تكرار الفاذ وحدها أصل كسندس وقرقف — ووزن (سواسوة) فعاقلة لعدم وجود السين الثانية في المفرد فتكون زائدة .

وبما جاء شاذاً من هذا النوع أيضا قولهم (مَقَاتِوَة) جمع مَقْتَسِر — اسم

فاعل من (اقتوى) بمعنى خدَمَ.

وأصله (مُقْتَوٍ) بزنة (مُفْعَلٌ) نحو مُحَمَّرٌ - قلبت واوه
ياء لكسر ما قبلها ثم أعلت لإعلال قاض وفعله (اقتوى) خدَم ووزنه
(افْعَلٌ) مثل احمرَّ - وأصله الأول (اقتَوَّ) من القَتْوِ وهو
خدمة الملوك ثم قلبت واوه ألفا لأن الطرف أحق بالإعلال دائما من
الحشو ولهذا لم يدغم فهو نظير (ارغوى) واعلم ان مفرد (مقاتوة) الكلام
فيه يطول وقد قدمنا أنه جمع (مُقْتَوٍ) وقيل بل هو جمع - (مَقْتَوِيٌّ)
بفتح الميم منسوباً إلى (مَقْتَى) بفتح الميم مصدر ميمي فعله (قتا) خدَم
فيكون معنى - مَقْتَوِيٌّ المنسوب - منسوب إلى الخدمة . والمقاتوة على
هذا المنسوبون إلى الخدمة ونكتني بهذا القدر هنا

النوع الثاني من الشاذ

قولهم (ناقة عليان وعليانة) من العلو - بمعنى ضخمة جسيمة
قالها أصلها الواو ثم قلبت مع فقد كسر ما قبلها . أما التطرف الحكيم
فوجود كما ترى .

ومن ذلك قولهم : صَبِيَّةٌ وَصَبِيَّانٌ وَصَبِيَّانٌ في جمع
(صَبِيٍّ) من الصَّبْوَةِ فتكون الياء في ثلاثتها أصلها الواو ثم قلبت مع
فقد كسر ما قبلها أما التطرف الحكيم فوجود - وكأنهم اعتبروا أن
الساكن الذي بين الكسرة والواو في الأولين حاجز غير حصين فقلبوا ،
وأما الثالث المضموم أوله فيمكن أن يقال إنه كان في الأصل صَبِيَّانٌ -
بالكسر ثم ضم بعد أن أعل بمقتضى الاعتبار الذي قلنا هو كل هذا لا يخرج
الكلمات المذكورة عن الشذوذ - إنما يزيد أن يكون شذوذاً له حظٌّ من
الرجاحة .

واعلم أنك لو خففت مثل رَضِيَ وعُزِيَ - المقلوبة واوه ياء
لكسر ما قبلها فقلت (رَضِيَ) و (عُزِيَ) كما تقول (عَلِمَ) بإسكان
العين في الكل . أقول إذا خففت هذه الكلمات وأمثالها فإن القلب إلى الياء
يظل قائماً ولا تعود الواو لزوال كسر ما قبلها حينئذ . لأن السكون غارض
للتخفيف وهو بصدد أن يزول .

ولما قلبت الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياء ، لأن الطرف محل
التخفيف والواو كما قلنا أثقل حروف العلة ، وحاجة الطرف الملحة إلى
التخفيف تدعونا إلى التماسه لأدنى مناسبة ، وأيضاً مادامت الواو في الطرف
فهى بصدد أن يوقف عليها فتسكن والواو الساكنة إثر كسر تقلب ياء كما
عرفت في الموضع الأول ، والواو المتحركة لا يكتفى كسر ما قبلها لقلبها
ياء إلا في الطرف . أما في غيره فلا بد أن ينضم إلى الكسر أمور أخرى
كما مر في المصدر والجمع ، أو تكون الواو ميتة بالسكون - استمع الآن
إلى ابن مالك الرحمة عليه يحدثك عن هذا الموضع في الألفية ، يقول :

. بواو ذا فعلا

في آخر أو قبل تاء التانيث أو زيادتي فعلان

الإشارة بذا لقلب الواو ياء لكسر ما قبلها ، أى افعل بالواو ما فعلت
بالآلف من قلبها ياء إذا وقعت بعد كسر بشرط أن تكون آخر أو قبل
تاء التانيث أو زيادتي فعلان - يعنى في التطرف الحقيقي أو الحكى . ويريد
بزيادتي (فعلان) الآلف والتون الزائدين ولن تكون الكلمة المرادة على
وزن (فعلان) بسكون العين . لأننا نريد العين مكسورة لتحقيق القاعدة .

الموضع السادس

هذا هو الموضع السادس من مواضع قلب الواو ياء .
وهو : أن تقع الواو طرفاً أو في حكم الطرف بعد ضمة أصلية في اسم
ممكن ، فإذا وقعت كذلك وجب قلبها ياء وقلب الضمة قبلها كسرة .

وذلك لأنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضم أصلي . لأن
الحرف الأخير في الأسماء المعربة موطن أقدام حركات الإعراب المختلفة ،
وهذا ثقل مفرط في الطرف الذي يطلب غاية التخفيف فلا يناسبه الواو
الثقيلة بنفسها وبالضمة قبلها ، لأن في ذلك ثقلاً مضموماً إلى ثقل .

فلهذا نفرت العرب من أن يكون لها اسم معرب على هذا الموضع ،
وترام إذا عرض لهم تصريف يقتضى مثل هذا ، يعمدون إلى قلب الواو
ياء والضمة كسرة وهاك أمثلة للواو المتطرفة بعد ضم .

(الأجرى) في جمع ، جَرَوْ ، على - أَفْعُلْ ، بسكون الفاء وضم
العين ، والأصل الأول (أَجْرُوْ) مثل ، أَفْلُسْ ، قلبت الواو ياء ،
تفادياً من عدم النظير (وفاقاً لهذه القاعدة) فصار (أَجْرِيْ) قلبت الضمة
كسرة للتناسب فصار (أَجْرِيْ) ثم أعل إعلان قاض ، فصار (أَجْرِيْ)
وإذا اتصل (بأل) قيل (الأجرى) مع الياء ومثله جمع ، بَهْوِ ، وهو
الصدر ، هذا الجمع فإنك تقول (أَبْهٍ) وبأل (الأنهى) وأصله
(أَبْهَوْ) ثم (أَبْهَى) ثم (أَبْهَى) ثم أعل لإعلال قاض فصار

(أَبْهٍ) ولو وصل بآل ل قيل (الأنهى) ونحو جمع - أَمَّة هذا الجمع
فإنك تقول (آم) والأصل (أَمْوُ) ثم (أَمْيْ) ثم (أَمْيْ) ثم (أَمْيْ) ثم (أَمْيْ)
بعد إعلاله كقاض ثم (آم) وبأل (الآمى) ووزن المجموع الثلاثة (أَجْرِيْ)

وَأَبْنِهِ (وَأَمِّ) أَفْعَلَ - وَبَالَ (أَفْعَلَ)

ومثال الآخر الحكى - والمراد به هنا أن يحى. بعد الواو المذكورة
حرف غير لازم للكلمة بالفعل - كناء تأنيث لم تبين الكلمة عليها - أو علامتى
التثنية وجمع المؤنث فإنهما عارضتان على بناء مستعمل قبلهما - فهذه
الاشياء الثلاثة لا تخرج الواو عن التطرف فيجب معها أن تعل الإعلال
المذكور - نحو (التغازية) مصدر - تغازى الدال على الوحدة - فيكون
الأصل (التغازوة) تطرفت الواو حكما بعد ضم فى اسم معرب فقلبت ياء
والضمة كسره فصارت كمارأيتها - ونحو (التداعية) مصدر تداعى - الدال
على الوحدة وإعلاله كإعلال سابقه

وإذا ثبت (التغازى - والتداعى) قلت (التغازيان والتداعيان)
والياء فيهما أصلها الواو كما هو ظاهر .

وإنما ابتدأنا بقلب الواو ياء وثنيأ بقلب الضمة كسرة ولم نعكس لأن
الاطراف أولى بالتخفيف ولذا يبتدأ بتخفيفها أولا

وإذا فقد أحد الشروط المتقدمة سلبت الواو من الإعلال - كأن تكون
فى غير الأسماء المعربة بأن تكون طرف فعل - كَسَرُوْ وَيَدْعُوْ - أو اسم
غير معرب كهو

وإنما لم نعمل فيهما - أما فى الأفعال فلأن حركة ما قبل الواو حركة عين
الفعل - وهم يحرصون عليها لأن بها تتميز الأبنية. ألا ترى أن الفارق بين
الأفعال الثلاثية ليس سوى حركات عيونها فلو فرطوا فيها لاختلط بناء
ببناء - وأما فى المبنيات فلأنها ملازمة لحالة واحدة فهى بمنأى عن حركات
الإعراب الثقيلة ومع ذلك لم يرد منها إلا كلمة - هُوَ - وفتح الواو خففها
بعض الشئ.

وكذا إذا لم تكن الواو طرفاً في الاسماء المتمكنة -

بأن تكون حشوا نحو - القُوباء - أو في حكم الحشو لمجيء حرف لازم بعدها كـتاء بنيت الكلمة عليها نحو - عَرَقُوهُ وَقَدْ حُدُوهُ وَقُلْنَسُوءَ - فالتاء في هذه الكلمات لازمة لها ، لأنها بنيت عليها فالواو حينئذ تسلم من الإللال لقوات التطرف

وكذا تسلم إن كانت الضمة التي قبلها عارضة - نحو - أبوك وأخوك وفوك ونحو - خطُوات - فإن الضمة في الكلمات الأولى عارضة لمناسبة حرف الإعراب - وفي الأخيرة عارضة لأن الأصل سكون الطاء - (وهذا الموضع لم تعرض له الألفية) .

الموضع السابع

هذا هو الموضع السابع من موضع قلب الواو ياء

وهو : أن تقع الواو طرفاً رابعة فصاعداً بعد فتح وقد تعذر قلبها ألفاً - إما لسكونها نحو - أغزيتُ وأعطيت وإما لمجيء الألف بعدها لأنها تسكُفُ حرف العلة عن القلب ألفاً - نحو - يرضيان ومعطيان وأعليان وذلك لأن القصد التخفيف وما دام يمكن قلبها ألفاً فلا يجوز العدول عنه إلى الياء

أما إذا تعذر قلبها ألفاً فيجب أن تقلب ياء لأنها على كل حال أخف من الواو الثقيلة .

وإنما قلبت الواو المذكورة ياء لوقوعها طرفاً رابعة فصاعداً وهو موضع يليق به التخفيف لأن الكلمة يتزايد ثقلها بتزايد حروفها - ولما تعذر غاية التخفيف بقلبها ألفاً لم يبق إلا أن تتغير إلى الياء - (هذا رأى)

وقيل إنما قلبت الواو المذكورة ياء لقلبها إليها في بعض التصرفات .
فثلاثا قلبت في - أغزيت - وأعطيت حملا على قلبها في مضارعيهما وهما .
أغزى وأعطى . فإن الواو قلبت فيهما ياء لتطرفها إثر كسر وقلب
في اسم المفعول في نحو . معطيان حملا على اسم فاعله وهو . معطيان بالكسر
والقلب فيه للتطرف بعد كسر . وهكذا . يحمل الماضي على المضارع . وقد
يعكس فيحمل المضارع على الماضي . فيقلب في يرضيان . حملا على رضى
وينقلون أن الخليل سئل عن قلب الواو ياء في نحو . تفازيننا . وتقويننا مع
أن المضارع لا كسر قبل آخره حتى تقلب فيه الواو ياء . وحتى يقال إن
الإعلال في الماضي بالحل عليه . فأجاب الخليل : أن الإعلال ثبت في
مثل هذا قبل دخول التاء عليه يريد أن الأصل في هذا غازى .
وقوى . والقلب في هذين بالحل على مضارعيهما واضح . لأن المضارع
مكسور ما قبل آخره فيهما . ثم دخلت عليهما بعد هذا الأعلال تاء التفاعل .
والتفعّل . وهذا الرأى وهو كون الواو المذكورة قلبت ياء لقلبها في بعض
التصرفات الرأى الذى يحمل فيه بعض على بعض . ويعمل فيه التظير تبعاً
لنظيره هو ما درج عليه أبو الحسن في شرحه هذا الموضع من الألفية .

ولست واجداً ثمرة لهذا الخلاف . إلا أن الأولين يرون في الواو
المتطرفة الرابعة فصاعداً فى مثل أعطى واستغزى ويعطى ومصطفى .
يرون أنها قلبت ألفاً من أول الأمر ما دام ذلك ممكناً ولا مانع منه .

والآخرين يرون أنها قلبت ياء حملا على قلبها فى المضارع واسم الفاعل .
ثم قلبت الياء ألفاً بعد ذلك - وكأنهم يريدون أن ينجوا بهذه الواو أسلوباً
واحداً . لأنها فى مثل أعطيت ومصطفيان قلبت ياء قطعاً فليكن ذلك حكماً

عاماً - فيقال إن الواو المذكورة تقلب ياء - ثم تارة تبقى هذه الياء وتارة تقلب ألفاً .
وأعتقد أن الرأي الأول أوجه لأنه مطرد مع القواعد وليس فيه دوران
ولا حمل نظير على نظير .

ولا يخرج الواو عن التطرف اتصال حرف بها غير لازم للكلمة بالفعل
كتاء تأنيث عارضة على بناء مستعمل دونها ، وكعلامتي التثنية وجمع المؤنث
فتحو معطاة ومعطاتان ومعطيات ، يقال فيها على المذهب الأول
إن الألف في معطاة ومعطاتان ، مبدلة من الواو - وعلى المذهب الثاني
الألف مبدلة من الياء المبدلة من الواو ، وأما في الكلمة الأخيرة أعني معطيات
فلا خلاف أن الياء مبدلة من الواو حيث تعذر قلبها ألفاً .

واستمع إلى ابن مالك يحدثك عن هذا الموضع ، قال رحمة الله عليه :
والواو لا ما بعد فتح يا انقلب كالمعطيان يرضيان ووجب

يقول : والواو انقلب حالة كونه لا ما بعد فتح ياءاً ، وذلك كقولك ،
المعطيان . يرضيان ، والأصل فيهما . المعطوان ، لأنه واوى اللام -
ويَرْضوان - لأنه من الرضوان ثم قلبت الواو فيهما ياء ، لأنها وقعت
فيهما لا ما ، أى طرفاً بعد فتح رابعة وذلك بالحمل على قلبها في اسم الفاعل
في الأول . والماضى في الثاني ، فإن قلب الواو فيهما ياء لتطرفها إثر كسر .
وأشار بالمثلين إلى أن هذا الموضع يجرى في الأسماء والأفعال .

الموضع الثامن

هذا هو الموضع الثامن ، من مواضع قلب الواو ياء ،

وهو : أن تقع الواو لا ما لفُعلَى بضم الفاء وسكون العين صفة .
وذلك نحو الدنيا والدرجة العليا ، فالياء فيهما بدل من الواو ، إذ الأولى من

الدنو والثانية من العلو ، فلما وقعت الواو في كليهما لاما لفُعْلى
صفة قلبت قال تعالى (إننا زينا السماء الدنيا) وقد مر بك . الدرجة العليا ،
أقول لما وقعت الواو لاما ، لفُعْلى المذكورة صفة قلبت ياء وفاقا لهذه
القاعدة ، وأما قول الحجازيين (القُصوى) بالواو . مع أنها صفة وكان
الواجب يقتضيها ياء ، فشاذ قياساً فصيح استعمالاً لوروده في القرآن الكريم
(إذ أتتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى) ، والتميمون ، استعملوها مع
القياس فقلبوا واوها ياء ، فقالوا القصيا .

وأما إذا وقعت الواو لاما لفُعْلى - المذكورة اسماً فإنها تبقى سليمة
من الإلعال نحو (حُزوى) اسم موضع . قال ذو الرمة :

أدارا بحُزوى هجت للعين عبرة فاء الهوى يَرُفُضُ أو يترقرقُ

الهمزة للنداء - ونصب المنادى مع أنه نكرة مقصودة لوصفه بالجملة
بعده - وفي هذه الحالة يرجع نصبه . والعبرة - الدمع - وماء الهوى
دمعه - وأضيف إليه لأنه سبيه - يَرُفُضُ - يسيل بعضه إثر بعض
يترقرق - يتحير في العين .

وشذ أيضاً (الحُلوى) عند الجميع لأنها صفة وكان القياس كما
عرفت (الحُلْيَا) بقلب واوها ياء . وإنما قلبوا في قُتْعلى الناقص الواوى
لأنه قد حدث فيه نوع ثقل - إذ وجود الضمة في أوله والواو قرب طرفه
أثقل طرفيه لكن ليس بحيث يجب أن يغير له الواو . وإلا لغيرت ، في
الاسم والصفة لاشتراكما في هذا القدر من الثقل - لكن انضم إلى ذلك
إرادة الفرق بين الصفة والاسم من هذا البناء الذى لامهوا وقلبوا الواو
ياء ليحصل الفرق مع التخفيف ، وإنما كان ذلك في الصفة لأنها أثقل من
الاسم فحاجتها إلى التخفيف أشد من حاجة الاسم إليه وقد شرحنا لك هذا

الموضع وفق شرح أبى الحسن للألفية وهو أيضا الذى يفهم منها
ولكننا رأينا صاحب المفصل وشارحه وابن الحاجب والعلامة
الرضى - على الجميع رحمة الله - رأيناهم ينقلون عن سيويه عكس
ما قررنا يعنى أنهم يقبلون فى الاسم دون الصفة - وقد مثلوا للاسم
بالدنيا والعليا - وقالوا إن حُزَوَى شاذ ، لأنه اسم وعلى قاعدتهم
كان يجب أن تقلب واوه ياء - وقد عرفت على الرأى الأول أنه القياس
ثم مثلوا للصفة بمنال من عندهم .

والواقع أن ما مثلوا به للأسماء هو من قبيل الصفات . لأنه قد مربك إن
الدنيا والعليا وقتنا صفتين وأيضاً هما أفعل تفضيل لمؤنث - وسيويه دائماً
يعتبر أفعل التفضيل من قبيل الأسماء . لأنه يجمع جمعها فتقول - أفضل
وأفاضل - كما تقول أحمد وأحمد - يعنى ما يسميه أصحاب الرأى الثانى
أسماء - إلا الأسماء التى ليست من قبيل التفضيل . مثل حُزَوَى - فهذا هو
حل الإشكال - والظاهر أن الذى أوقع فى كل هذا قلة الوارد من هذا البناء
قلة أهتم أمره ، لأن كثرة الوارد تتهدى إلى الحق - واستمع الآن ملخصا
وجيزا - لفُصلى الناقص على المذهب الأول لأننا كما قلنا أخذنا أنفسنا
بأن نصاب الألفية فى كتابنا هذا بقدر الإمكان .

فُعلَى المعتل اللام - إما أن يكون اسما وإما أن يكون صفة - وفى
الحالتين - إما أن يكون واويا وإما أن يكون يائيا - فهذه أربعة أنواع
لا تعل لامه ولا تتغير فى ثلاثة منها وهى - فُعلَى الاسم مطلقا واويا نحو
حُزَوَى - أو يائيا - نحو فُتْنيا - ولا يغير أيضاً - إن كان صفة وهو يائى
نحو الفُتْنيا - مؤنث الأقطى - ونحو كل أفعل تفضيل لمؤنث واللام ياء
نحو - رُئْميا - مؤنث الأرمى .

وأما إن كان صفة واللام واو فهذه هى الصورة الوحيدة التى تعل

بقلب الواو ياء - وقد مررت بك الأمثلة وسر القلب - قال ابن مالك في هذا الموضع ،

بالعكس جاء لام فُعلَى وصفاً وكون قُصوى نادراً لا ينجى

بالعكس - يريد أن القلب هنا وحل القلب عكس القلب في فَعَلَى بفتح الفاء فإن القلب هنا للواو إلى ياء - وهناك للياء إلى واو - والقلب هنا في الصفة وهناك في الاسم .

الموضع التاسع

هذا هو الموضع التاسع من مواضع قلب الواو ياء - وهو يتعلق باسم المفعول المعتل اللام بالواو وإليك حديثه .

اسم المفعول ، إن كان لامه واواً - فإن كانت الضمة فيه على واو أيضاً بأن كانت عينه واوا - فإن كان كذلك وجب قلب واوه التي هي اللام ياء - وذلك نحو - مَقْوَى عليه - والأصل مَقْوَوُوهُ - بزنة مَفْعُول - بثلاث واوات - الأولى عينة والثانية واو مفعول الزائدة والثالثة لامه - قلبت الأخيرة منها ياء لهذه القاعدة فصار (مقووى) اجتمعت الواو والياء والسابق منهما متأصل الذات والسكون فقلب واو مفعول ياء أيضاً وأدغم الياء ان وكسر المضموم قبل الياء المشددة يعنى ضمة الواو التي هي العين كما قدمنا لك

وإنما وجب القلب في هذه الحالة للثقل المفرط الذى نشأ من اجتماع ثلاث واوات وضمة وهى تكاد تكون واواً وانضم إلى ذلك أنها في الطرف الذى الألىق به التخفيف - كل ذلك اقتضاهم التخفيف بقلب واوه

الأخيرة (أعنى اللام) ياء - وهذا سيتبعه قلب واو مفعول ياء أيضاً . لما عرفت ويتبع ذلك كله كسر ضمة الواو التي هي العين وبهذا تخف الكلمة - لأنها تخلصت من واوين وضمة وصار الطرف مستريحا - وهذا النوع من اسم المفعول هو الذي يتعلق بموضعنا التاسع - لأننا في القلب الواجب - وأما ما بقي من إعلال في اسم المفعول الواوى اللام فسترى الآن أن منه ما إعلاله كثير - ومنه ما إعلاله قليل أو نادر - ولـكـنـنـا نذكره استطراداً فنقول .

أما إذا كانت عين اسم المفعول المذكور ليست واوا فإن كان ماضيه مكسور العين - كثر إعلاله حملا على فعله الماضي لأنه ستقلب فيه الواو ياء لكسره عينه ويقل تصحيحه - وذلك نحو مرضى - وفعله رضى فيكون أصله - مَرَضُوْهُ بواوين - اللام وواو مفعول الزائدة - أعل بقلب اللام ياء فاجتمعت الواو والياء مع سكون السابق فقلبت الواو الزائدة ياء - وأدغم الياء إن وكسر المضموم قبل الياء المشددة فصار كما قدمنا لك - ولك أن تدغم الواوين - فتقول مرضو - بلا إعلال - ولا يقال لك أخطأت - وإنما يقال لك خالفت الغالب والكثير وهو الإعلال .

وقد قرىء (مرضوّة) والغالب والكثير كما عرفت (مَرَضِيَّة) بالإعلال وإعلاله بالحل على إعلال فعله بالقلب ياء أيضاً .

أما إذا لم يكن المفعول المذكور من النوعين السالفين - بأن كانت عين ماضية مفتوحة أو مضمومة وليست واوا - وذلك كاسم المفعول من نحو عدا ودعا وغزا وسرو -

فإن الأكثر فيه التصحيح والإعلال فيه قليل نادر - فنقول في اسم المفعول من الأفعال المذكورة - معدوٌ عليه ومدعوٌ - ومفزوٌ الخ

يادغام واو مفعول الزائدة في واوه التي هي اللام ، ويجوز قليلا أن تعلق بقلب وأوه الأخيرة ياء وكذا السابقة عليها لاجتماعهما مع سكون السابق منهما وكسر المضموم - فيصير إلى مَدْعَى وَمَعْدَى وَمَعْرَى ويرى بعض علماء التصريف أن تصحيحه واجب وأن الإعلال شاذ . ولكن الذي يفهم من الالفية ومن سراحها أنه جائز غير أنه قليل .

ومن أعله حمله في الإعلال على فعله المبني للجهول - لأن الواو فيه تقلب ياء فحمل اسم مفعوله عليه ألا تراك تقول - دُعَى - و - عُدَى - وعُزَى بقلب الواو ياء كما ترى - وقد أعله الشاعر العربي - عبد يغوث الحارثي - إذ قال :

وقد علمت عرسي مُلَيْكِه أنى أنا الليث مَعْدِيًا عليه وعاديا

(عرس الرجل) بكسر العين زوجه - ومليكه - اسمها - والشاهد في قوله (مَعْدِيًا) حيث أعله - وفعله عدا والكثير فيه التصحيح ومن يرى أن الواجب فيه التصحيح يرى هذا شاذًا - استمع إلى ابن مالك رحمه الله عليه يشرح هذا الموضع فيقول .

وصحح المفعول من نحو عدا وأغسل إن لم تنحر الأجودا فابن مالك بهذا أفهمنا أن التصحيح أجود وأن الإعلال جائز غير أنه قليل - ويريد بنحو عدا كل فعل ليس مكسور العين - وأضف إليه أنت وليست عينه واوا حتى تخلص القاعدة لهذا الذي تصحيحه أجود من إعلاله وقد نبه الأشموني إلى هذا القيد .

وسألخص لك حديث اسم المفعول الآن ليسهل عليك ضبطه على وفق الالفية والأشمنوني .

إن الفعل الذي لامه واو ثلاثة أقسام

(١) ما يتعين إعلال اسم مفعوله وهو واوى العين - كالمفعول من قوى وهو مَقْوًى عليه .

(٢) ما يختار إعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين غير واوها كالمفعول من - رضى - مَرَضًى - مرضو قليل .

(٣) ما يختار تصحيح مفعوله وهو ماعدا القسمين المذكورين كاسم المفعول من عدا - وهو مَعْدُوٌّ - وَمَعْدًى عليه نادر .

الموضع العاشر

هذا هو الموضع العاشر من مواضع قلب الواو ياء - وهو .

هذا الموضع يتعلق بصيغته - فُعُول - والذى يعنينا منه النوع الواجب الإعلال ولكن الاستطراد وحسب النفع كل ذلك يدعوني إلى أن أحدثك عن كل ما يتعلق بهذا الوزن من المعتل اللام بالواو

الاسم الموازن لفُعُول - الواوى اللام - إما أن يكون جمعاً وإما أن يكون مفرداً - فإن كَانَ جمعاً وجب قلب لاه الواو ياء ويتبع ذلك قلب واوا فعول ياء أيضاً لقاعدة اجتماع الواو والياء ويتبع ذلك إدغام الياءين الناشئتين من الواوين ويتبع ذلك كسر ضمة العين لمناسبة الياء المشددة في الطرف - ويجوز لك بعد ذلك أن تكف يدك - ويجوز أن تكسر فاه المضمومة إتباعاً لعينه - وانظر إلى الأمثلة توضح لك كل هذا الأمثلة .

إذا جمعت - عصاً وقفاً ودَلَّوْا على - فُعُول المذكور - قلت .
(عَصِيّ) و (قَفِيّ) و (دُلِيّ) والأصل الأول في الجميع

عُصُوٌّ وَقُفُوٌّ وَدُلُوٌّ . الجميع بواوين في الطرف . الأولى
 واو فُعُولِ الزائدة . والثانية اللام لأن المادة في الجميع واوية اللام .
 ثم نطبق القاعدة التي معنا فنقول . قلبت الواو الأخيرة في الجميع ياء . لأنها
 وقعت لاما لفُعُولِ جمعا . فصارت الكلمات (عَصَوِيٌّ . قُفُوِيٌّ ،
 دُلُوِيٌّ) . اجتمعت الواو والياء . والسابق منهما متأصل الذات والسكون
 قلبت الواو ياء وأدغم الياءان . كما تقدم لك في موضع سابق
 فصارت (عُصِيٌّ) و (قُفِيٌّ) و (دُلِيٌّ) كسرت الضمة التي قبل الياء
 فصارت . (عُصِيٌّ . قُفِيٌّ . دُلِيٌّ) ويجوز لك أن تتركها كذلك ويجوز
 أن تكسر الفاء إتباعا للدين .

وإنما أوجبوا القلب هنا لتمثل اجتماع الواوين في الطرف مع ضم
 الفاء والعين وثقل الجمعية فتخلصوا بالقلب الذي خلص الجمع من أنقال كثيرة
 وعلل بعضهم القلب - بأن واو فُعُولِ مدة زائدة فلا تعتبر فاصلا بين
 الضمة والواو المتطرفة . وساعد على هذا أن الكلمة جمع والجمع ثقيل وأن
 ذلك في الطرف الذي يطلب غاية الحقة وبذلك تصبح الواو المتطرفة كأنها
 تلت ضمة . وقد مر أن ذلك في الأسماء المتمكنة يوجب قلب الواو ياء

وقد جاء شذوذا تصحيح لام فُعُولِ جمعا . فقد قالوا : (نُحُوٌّ)
 في جمع نُحُو . والقياس (نَحِيٌّ) و (نَجْحُوٌّ) في جمع نَجْحُو . وهو
 السحاب والقياس (نَجِيٌّ) و (أَبُوٌّ وَأَخُوٌّ) في جمع . أَب
 وأخ . والقياس (أَيْيٌّ . وَأَخِيٌّ)

هذا الذي ذكرناه لك من وجوب قلب لام فعول الواو ياء . وأن
 تصحيحها شاذ هو رأي جمهور العلماء

ويرى بعضهم أن القلب هنا ليس واجبا لكنه كثير غالب فقط ، وأن

التصحيح جائز قياساً غير أنه قليل .

وينبئ على هذا أن ما سميناه من الجموع شاذاً - يسميه هذا الفريق قياساً ويصفه بالقلّة ، ومن هذا الفريق ابن مالك في الألفية حيث قال :

كذلكذا وجهين جافُوعولمن ذى الواو لام جمع أو فرد يعن

وتعقبه أبو الحسن وأبان أن ذلك مخالف لما عليه جمهرة العلماء

أما إذا كان ، فُعُول الواوى اللام مفرداً . فالأكثر فيه التصحيح ويقل فيه الإعلال ، ومن أجل نظر إلى إعلال فعله إعلالاً ما . فتقول مع الأكثر . سما . سُمُوا : ونما المال . نُمُوا . وعنا عُتُوا : وعلا عُتُوا ومن الإعلال . عنا الشيخ عَتِيّاً . وقسا قلبه قَسِيّاً وإذا أعللت المفرد بإعلاله على وفق ما عرفت في الجمع تماماً حتى في تغيير حركة العين وجوبا والفاء جوازاً ، وإذا صادفك فُعُولُ المذكور مفرداً وعينه واو . فاعلم أن الثقل المفرط يجعل قلب واوه ياء . واجباً لا جائزاً

قلب الواو ياء جوازاً

تقلب الواو ياء جوازاً في مواضع بعضها مر بك في القلب الواجب ، وذلك في بعض أسماء المفعولين . وفي فُعُول المفرد . والآن لم يبق إلا موضع واحد للقلب الجائز نحدثك عنه : وضابطه - أن تقع الواو عيناً لجمع على وزن (فُعُل) يضم الفاء وتشديد العين بشرط أن يكون صحيح اللام وذلك نحو صُوم . ونُوم ، جمعى صائم ونائم . فيحوز لك في هذين الجمعين أن تبدل من واوهما الأولى ياء فتقلب الواو الأخرى ياء أيضاً فيصيران . قِيَمًا . ونُسَمًا . والتصحيح على كل حال أولى . وإنما جاز القلب لكونه جمعا ولقرب الواو من الطرف وإنما اشترطوا لجواز

ذلك صحة اللام لأنها لو كانت معلقة وأعلت العين مع هذا للزم الجمع بين إعلالين وهم يقولون : إن ذلك ممنوع فإذا جمعت - غاويا - وشاويا - على وزان - فَعَلَّ قلت : مُعَوَّى - و - شَوَّى لا غير . لفقد شرط صحة اللام -

أما إذا وقعت الواو عينا (لِفُعَال) جمعا - فالواجب تصحيحها للبعد عن الطرف الذي كان له مدخلة في جواز الإعلال في (فَعَلَّ) السابق وعلى هذا يكون قلبها في فُعَال ياء في قول أبي النجم :

ألا طرقتنا مية ابنة منذر فما أرق الثَّيَّامَ إلا كلامها
يكون شاذا والقياس - الثَّوَامَ لما عرفت - و يروى سلامها
بدل كلامها .

والآن وقد انتهى حديث إبدال الياء من الواو - وجوبا وجوازا
نعرض عليك ملخصا وجيزا لهذه المواضع مكتفين بالقاعدة مصغرة وبمثال
واحد - إلا إذا كان تحقيقها يحتاج لاكثر من مثال

ملخص وجيز لقلب الواو ياء وجوبا

- (١) أن تقع ساكنة بعد كسرة وليست مشددة نحو مِيزَان
- (٢) أن تقع عينا لمصدر وقبلها كسرة وي بعدها ألف وهي في فعله معلقة نحو قِيَام
- (٣) أن تقع عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي معلقة في مفردة أو شبيهة بالمعلقة وهي الساكنة - وحينئذ يزداد شرط لقلبها في الجمع وهو زيادة الألف بعدها - المعلقة نحو دَار وديار ، الشبيهة بالمعلقة نحو روض ورياض
- (٤) أن يجتمع الواو والياء في كلمة أو ما يشبهها والسابق منهما متأصل

ذاتا وسكوناً وليست الياء للتصغير والواو كانت في المكبر حشواً متحركة نحو سَيْد - ونحو مُسَيْلَى - ونحو تصغير جدول وهو جُدَيْوْل - وجديْل (٥) أن تقع طرفاً بعد كسرة نحو رَضِيَ - الغازى - غازية - غازيان - (٦) أن تقع طرفاً في اسم متمكن وقبلها ضم أصلى نحو - (الآجرى) جمع جرؤ

(٧) أن تقع رابعة فصاعداً طرفاً بعد فتح وقد تعذر قلبها ألفاً - نحو أعطيتُ .

(٨) أن تقع لام مفعول الذى عينه واو - نحو مَقْوَى عليه

(٩) أن تقع لاما لفعل على وصفاً نحو الدنيا

(١٠) أن تقع لاما لفعل جمعاً نحو (دُلِّ) فى جمع دلو

أو مفرداً عينه واو - نحو قُوَى - مأخوذاً من القوة على وزان فُعلُول -

ملخص لقلب الواو ياء جوازا

(١) أن تقع لام اسم مفعول - ليس واوى العين ولا مكسورها فى الماضى نحو (مَعْدُوْثٌ عليه) وهو الكثير ويجوز على قلة إعلاله - فتقول مَعْدِيْ عليه)

(٢) أن تقع لام اسم مفعول ليس واوى العين بشرط أن تكون عين ماضية مكسورة - نحو - (مَرَضِي) والإعلال فى هذا النوع كثير حتى قال بعضهم بوجوبه - ويجوز قليلاً أن تصححه فتقول (مَرَضُوْ)

(٣) أن تقع لام - فُعلُول - مفرداً وليست عينه واوا - نحو

عَوَّ - مصدر عتا ويجوز الإعلال فيه رجوحاً فقول - عتياً
(٤) أن تقع عينا لجمع على وزن فُعْل صحيح اللام نَحْو
قَوْم ، وهو أولى ويجوز الإعلال ، قِيس .

الياء

الياء أخف من الواو ، ولذلك ترى أن الواو حين كانوا لا يستريحون
إليها يحولونها إلى الياء ، ومن ثمَّ كثر قلب الواو إليها وجوبا وجوازا
كثرة لم تكن لغيرها من حروف العلة كما مر بك
أما قلب الياء إليها ، فقليل المواضع ، لأنه لا ينتقل من ثقیل إلى
أثقل إلا لضرورة . والضرورات من شأنها القلة ، وقد تعجب لا تنقلهم
من الياء إلى الواو مع أن الواو أثقل ، لكن إذا عرفت أنهم قد
يستريحون في بعض الأحيان إلى الواو عن الياء لظروف أحاطت بالياء
في كلماتها عرفت أن ذلك ليس بغريب وما عدو لهم عن الياء إلى الواو في باب
النسب بغريب عليك فتذكره .
وقد جاء قلب الياء واوا وجوبا في الأسماء والأفعال وفي الحشو والطرف
وفي الزائد والأصل كما سترى في التفصيل .

قلب الياء واوا وجوبا

تقلب الياء واوا وجوبا في أربعة مواضع .

الموضع الأول

الموضع الأول من مواضع قلب الياء واوا ، هو أن تقع ساكنة مفردة
بعد ضم وليست عينا لجمع أو صفة محضة .

هذه القاعدة هي التي تتلاقى مع مذهب أبى الحسن الأخفش .
أما سيبويه فالقاعدة التي توافق مذهبه هي ، أن تقع الياء بعد ضم وهي
ساكنة مفردة وليست عينا لجمع أو صفة محضة أو مفرد متصلة بطرفه
أما ابن مالك فلا يزيد عن الأخفش إلا أنه يُجَوِّز في الصفة غير
المحضة القاب والإبقاء وسيمر بك كل هذا مفصلا معلا .
فإذا لم تكن الياء الساكنة بعد ضم سلبت من الإعلال وذلك نحو ،
سَيْفٌ ، و ، فَيْلٌ .
وكذا إن وقعت بعد ضم لكنها متحركة أو مشددة تسلم أيضاً ، نحو
هُيَامٌ ، ونحو ، عُيْنٌ ، وَبُيْنٌ .

وإنما لم تقلب المتحركة والمشددة واوا ، أما المتحركة فلأنها تقوت
بحركتها ، وأما المشددة فلأنها تقوت بتشديدها ، فلا تستطيع الضمة قبلهما
جذبهما إلى ناحيتها ، فلا يتصرف فيهما ولا فيهما قبلهما من ضم إلا إذا كانت
المشددة المضمومة ما قبلهما في الطرف . فحينئذ تصرف في الضمة قبلهما بكسرها
وجوباً أحياناً وجوازاً أحياناً . أما هي فلا تتغير على كل حال ، فإن كانت
مسبوقة بأكثر من حرف ، وجب كسر الضمة قبلها لثقل الكلمة حينئذ
بعدد حروفها وكون الياء على هذا الوضع الثقيل ، من حيث وجودها طرفاً
وبعد حركة مضادة لطبيعتها وهي الضمة ، فيتخلصون من ذلك بكسر الضمة
قبلها فتخف الكلمة بهذا الإجراء بعض الشيء . ومثال ذلك (دُلِيٌّ) جمع
دَلُو ، فإنك بعد أن قلبت الواو في الجمع ياء ، لما عرفت وتحولت الواو
الأولى ياء أيضاً وأدغم الياءان ، بقي ما قبل الياء المشددة مضموماً ، ولأن
الياء المشددة المنطرفة مسبوقة بأكثر من حرف كما ترى كسر الضم ولا يجوز
غير هذا ، ومن هذا النوع ، مُسَلِّسٌ ، الست تراها بعد الإعلال

مُسَلِّيٌ ، ثم كسر الضم وجوباً لهذه القاعدة .
أما إذا كانت مسبوقة بحرف واحد فإن كسر الضم يكون جائزاً . لأن
الكلمة حينئذ خفت بعض الشيء لقلة حروفها نحو (لِي) جمع ، أَلَوَى ،
على فُعل يقال رجل أَلَوَى ، أى شديد الخصومة فلك أن تبقى هذه
الياء المشددة مضمومة ما قبلها ولك أن تكسره .
كذا تسلم الياء ولا تعل إذا وقعت عيناً لجمع ويكسر المضموم قبلها وذلك
نحو ، جمع أبيض ، وأهيم ومؤنثها على ، فُعل ، بضم الفاء وسكون
العين فإنك تقول : يَبِضُّ وَهَيْمٌ ، بكسر أولهما وقد كان مضموماً لأنه
بزنة فُعل ، ثم كسرت الضمة لتأكد سلامة الياء . وإنما لم يقلبوا الياء واوا
في الجمع تلبية للضمة ، لثقل الواو وثقل الجمعية ، فكان يجتمع ثقلان ،
خففوا بقلب الضمة كسرة ، وهذا باتفاق علماء التصريف جميعاً .
وأيضاً تسلم باتفاق ويكسر المضموم قبلها كما صنع في الجمع ، إذا وقعت
عيناً لصفة محضة نحو ، ضيزَى ، من ضازته إذا ضامه ، وَجِيكَى ، مشية فيها
تبخر ، وَكَيْسَى ، رجل كَيْسَى أى يمشى وحده ويأكل وحده . ولم يرد من
الصفات المحضة ما عينه ياء ساكنة وقبلها ضم سوى هذه الكلمات الثلاث ،
وأصلها مضمومة الفاء وكسرت لتسلم الياء ، وإنما لم تعل لأنهم أرادوا أن
يفرقوا بين ، فُعلَى الصفة وفُعلَى الاسم ، ولما كانت الصفة أثقل لم ينتقلوا
فيها إلى الواو الثقيلة ، فبقيت فيها الياء مع التخفيف بكسر المضموم
وأما الاسم فجاء مع القواعد وقلب فيه كما سترى ، وإنما حكم التحويون
أن الكلمات الثلاث (فُعلَى) بالضم مع أنها سمعت بالكسر ، لفقدان فعلى
المكسور الفاء في النعوت ، ولا يجوز أن تكون الفاء مفتوحة ، إذ لا مبرر
لكسرها مع خفة الافتح ، وفُعلَى المضموم كثير في الأوصاف كحلبى ،

فلهذا حكموا على الثلاث أنها فُعَلِي - بالضم

وإذا استوفت الياء القاعدة المتقدمة وجب قلبها واوا - سواء أكانت فاء نحو موقِن وموسر - من أيقن وأيسر - فيكون أصلهما مِيقِن ومِيسِر - ثم قلبت الياء واوا فيهما لهذه القاعدة - ونحو يوقن ويوسر - فالواو فيهما أصلها الياء وقلبَت للقاعدة . أم كانت حرفا زائدا نحو (بُوطِرَت الدابة) مبينا للمجهول من (يَسْطَرَت الدابة) أصلحتها فالياء للإلحاق بدحرج - وقد قلبت واوا حين بنى الفعل للمجهول لضم ما قبلها

أم عينا لغير النوعين المستثنين - بأن تكون عينا لاسم صريح غير وصف أو عينا لصفة غير محضة - فإن كانت عينا لصفة غير محضة وهي أثنى أفعل التفضيل - أعني فُعَلِي مؤنث أفعل - وإنما سميت هذه صفة غير محضة لأنها تعامل معاملة الأسماء وتجرى مجراها - ألا تراهم يجمعونها على أفاعِل كما يجمع موازنها من الأسماء . فيقولون أفضل وأفاضل كما يقولون في الأسماء - أرَب وأرانب - ولو كانت من الصفات المحضة لجرت مجراها وجمعت كما تجمع نظائرها من الصفات المحضة - ونظائرها تجمع على فُعَل - بضم الفاء وسكون العين فيقولون : فُحِر في جمع أحمر - وهو موازن لأفضل . فلما لم يجر أفعال التفضيل على سنن نظائره من الصفات وسار إلى جانب الأسماء سمي صفة - لأنه على كل حال صفة - وغير محضة لعدم جريانه معها في طريقا - وبعد إذ عرفناك الصفة غير المحضة بحيث أصبحت لا تشبه عليك نشرع في بيان حكم الياء إذا وقعت عينا لها فنقول :

إنها داخلة في القاعدة العامة لقلب الياء واوا - لأننا لم نستثن إلا الجمع والصفة المحضة ومعنى ذلك - أن الصفة غير المحضة تقلب عينا الياء واوا

لأنها طبعاً ساكنة غير مشددة بعد ضم - انظر موضع عين (فُعَلَى) نجد ما قلناه لك .

فسيويه والجمهور والآنخض كل أولئك يوجبون قلت عنها واوا فيقولون : في أفعل التفصيل لمؤنث من الخير والطيب والكياسة طوبى النساء - وخُورَى النساء - وكُوسَى النساء - كلها كانت عنها ياء - ثم وقعت عينا لصفة غير محضة فقلبت واوا - كما رأيت لأنها عند سيويه تجرى مع الأسماء في هذا الباب في مضارع واحد - وسترى أن (فُعَلَى) الاسم الصريح - تقلب ياءه واوا - بالإجماع - كطوبى مصدر طاب أو - اسم واد في الجنة . فيكون : أصل هذا الاسم سواء أ كان مصدرا - أم اسم واد - طُنبى - بالياء - لأنه من طاب يطيب ثم قلبت واوا للقاعدة - لأنه ليس جمعاً ولا صفة محضة وهذا لم يخالف فيه أحد .

أما الصفة غير المحضة تخالف فيها العلامة ابن مالك حيث جوز فيها الأمرين القلب رعاية للزنة ، والإبقاء على الياء مع كسر الضمة قبلها رعاية لمذكرها فإن الياء فيه باقية فهو يقول : في أفعل التفصيل لمؤنث من الطيب والخير والكياسة (الكوسى - والكيس) (والخُورَى والخيرى) و (الطُوبَى - والطيبى) .

وقد عرفت أن جمهرة العلماء يقلبون فيها الياء واوا لاغير .

أما الاسم المفرد الصريح فهو نوعان : ما الياء فيه بعيدة عن الطرف وما الياء فيه متصلة بالطرف .

فالنوع الأول وهو ما ياءه الساكنة غير المشددة المضموم ما قبلها بعيدة عن الطرف فلم يخالف في وجوب قلب يائه واوا أحد من العلماء

كما قدمنا لك ومثلنا له - بطوئى - مصدرا أو اسم واد فإن ياءه ليست متصلة بحرفه الآخر .

أما الاسم المفرد الصريح الذى اتصلت ياؤه بطرفه - فهو محل خلاف بين سيويوه والخليل وبين الأخفش - فسيويوه والخليل يقيان على يائه ويقلبان الضمة التى قبلها كسرة - كما يفعل فى الجمع والصفة المحضة - أما أبو الحسن الأخفش - فإنه يوجب قلب الياء واوا تلبية للضمة . ولكل أدلة على مذهبه ستعرفها - فإذا بنيت انما مفرداً من الياء على وزن (فُعِلَ) بضم الفاء وسكون العين قلت : (بُيَضَّ) وهنا سيويوه يقبل ضمته كسرة فيصير (يِنِض) والأخفش يقبلها واوا فيقول : (بَوْض) ولهذا كان مثل ديك - وفيل - عند سيويوه يحتمل أن يكون كل منهما فعلاً - بالضم وفعلاً بالكسر - أما عند الأخفش فهما (فِعل) بالكسر لاغير إذ لو كانا فعلاً - بالضم لقلب الياء واوا فيهما وقيل : (دُوك - وقُول) - وظاهر كلام ابن مالك موافقة الأخفش حيث لم يستثنه من القاعدة كما سترى .

وإذا بنيت من العيش اسماً على مثال مفعلة - بضم العين قلت عند سيويوه والخليل (معيشة) ويكون أصلها (معيشة) بضم الياء وسكون ما قبلها ثم نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها فصارت (معيشة) وقعت الياء عيناً لاسم مفرد وهى متصلة بالطرف لأن التاء كلمة برأسها ومنفصلة - فبقيت ثم كسر الضم قبلها كقاعده فتصير (معيشة) كما قلنا أما الأخفش فيقول : معوشة بقلب الياء واوا كقاعده ولهذا لو قيل لسيويوه والخليل ما وزن معيشة ، لقالا لك يحتمل أن تكون مفعلة بضم العين وأن تكون مفعلة بكسرها ، أما الأخفش فيقول : هى مفعلة بالكسر لاغير إذ لو

كانت بالضم لقليل معوشة . بقلب الياء واوا . واستدل لسيبويه والخليل
بالسمع والقياس .

أما السماع فقول العرب أعيسُ ، يينُ . النعيسة (والنعيسة يياض
يخالطه شقرة)

ولم يقولوا (العوسة) وهي على حد . أحمر بين الحمرة . وأخضر بين
الخضرة . فيكون الأصل على هذا (النعيسة) ثم قلبت الضمة كسرة . ولو
كان الأمر كما يقول الأخفش لقليل (العوسة) وقول العرب في اسم المفعول
من الثلاثي الأجوف البائي مثل : باع (مبيع) والأصل (مبيعوع)
بزنة مفعول . ثم نقلت حركة الياء وهي الضمة إلى الباء . فالتقى ساكنان
فحذفت الواو للتخلص منهما فصار (مبيع) وهو اسم مفرد اتصلت ياؤه
بالطرف . فأبقوها وكسروا الضمة لأجلها فصار كما قدمناه وسيجيء حديثه
مفصلاً في موضعه إن شاء الله .

وأما القياس . فإن الضمة أبدلت كسرة لأجل سلامة الياء إذا كانت لا ما
مثل : جمع ظبي على أفعل فتقول فيه . (الأظبي) وأصله (الأظبي)
بضم الباء ثم كسرت الضمة لتسلم الياء . فيقاس على ذلك إبدالها لأجل العين
المتصلة بالطرف وكثيراً ما يعطى الشيء حكم مجاوره والملتصق به واستدل
الأخفش بأوجه ؟

أحدها قول العرب : مضوفة لما يحذر منه وهو يائي الدين يقال ضاف
يضيف . فيكون أصله (مضيفة) بضم الياء نقلت ضمها إلى الضاد .
فصارت (مضيفة) ثم قلبت الياء واوا تلبية للضمة فكيف يقال إن الضمة
في مثل هذا تكسر وتسلم الياء . قال الشاعر أبو جندب بن مرة الهزلي :
وكنت إذا جاري دعا لمضوفة أشمر حتى ينصف الساق منزري

وفي رواية يبلغ . بدل حتى ينصف

ثانيهما أن المفرد لا يقاس على الجمع . لآنا وجدنا أن الواوين في طرف
الجمع يقلبان يامين . كما مر بك في مباحث قلب الواويا . وجوبا . وأن ذلك
في الجمع واجب فيقولون في جمع . جاث وعات . (جُثَى) و (عُتَي)
وأن ذلك في المفرد قليل نحو . عتاتوا . ويجوز على قلة . عتيا . بالقلب
فكيف بعد ذلك تسوون بين المفرد والجمع وتقيسونه في الإعلال عليه وقد
رأيت هذه التفرقة

والصحيح مذهب سيبويه والخليل . ويحجب عن دليل الألفخفش الأول
بأن (مضوفة) شاذ فلا تبنى عليه القواعد . على أن أبا بكر الزيدى ذكره
في ذوات الواو . فعلى هذا لا يصلح دليلا له . ويحجب عن دليلا الآخر .
بأنه قياس معارض للنص وهو قول العرب . بين العيسة . وقولهم مبيع .
ولا قياس مع النص . ولا يفوتني أن ألخص لك هذا الموضع تلخيصاً
وجيزاً .

ملخص وجيز للموضع الأول

تقلب الياء الساكنة غير المشددة المضموم ما قبلها . واوا

عندسيويه . إذا كانت كذلك وليست عيناً لجمع أو صفة محضة أو لمفرد
متصلة بطرفه

فتقلب عنده . فاما . وحرفا زائداً . وعيناً لصفة غير محضة كأثي أفعل
التفضيل وعيناً لمفرد بعيدة من الطرف كطوبى . مصدرأ . وتسلم في الجمع مع
كسر الضمة وكذا في الصفة المحضة وفي المفرد المتصلة بطرفه . الأمثلة بالتوالي
بيض جمع أبيض . ضيزى . حيكى . كيصى . ييض . مفرد من البياض كقفل

الأخفش : قلب عنده إن سكنت مفردة بعد ضم ويستثنى عين الجمع
كبيض والصفة المحضة كضيزى وأختها .

ابن مالك : قلب وجوباً إن سكنت مفردة إثر ضم وليست عيناً لجمع
كبيض أو صفة محضة كضيزى أما الصفة غير المحضة كطوبى مؤنث
الاطيب فإنه يجوز فيها الأمرين ، ثم النزاع بين سيويه وبين الأخفش فيما
إذا وقعت عيناً لمفرد غير فعلى يعنى وهى متصلة بطرفه ، فسيويه يبقيا
والأخفش يقلبها كما إذا كانت فاء أو حرفاً زائداً ، قال ابن مالك فى هذا
الموضع .

..... ووجب

إبدال واو بعد ضم من ألف (ويا كوقن بذالها اعترف

ويكسر المضموم فى جمع كما تقول هم عند جمع أهيا

وإن يكن عينا لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلنى)

يعنى ووجب إبدال واو من ياء مضموم ما قبلها ، وتؤخذ بقية الشروط
من موقن . أعنى سكون الياء غير مشددة .

والبيت الثانى يشير به إلى المستثنى من القاعدة وهو الجمع . أبان فيه حكمه
يعنى تسلم الياء فيه ويكسر المضموم قبلها نحو هم جمع أهيم ، ويريد بالبيت
الثالث استثناء فعلى وصفا يريد فعلى أفعل التفضيل . أعنى الصفة غير
المحضة فإن القلب فيها كما قدمنا . عند ابن مالك ليس واجباً بل هو جائز
وقد انفرد بهذا دون سائر العلماء .

وقد أكل أبو الحسن ما تحس به من نقص فى هذه القاعدة وقد
أشبعنا ما شرحا .

الموضع الثانى

هذا هو الموضع الثانى من مواضع قلب الياء واوا .

وهو : أن تقع الياء لاما لفعل وقبلها ضم - فإن وقعت كذلك وجب قلبها واوا - وهذا النوع من الأفعال المتصرفة يكاد يكون معدوما إذ لم يظفر له إلا بمثال واحد وهو قولهم : نهَوَ الرجل أى صارذا نُهيّة (والنهيّة العقل) فيكون يأتى اللام وأصله (نهى) وقعت الياء لام فعل وقبلها ضم فقلبت واوا فصار (نهَوَ) .

ولك أن تنقل إلى هذا الباب أعنى باب (فَعُلَ) بضم العين كل فعل ثلاثى ليس منه لغرض التعجب والمدح والذم ، فإذا صادف وكان يأتى اللام وجب قلب يائه واوا لهذه القاعدة . فتقول متعجبا من رعى زيد وقضاء عمرو (رَمَوَْ الرجل زيد وقَضَوَْ الرجل عمرو) أى ما أرماه وما أخذقه فى صناعة القضاء والرمى فالواو فى هذين الفعلين أصلها الياء كما لا يخفى . وهذا النوع المنقول من الأفعال لا يتصرف ولا ينتقل من الماضوية

الموضع الثالث

هذا هو الموضع الثالث من مواضع قلب الياء واوا

وهو : أن تقع الياء بعد ضمة لاما لاسم محتوم بتاء بنيت الكلمة عليها أو ألف ونون زائدتين لغير التثنية .

ولم نظفر لهذا الموضع بمثال مستعمل ، والعرفيون فرضوا له كعائتهم مثالين أحدهما محتوم بالتاء والآخر محتوم بالألف والنون المذكورتين ، فالأول : أن تبني من الرى ، مثال مَقْدُرة - فإنك تقول على وفق

قاعدتنا (مَرْمُوءَة) والأصل طبعاً (مَرْمُوءَة) بالياء لأنه من الرمي ، وقعت الياء لام اسم مخنوم بناءً بنيت الكلمة عليها فقلبت واوا فصارت كما رأيتموها والثاني أن تبنى من (الرَّمْي) أيضا اسما مفردا على وزن سَبْعَان اسم موضع . فإنك تقول فيه (رُمُوءَان) يابдал الياء واوا لهذه القاعدة

ولنما شرطوا لقلب الياء واوا في الأسماء إذا كانت لا ما يجي . حرف لازم بعدها ولم يشرطوا ذلك في الفعل . لأن الأسماء لا تقع فيها الواو طرفا بعد ضمة كما ذكرنا في مواضع قلب الواو ياء ، وإذا انتهى بنا تصريح إلى ذلك قلبنا الواو ياء والضمة قبلها كسرة ، فكيف تقلب الياء واوا في طرف الاسم بعد هذا

أما الأفعال فلا يشترط فيها ذلك ، لأنه لا ضير من وقوع واو في طرفها كسرو ونحو يدعو ولذلك ليست الأفعال في حاجة إلى مثل هذا الشرط .

وقد يقال من أين لعلماء التصريف هذه القاعدة في الأسماء ما داموا لم يظفروا بمثال لها .

ونحن نجيب بأنهم لما رأوا مثل قَحْدُوءَة وَتَرْقُوءَة وقلنسوة ورأوا عنفوان وأفْعُوان وأقْحوان ، فهموا أن الذي كان مانعا لتلبية الواو للضمة في الطرف لعدم وجود النظير يزول بوجود التاء اللازمة والالف والنون اللازمتين كذلك . بدليل وقوع الواو تالية لضم قبلهما فخلصوا من هذا على النتيجة الآتية وهي :

الياء لا ما لاسم مخنوم بالتاء اللازمة أو الالف والنون الزائدتين لغير تثنيه متى تلت ضما وجب قلبها واوا لتجانس الضم وطبقوا الأمثلة المفروضة على هذه النتيجة .

وأما إذا كانت التاء عارضة فإنها تمنع القلب . وحينئذ ترجع إلى قلب الضمة كسرة لتستريح الياء وذلك نحو مصدر تَوَانِي الدال على الوحدة فإنه (تَوَانِيَة) بكسر ما قبل الياء وأصله مضموم لأنه بزنة (تفاعلة) بضم العين كما هو قياسه .

وإذا ثبتت تَوَانِيَا . المذكورة مصدر تَوَانَى قلت : تَوَانِيَان بقلب الضمة كسرة لأجل الياء أيضا لعروض الألف والنون ، لأن العارض بصدد أن يزول فلا يغير له الوضع الذى تستحقه الكلمة دونه ،

واعلم أن الياء إذا وقعت فى الأسماء طرفا حقيقيا أو حكما وقبلها ضم تبقى الياء ويكسر الضم الذى قبلها وذلك نحو (الأيدى) جمع يدٍ على أَفْعَلٍ فيكون أصل الجمع (أَيْدِيَا) ثم كسر المضموم كما قلنا .

الموضع الرابع

هذا هو الموضع الرابع من مواضع قلب الياء واوا : وهو يتعلق بلام (فَعَلَى) مفتوح الفاء معتل اللام وإليك حديثه
فَعَلَى الناقص إما أن تكون لامه ياء - وإما أن تكون واوا -
وفى كلتا الحالتين إما أن يكون اسما ، وإما أن يكون صفة .

فإن كانت لام ، فَعَلَى واوا فإنها لا تغير اسما كانت كدعوى ورضوى - أو صفة كشَهْوَى مؤنث شهوان وتَشْوَى مؤنث نشوان .

وإن كانت لامها ياء قلبت واوا فى الاسم وهو موضعنا نحو :
تَقْوَى وَبَقْوَى من الإبقاء وشروى بمعنى مثل - فالواو التى تراها مكان لام هذه الكلمات كانت ياء ، ثم قلبت واوا ، لأنها وقعت لاما لَفَعَلَى اسما -

وأما في الصفة فتبقى الياء ولا تتغير، نحو صَدْيَا مؤنث صَدْيَان
وخزْيَا مؤنث خزْيَان

فيتلخص لك أن فعلى الناقص . لا تتغير لامه إلا إذا كان اسما واللام
ياء فإنها حيثئذ تقلب واوا، وإنما قلب في الاسم دون الصفة لأنهم لما
أرادوا أن يفرقوا بين الاسم والصفة بالقلب في أحدهما رأوا أن الصفة
أثقل من الاسم فلا تناسبها الواو - فبقيت على حالها دون تغيير : وأن
الاسم أخف منها فلا بأس أن يكون التغيير فيه فكان محل الفرق لذلك
وقد شذت أسماء لاماتها ياء ولم تقلب واوا كالقاعدة وهي :

ريثًا، اسم للرائحة . طَغْيَا . اسم لولد البقرة الوحشية . وسَعْيَا
اسم موضع كما يقولون .

ويجاب بأن . ريثًا صفة غلبت عليها الاسمية فحكمها حكم الصفات
أعني ليست اسما حتى ترد علينا، وَطَغْيَا . يقال فيه . طَغْيَا . بضم الطاء
فهو إذن فُعْلَى . بالضم والفتح عارض فلا يغير له لعروضه
وسعيًا يحتمل أن يكون منقولًا من صفة ، قال ابن مالك في هذا
الموضع :

من لام فُعْلَى اسما أتى الواو بَدَل ياء كتنقوى غالبًا جازا بدل
وقوله : غالبًا لإخراج، ما ادعوا أنها أسماء وهي الكلمات الثلاث المتقدمة

ملخص وجيز لقلب الياء واوا وجوبا

قلنا إن الياء تقلب واوا وجوبا في أربعة مواضع :

- (١) مذهب (سيبويه) أن تقع ساكنة مفردة بعد ضم وليست عينا
أو لمفرد قريبة من الطرف
- (مذهب الأخفش) : أن تقع ساكنة مفردة بعد ضم وليست عينا
لجمع أو صفة محضة

مذهب (ابن مالك) أن تقع ساكنة مفردة بعد ضم وليست عينا لجمع
أو صفة محضة ، وأما غير المحضة فالأمران

(٢) أن تقع بعد ضم وهي لام ففعل نحو نهو الرجل من النهية ،
وهي العقل .

(٣) أن تقع لاما لاسم مختوم ببناء بنيت الكلمة عليها أو ألف ونون
زائدتين لغير التثنية (مَرْمُوءَة) و (مَرْمُوءَان) من الرمي - على مثال
مَقْدُورَة - وَسَبْعَان .

(٤) أن تقع لاما لفعل على اسم نحو تقوى - وبقوى
والأخص لك هنا أيضا حديث فَعَلَى المَعْتَل العين بالياء

فَعَلَى هذه ثلاثة أنواع : (١) (مصدر) وهذه تقلب ياءها واوا
بالإجماع نحو طوبى من الطيب (٢) صفة محضة وهذه لاتعل بالإجماع
وتكسر الضمة قبلها نحو ضيزى - حيكى - كيصى (٣) صفة غير محضة
وهذه تقلب ياءها واوا وجوبا عند الجمهور - وابن مالك يجوز فيها
الأمرين نحو (طوبى النساء - وعنده يجوز طَيِّبَى)

قلب الواو والياء ألفا

اعلم أن علة قلب الواو والياء المتحركين المفتوح ما قبلهما ألفا ليست
في غاية المتانة ، لأنهما قلبتا ألفا للاستئصال

والواو والياء إذا افتح ما قبلهما خف ثقلهما وإن كانتا أيضا
متحركتين والفتحة لا تقتضى مجيء الألف بعدها اقتضاء الضمة
للواو والكسرة للياء . بدليل كثرة نحو قَوْل وَيَنع - وعدم
نحو يُنَع بضم الأول وسكون الثانى - وقَوْل - بكسر الأول
وسكون الثانى .

ولكنهما قلبتا مع هذا . لكثرة دوران حروف العلة في الكلام
وهما أُنْقَلِها . خصوصا مع تَبَوُّؤِ تخفيفهما بقلبهما أَلْفاً لانتفتاح ما قبلهما

ولضعف هذه العلة . لم تؤثر إلا في الموضع الذي يكفيه أدنى
الأسباب وأوهمي العلل الحاجة الملحة إلى التخفيف وهو الطرف
وما يجاور الطرف مما التصق به ، لأن مجاور الشيء كثيرا ما يعطى حكم
ذلك الشيء . ونعني بالطرف ومجاوره اللام والعين . ولذلك لا تراهما
يقبلان أَلْفاً إلا إذا كانا لامين أو عينين . ولا يقبلان أَلْفاً وهما فاءان
أصلا ولو تحركا وانفتح ما قبلهما . وذلك نحو (أَوْدُ) مضارع ، وَدَّ .
(وَأَيْلُ) وصف

وقد قلب كل منهما أَلْفاً عينا ولأما في الأسماء والأفعال . ولكن
لضعف هذه العلة كما قررنا لم يكف تحركهما وانفتاح ما قبلهما لهذا
الإعلال بل لابد أن ينضم إلى ذلك ما يكملها أحد عشر شرطاً . وقد أنهاها
بعض الصرفيين إلى أربعة عشر شرطاً . وسنذكر لك هذه الشروط معللة
بقدر الإمكان . وهذه طريقة علماء التصريف المحدثين . أما القدامى منهم
فلهم أسلوب خاص في هذا المبحث . وسنتبع أسلوب المحدثين لأنه أيسر
على الطلاب ومحدد تحديدا يؤمن معه العثار

(الأول) أن يتحركا . فإذا سكن أحدهما لا يقبل نحو قول .
وَبَيْع . فإن كانا فيما هو أصل في الإعلال وهو الثلاثي من الأفعال والأسماء
كان لابد من تحريكهما في الأصل والحال كقام وباع وباب وناب . وإن
كانا في فرع أى في المزيد فيه منهما لا يلزم إلا أن يكونا متحركين أصلا
وأما عند الإعلال فلا بأس أن تذهب عنهما الحركة . نحو أقام وأيان
ومقال ومطار . فإنك عند الإعلال نقلت حركة كل من الواو .

والياء إلى السا كن قبله فصارا سا كنين ثم قلبا ا كتفاءً بتحركهما أصلا لأن المراد متابعة المزيد فيه لأصله وهو ثلاثيه في الإعلال .

(الثاني) أن تكون حركتهما أصلية . فإذا كانت عارضة فلا يعلن وذلك نحو جَبَل وتَوَم - مخففي جَيَّال وتَوَام - وذلك بالقاء حركة الهمزة إلى كل من الواو والياء . ثم طرح كلتا الهمزتين . (الجَيَّال) الضبع . (التَوَام) الولد الذي تولد معه غيره . ومن ذلك . لُتَبَلُون . ولا تَنَسَوُا الفضل . فالياء والواو في كل هذه الكلمات محركاتان لكن بحركة عارضة . أما في الأولين فلأن الحركة منقولة إليهما من الهمزة . وأما في الآخرين . فلأن الواو فيهما ضمير سا كن وحرك للتخلص من السا كنين (الثالث) أن يكون ما قبلهما مفتوحا . ولو على سبيل العروض . ليشمل نحو . أقام وأبان واستقام واستبان ونحو مستقام ومُقام ومُسْتَبان . ومُبان . مصادر ميمية ، فإن ما قبل الواو والياء في كل هذه الكلمات كان سا كنا . ثم عرض فتحه بنقل حركة الحرف العليل إليه ومع ذلك قلب الواو والياء ألفاً . فهذا يدل أن شرط انفتاح ما قبلهما يكنى فيه العروض وذلك ليتبع الفرع أصله في الإعلال والذي يدل أن ما قبل الواو والياء . في هذه الكلمات كان سا كنا . ميزانها . فإنها على التوالي . أفعَل . واستفعل .

(الرابع) أن تكون الفتحة وحرف العلة في كلمة واحدة متصلين . أما إذا كانا من كلمتين نحو . الولد قطف وردة وكان ياسر معه فلا قلب . لأن اتصالهما عارض فهو بصدد أن يزول . فلا ينبغي أن يكون له أثر . وكذلك لو كانا من كلمة واحدة لكنهما منفصلان . نحو . قَوم . وبائع .

(الخامس) ألا يكون اتصال الفتحة بحرف العلة عارضا بحذف حرف

يفصلهما . وهذا الشرط لم يذكره ابن مالك وذكره أبو الحسن الأشموني
عند شرحه هذا المبحث وجاء له بمثال مفروض . لأن ما يحتز عنه بهذا
الشرط غير واقع في الكلام . والمثال الذي فرضوه هو أن تأخذ من
الغزو والرمي . مثل عَلِيط . الذي أصله (عُلابط) ثم خفف بحذف
ألفه كما مر بك في حديث الأسماء المجردة والمزيدة . فإنك تقول : غَزَوْ
ورُمِي . والأصل غَزَوْ وَ . ورُمِي . ثم أعلت الأولى بقلب واوها
الآخيرة ياء لنظرها أثر كسرة .

وأعلت الكلمتان إعلال قاض . فصارتا كما قدمنا . فانت ترى أن الأولى
آخرها الآن واو وقبلها فتحة . وأن آخر الثانية ياء قبلها فتحة . ولكن
لما كان اتصال الفتحة بهما عارضاً لم يقلبا . ووجه عروض هذا الاتصال .
أن الألف التي بينهما كأنها موجودة . فكان الأصل بعد الإعلال غَزَاوِ
ورُمَاي . وكأنهم جاءوا بهذا الشرط بالقياس على اتصال الفتحة بهما
في كلمتين . لأن ذلك الاتصال لم يكن له أثر . وما ذاك إلا لكونه عارضاً
فذهبوا أن العروض من شأنه ألا يكون له وزن ولا يغير له

(السادس) أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عيين . وألاً يقع بعدهما
ألف ولا ياء مشددة ولا نون توكيد إن كانتا لامين

فإن كان ما بعدهما ساكناً . وهما عيانان . فلا يقلبان نحو طويل .
وغير ويسان - لأنها لو أعلا مع ذلك لالتقي ساكنان والتخلص منها
سواء أكان بالحذف أم بالتحريك فيه إجحاف وكثرة تغيير في الحشو
الذي لم يألّف كثرة التغيير والتبديل . وقد قلنا إن علة قلب الواو والياء
الفا علة ضعيفة تقف عن التأثير لأدنى معارض

وقد يقال : إنكم قد أعلّتم الواو والياء هذا الإعلال في مصدرى
أفعلَ واستفعلَ وهما عينان بعدهما سا كن . فما موقف هذا الشرط
إذن .

ويمكن أن يقال إن هذا الشرط شرط فيما يعمل بطريق الأصل
لا بطريق الحمل ومتابعته لأصله . لأن الإعلال في بيان وطويل . وأمثالها
ليس بالحمل والمتابعة . أما مصدرأ أفعل واستفعل فإنهما يعلان بالحمل على
فعليهما المعلنين ، ألست ترى أنهما لا يعلان إذا لم يعمل فعلاهما نحو أعور
وأغمى . واستغور . واستغيد . فإن مصادرهما إعوأ وإغيا .
واستوأ واستغيا دون إعلال . فكأن علة القلب في هذه المصادر هي
في الواقع في أفعالها

وماذا يضير لو أجيب عن هذا بلون آخر وهو - نمنع أن القلب حدث
ومابعد العين سا كن . لأننا بعد نقل حركة العين فيهما إلى الفاء نقول التقى
سا كنان العين الساكنة الآن بنقل حركتها وألف الإفعال والاستفعال
فتخلصنا بالحذف وبعد ذلك أعللنا بالقلب

وإن وقع بعدهما ألف أو ياء مشددة . أو نون تؤكد . وهما لآمان
قلنا لا يعلان

وسبب ذلك أنك لو أعللت اللام بالقلب ألفاً مع وجود الألف
بعدها للزم حذف أحد الألفين للساكنين . وسواء أ حذف الأول أم
الثانية فستقع في لبس في بعض الصور . مثال ذلك في الأفعال دَعَوَا
وَرَمَيَا بضمير المثني فيهما . فلو لم تبال بهذا الشرط وقلبت في الكلمتين
لا تهى أمرهما إلى دعا ورمى فلا يدري أيهما مسندان إلى ضمير الواحد
أم إلى ضمير الاثنين

ومثال ذلك في الأسماء . عصوان وفتيان مثي عصا وفتي فإذا قلبت وحذفت وأضفت لقلت . عصا زيد وفتي بكر . فيقع الإلباس بين الفعل المسند للواحد والمسند للآخرين

فلما كان إعلال اللام مع وجود الألف يؤدي في بعض الصور إلى هذا الإلباس رأوا أن يتفادوا ذلك بعدم الإعلال مع الألف في جميع الصور . وحل ما لا إلباس فيه على ما فيه إلباس . لأننا لم ندع أن الإلباس يقع في جميع الصور

وأما الياء المشددة وهي ياء النسب . فلو أنك قلبت الواو ألفاً معها في مثل عَصَوِيٍّ للزمك أن تعود بالألف مرة أخرى إلى الواو . ولأنهم التزموها قبل ياء النسب فكان يبطل السعي لأننا سنعود بالألف إلى الواو ثانية . وإذا تخلفنا بحذف الألف أجنبنا بالكلمة الثلاثية في مثل عَصَوِيٍّ . وَفَتَوِيٍّ مثلاً .

وأما نون التوكيد فلا يقلب حرف العلة معها . إما لأن فتحه حيثن عارضة لأجل البناء . وإما أنهم حملوها على الألف في كف اللام عن الإعلال لأنهم لما التزموا فتح ما قبلها إذا اتصلت بالفعل مباشرة التزما كالتزامهم فتح ما قبل الألف أشبهتها فحملت عليها في هذا الأمر . ولهذا الشرط لم تعل اللام في . دعوا ورضيا وفتيان وعصوان . لوجود الألف

ولم تعل في فتوى وعصوي وقاضوي وجبوي . لوجود ياء النسب

ولم تعل في اخشيين وارضيين لوجود نون التوكيد . ولا تحسبن أن كف اللام عن الإعلال بهذه الأشياء الثلاثة كان لأنها ساكنة . وإلا لكف كل ساكن وليس الأمر كذلك . فإنها تعل إذا لقها ساكن ليس من

الثلاثة المستثناة نحو دَعَوْا . يَخْشَوْنَ . فَإِنْ لَامَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ وَאו
 ولام الثاني ياء . وقد قلبت كلتاهما أَلِفًا مع وقوع الواو الضمير الساكن
 بعدهما . ثم حذفت الألف بعد ذلك للساكنين . والأصل فيهما دَعَوْا
 مثل ضربوا ويخششِئُونَ . مثل يعلون ثم أعلت اللام بالقلب أَلِفًا
 للتحرك والانفتاح وحذفت كما قدمنا

وإذا تحقق الشرط بالنسبة للعين أعلت العين نحو قام و باع وباب
 وناب . وإذا تحقق بالنظر للَّام أعلت نحو . تلا ورمى . ونحو أخشى .
 ياهند . واخشوا يارجال ومن ذلك الأَعْلَوْنَ . والمصطفين

(السابع) ألا يكون أحدهما عينا لفعل بكسر العين الذى
 الوصف منه على . أَفْعَلَ . وذلك نحو عَوِرَ . فهو أعور . وصِيدَ
 فهو . أَصِيدَ

والسر فى عدم إعلال هذا أن الأصل فى الألوان والعيوب باب
 اقْعَلَ بسكون الفاء وفتح العين وتشديد اللام . حتى يكاد يكون وقفا
 عليه . اذ لم يجيء على هذا البناء من غير ذلك الا النذر اليسير . وأما فَعِلَ
 فقد جاء فى هذا وفى غيره

ولما كان أَفْعَلَ المذكور لم تعل فيه العين لسكون ما قبلها وقد اعتبر
 أصلا . وفعل محمل حديثنا اعتبر فرعاً عليه فكان ماورد على
 - فَعِلَ . من الألوان والعيوب فرع على (افْعَلَ) وحيث إنَّ الأصل
 لم يعل فلا يمكن أن يعل فرعه لأنه كأنه مقتطع منه فجعل تصحيحه
 منبهة على أنه ليس أصلا فى هذا الباب .

أما إذا كانت إحداهما عينا لفعل الذى الوصف منه على (فاعل)
 فإنهما يقلبان . وذلك نحو خاف فهو خائف ونام فهو نائم . ونحو هاب

فهو هائب وشاء فهو شاء - فهذه الأفعال كلها بزنة (فعل) وقد أعلت عيونها لأن الوصف منها على فاعل كما رأيت لا أقعل - والذي يدل أنها فَعِلَ مضارعها لأنه بالترتيب يخاف وينام ويهاب ويشاء وهو بزنة يَفْعَل - يفتح العين - وهذا لا يكون ماضيه إلا فَعَلَ بالكسر، أو فَعَّل بالفتح، ولأنه خال من حروف الحلق في موضع عينه أو لامه، فلا يجوز في القياس إلا أن يكون ماضيه فَعِلَ بالكسر إذ لا يوجد المشروط دون شرطه، فهذا دليلنا على أنها، فَعِلَ،
(الثامن) ألا تكون عينا لمصدر هذا الفعل نحو: العَوْر والصَّيْد،
والهَيْف - والقَيْد وأمثالها

وسر ذلك أن المصدر فرع على الفعل في الإعلال. فإذا لم يعمل الفعل الذي هو الأصل فلا يعمل فرع من فروعه التي منها المصدر ولا أدل على هذا من قام قياما وقوم قواما - فالقصد أن الفعل أصل إعلال كل ما اتصل به فإن أعل أعل كل متصل به، وإن صح صح كل ما اتصل به
(التاسع) وهو خاص بالواو - وهو ألا تقع عينا لاقتعل الدال على المشاركة في الفعل وذلك نحو - أَجْتَوَرُوا - بمعنى تجلوروا - واشتوروا بمعنى تشاوروا وازدوجوا بمعنى تزوجوا - وذلك للدلالة على أنه بمعنى فعل آخر لم يعمل - وحديث هذا الباب قريب من حديث باب - فَعِلَ المتقدم فكان الأصل في التشارك صيغة تفاعل الذي لا يعمل لسكون ما قبل العين - وأن صيغة افتعل فرع عليه فلما لم يعمل ما اعتبر أصلا لم يعمل فرعه

أما إذا كانت الواو عينا لاقتعل الذي لا يدل على المشاركة - فإنها تعمل إذ المانع قد زال وذلك نحو - اشتاق واجتاز واستاك واشتار العسل - فالعين في كل هذه واو وقلبت ألفا لأن افتعل هذا ليس دالا على المشاركة

أما الياء عينا لا تفعل . فإنها تـعل مطلقا سواء أدلت الصيغة على المشاركة نحو استافوا أم لم تدل عليها نحو . اختار ، وذلك لأن الياء قريية من الألف

(العاشر) ألا تكون متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال . فإذا اجتمع حرفا علة واوان أو ياءان أو واو وياه . وكلاهما يستحق هذا الإعلال لتحركة وانفتاح ما قبله . فلا بد من تصحيح أحدهما لئلا يجتمع لإعلان في كلمة وهو ممنوع . والآخـرُ أحق بالإعلال . لأن الطرف محل التغيير . مثال الواوين الحوى مصدر حوى إذا اسودَّ فهو من الحوة . واجتماع اليامين نحو الحيا للغيث . لأنه من الحياة . واجتماع الواو والياء نحو طوى ولوى ونوى وهذا النوع كثير . وأما اجتماعهما مع تقدم الياء فليس بموجود (ارجع إلى حديث أحرف العلة)

وقد جاء شذوذا لإعلال العين مع استحقاق اللام للإعلال . أعنى مع فقد هذا الشرط

ومن ذلك : غاية وأصلها (غَيَّيْه) بفتح اليامين فقلبت الأولى والقياس العكس . ومثل غاية ثابتة وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند ثيابه . ومن ذلك آية . وأصلها عند الخليل (أَيْبَيْه) بفتح اليامين فقلبت الأولى شذوذا لما عرفت . وقد أكثر العلماء فى ضبطها قبل الإعلال . ولا يخلو تخرج منها عن شذوذ . ولا أدرى لماذا هذا الاختلاف فإذا كان ذلك لإرادة الخروج من شذوذ لإعلال الأول مع استحقاق الثانى لهذا الإعلان ، فليس هذا بأشدهما يلزم على تخريجاتهم المختلفة ، انظر إلى من يجعلها فى الأصل آيَيْه بزنة فاعلة ، ثم حذفت العين فصارت آية ووزنها فالة والعين من الأصول وحذفها لغير موجب أدخل فى الشذوذ من الإعلال الذى أقصى ما يلزمه انه فقد شرطاً من الشروط الكثيرة التى يجب أن تتوافر لهذا

الإعلال ، ويرى بعضهم أن أصل آية آيَّة ، ويلزمه إعلال الياء الساكنة ونكتني بهذا القدر في هذه الكلمة ، ولست أدري موقف هذا الشرط من كلتي (حَيَّيَ وَعَيَّيَ) حيث لم تعل العين مع استيفاء جميع الشروط ومنها هذا الشرط . لأن العليل الثاني لا يستحق هذا الإعلال لكسر ما قبله فلا بد أن عدم إعلالها شاذ .

وإني أحب أن تفهم أن الشرط السابق في قلب العين ألفاً ينبغي أن يكون هكذا - ألا تكون اللام حرف علة أعلت أم لم تعل ، أما إذا أعلت اللام ، فلإنا لو أعلننا العين أيضاً لاجتماع إعلالان وهو ممنوع ، وأما إذا لم تعل اللام كالكلمتين السابقتين فلأن اللام أولى بالإعلال لولا فقد بعض شروطها ، وما دامت لم تخفف بالإعلال فينبغي ألا تعل العين أيضاً حتى يظل التدرج في الثقل طبيعياً في الكلمة . على أن بعض الصرفين يرون أن عدم الإعلال في حَيَّيَ لأنه يؤدي إلى مثال مرفوض . وبيانه : أنك لو قلبت فقلت حَيَّيَ للزمك أن تعل في المضارع بالقلب ألفاً أيضاً لأن فَعَلَ كخاف وهاب تقلب عين مضارعه ألفاً كما قلبت ألفاً في ماضيه ، فكان يلزمك حينئذ أن تقول في المضارع (يَحَيُّ) ياء مضمومة في آخره وهذا لا نظير له ، يريد هؤلاء أن يقولوا : إن عدم الإعلال كان لهذا ويلزمهم أن يزيدوا شرطاً في هذا الإعلال وهو ألا يؤدي هذا الإعلال إلى مثال مرفوض .

(الحادى عشر) وهو خاص بالعين ، وضابطه ألا يكون أحدهما عيناً لما آخره زيادة مختصة بالأسماء ، وذلك الألف والنون الزائدتان وألف التانيث ، نحو جَوَّانَ وَسَيَّانَ وَحَيَّيَ وَصَوَّرَيَ اسم ماء .

وقد اختلف العلماء في هذا ، فسيبويه يرى أن القياس ألا يعل هذا وأمثاله . وذلك لأن الإعلال في العين كان بالحمل على الفعل . والاسم بهذه الزيادة

الخاصة بالأسماء يخرج عن الشبه بالفعل ، فلا وجه لحمله عليه .
وأما المبرد فيرى - أن الألف والنون لا يخرجان الاسم عن الشبه
بالفعل لأنهما في تقدير الانفصال . فالواجب عنده الإعلال ، فجولان
وسيلان عنده من الشواذ ، والقياس (جالان) (وسالان) بقلب العين ألفاً
ومذهب سيويه هو المذهب . لكثرة ماورد من هذا النوع مصححاً .

وخالف الأخفش في ألف التانيث في مثل حَيْدَى وَصَوْرَى اسم
ماء ، وذهب إلى أن ألف التانيث لا تخرج الاسم عن وزن الفعل لأنها
تشبه الألف الضمير التي تتصل بالماضي في نحو قالأ وباعأ وأماهما ،
فالواجب عنده الإعلال ، وأن حَيْدَى وَصَوْرَى المذكورتين شاذتان
أما سيويه فعند رأيه الأول - وهو أن ذلك كله مانع من الإعلال
وانضم المازنى إلى سيويه في هذا الرأى - ولعلك سائل - لم يختص
هذا الشرط بالعين .

ونحن نقول إن الإعلال في العين لا يكون إلا بالحل على الفعل . فلا بد
لإعلاها من موازنة ما هي فيه للفعل . وانظر أمثلة ذلك كلها فسنجد هذا
مائلاً في كل مثال أعلت عينه بالقلب ألفاً ، أما اللام في الطرف المحتاج
دائماً للتخفيف . ولذلك يعل ولو في اسم لا يشبه الفعل وزناً ومن ذلك
(رَبّاً وَزَنَى) فالأول أصله رَبَّوْ - والثاني زَنَى ، فهما مكسورا الفاء
وليس في الأفعال مثل ذلك ، ومع هذا أعلا بالقلب ألفاً ، لأن ثقل
الطرف هو سر الإعلال ، ولهذا كان الشرط خاصاً بالعين .

وأما تاء التانيث فلم يقل أحد من العلماء : إنها تخرج الاسم عن الشبه
بالفعل - نحو قالة جمع قائل . لأن للفعل ألفاً بناء التانيث وإن اختلفت
التاءان ، لأنها في الأسماء متحركة وفي الأفعال ساكنة ، لأن المراد أن
جنس التاء للتانيث مألوف للقبيلين - وقد زاد بعضهم شروطاً أخرى سوى

هذه الأحد عشر شرطاً لا قيمة لها وأكثرها يؤخذ من بعض الشروط التي ذكرناها ، ولذا فإنني أكتفي بهذا القدر

وأعرض هنا قول ابن مالك في هذا الموضع قال رحمة الله عليه
من واو أو ياء بتحريك أصل ألفاً أبذل بعد فتح متصل
يشير بهذا البيت إلى أن الواو والياء تقلب كلتاها ألفاً . ثم ذكر بعض شروط ذلك ، فذكر أنهما لا بد أن يكونا متحركتين بحركة أصلية وأن تقعاً بعد فتح متصل بهما ، ثم أشار بالبيتين التاليين إلى بعض الشروط أيضاً قال :

إن حرك التالي وإن سكن كف إعلال غير اللام وهي لا يكف
إعلالها بساكن غير ألف أو ياء التشديد فيها قد ألف
(أي) ويشترط أيضاً أن يكون تاليهما متحركاً إن كان هناك تال . فإن كان ما بعدهما ساكناً كف غير اللام عن الإعلال ، وغير اللام العين ، فهو إذن شرط في العين ، أما اللام فإنها لا تكف بالساكن بل يكفها الألف أو الياء المشددة ولم يذكر نون التوكيد لما مر في بابها
ثم ذكر في البيت التالي بعضاً من الشروط أيضاً فقال :

وصح عين فعَلٍ وفعِيلاً ذا أفْعَلٍ كأغيد وأحولاً
ومن الشروط أيضاً ألا تكون إحداهما عيناً - ل (فَعِلَ) الذي وصفه أفْعَلٌ نحو غَيْدٍ ، فهو أَغَيْدٌ وَحَوَلٌ فهو أَحَوَلٌ ولا عيناً لمصدر
هذا الفعل الذي هو فَعَلٌ نحو الْغَيْدِ وَالْحَوَلِ

وقد جاء ببعض الشروط أيضاً في قوله :

وإن يَبَن تفاعل من افتعل والعين واو سلمت ولم تعل

وأن يدل افعل على معنى التفاعل - يعنى إن دل افعل على المشاركة
صحت عينه إن كانت واوا فهو شرط خاص بالواو - نحو ازدَوَّجُوا
بمعنى تزأوجوا

ثم أشار إلى مايق من شروط قلبهما ألفاً فقال

وإن الحرفين ذا الاعلال استحقَّ صحح أول وعكس قد يحق
يريد إذا تجاوز حرفان منهما أى من الواو والياء واستحق كلاهما
القلب ألفاً لتحركة وانفتاح ما قبله فالواجب إعلال الثانى وقد جاء شذوذاً
إعلال الأول كآية . وسواء أكانا واوين أم يامين أم مختلفين

بقية أحرف الإبدال

التصريفي

قد أسلفنا لك فى الحديث عن حروف الإبدال - أن أحرف الإبدال
الضرورى فى التصريف تسعة ، وهى المجموعة فى هجاء (هداأت موطيا)
وقد شرحنا لك إلى الآن أربعة أحرف منها وهى الهمزة وحروف العلة
الثلاثة . والآن نقصد أن نحدثك حديث الأحرف الخمسة الباقية فنقول :

التاء

هذا الحرف قد وقع إبداله من الواو والياء على سبيل الوجوب
وقد وقع إبداله من الواو على سبيل الشذوذ . ومن أحرف أخرى على
سبيل الشذوذ أيضاً . لكن سنقصر حديثنا على إبداله من الواو والياء فقط

إبدال التاء من الواو والياء

وجوبا

تبدل التاء على سبيل الوجوب من الواو والياء إذا وقعت إحداهما فاء للافتعال وما تصرف منه ، من ماض ومضارع وأمر واسمى فاعل ومفعول ومصدر ميمي إلى آخر ما يتصرف من مادة الافتعال - بشرط - ألا تكون إحداهما بدلا من الهمزة - فإذا أخذت من الوعد والوصل والوجه على مثال افْتَعَلَ - قلت مع هذه القاعدة الواجبة الانباع اتَّعَدَ واتَّصَلَ واتَّجَهَ - والأصل في ثلاثتها اوْتَعَدَ و - اوْتَصَلَ - و اوْتَجَهَ لأن المواد واوية الفاء كما تراها - ولما وقعت الواو - فاء - للافتعال - وهي أصلية غير منقلبة عن الهمزة كما ترى قلبت تاء ولأن بعدها تاء الافتعال أدغمت فيها - فصارت الكلمات الثلاث كما رأيتها - وتقول في مضارعها يتَّعَدُ ويتَّصَلُ ويتَّجِهُ والأصل - يوتَّعَدُ ويوتَّصَلُ ويوتَّجِهُ وقعت الواو فاء لما تصرف من الافتعال وهي أصلية غير منقلبة عن الهمزة فقلبت تاء وأدغمت في تاء الافتعال كما ترى - والأمر - اتَّصَلَ واتَّعَدَ واتَّجِهَ - ولا يخفى عليه ما حدث فيه من إعلال بعد أن بيناه لك في الماضي والمضارع وهكذا تقول في جميع الفروع - وقد يخطر ببالك أن الواو في الأمر والماضي قد استحققت القلب لاسكونها إثر كسر - لأنه سيكون في الأصل اوْتَعَدَ . و اوْتَعَدَ ونحن نقول - إما أن تقول إنها لو قلبت ياء لقلب تاء بعد ذلك - لأن الياء فاء للافتعال تقلب تاء أيضا فكان قلبها تاء من أول الأمر أيسر ، وإما أن تقول إن قلب الواو الساكنة ياء للكسر مقيد بكونه في غير باب الافتعال

وإذا أخذت من ، اَيْسَرَ والْيَاسَ على مثال اِفْتَعَلَ ، قلت ،
اِتَّسَرَ واتَّاسَ والأصل اَيْتَسَرَ - اَيْنَاسَ ، وقعت الياء فاء لافعل
وليست مبدلة من الهمزة فقلبت تاء وأدغمت في تاء افعل بعدها فصارت
الكلمتان كما رأيت ومضارعهما ، يَتَّسِرُ ، وَيَنْتَاسِرُ بعد الإبدال
والإدغام وهكذا بقية الفروع . والسَّرُّ في هذا الإبدال . أنك لو لم
تبدل لتلاعبت بالواو والياء حركة ما قبلهما . فكانت الواو تارة تقلب ياء ،
وتارة تقلب ألفاً عند قوم ، ثم تعود واوا ، وهكذا كان يندر استقرارها
وكذا الياء كانت تقلب واوا وتعود ياء ، وتقلب ألفاً عند قوم ، ألسنت
ترى أنك كنت تقول في ماضى الواوى . اَيْتَعَدَ بقلب الواو ياء . وفى
المضارع ، يَوْتَعِدُ . وعند من يقولون يَاجِلُ فى يَوْحِلُ . يقولون :
يَاتَعِدُ أيضاً . وإذا جئت بالأمر : قلت : اِئْتَعِدْ . بقلب الواو ياء .

وكذا كنت تقول فى اِتَّسَرَ من اليسر ، اَيْسَرَ ، ولو بنيته للجهول
قلقت . اَوُتْسِرَ بقلب الياء واوا . وهكذا كنت تراها غير مستقرة
إلا ندورا .

فلما رأوا هذا التلاعب قلبوهما إلى حرف جلد لا يتأثر بتغيير الحركات
قبله . واختاروا التاء لتهيئ سبب الإدغام لوجود التاء بعدها لتخف الكلمة
بالمرة ، ولا تحسبن أن هذا إبدال لقصد الإدغام بل إبدال دعا إليه ما قدمت
لك - غاية الأمر اختيار التاء لتهيئ سبب الإدغام وليس الإدغام هو سبب
هذا الإبدال .

أما إذا كانت إحداهما مبدلة من الهمزة فإنها لا تقلب تاء . بل تبقى على
حالتها . لأنها عارضة عن حرف آخر فهي بصد أن تزول ويعود ذلك الحرف

الآخر - فلهذا لم يشاءوا أن يخضعوها لتغيير آخر ، فعلى هذا إذا أخذت من الإزار والأكمل والأمانة على مثال - افعل قلت - ابتزّر - وايتكل - وايتمن - والأصل انتزّر - وايتسكل - وايتمن - بهزتين في ثلاثتها الأولى منها همزة الوصل والثانية الفاء - أبدلت الثانية ياء لأن الأولى مكسورة وهى ساكنة فصارت كما رأيت فقاء الإفعال ياء - لكنها مبدلة من الهمزة فلا يجوز أن تبدل تاء - لفقد شرط الأصالة .

وإذا بنيت ايتمن للجهول - قلت : أو تمن - بهمة وصل مضمومة وواو مبدلة من الهمزة التى هى فاء الإفعال - فلا يجوز في هذه الواو أن تبدل - تاء - لعروضها :

إذا عرفت هذا - وهو (أن شرط الانقلاب ألا تكون إحداها منقلبة عن الهمزة) عرفت أن قولهم في افعل من الأكمل والإزار والأمانة - اتكل واتزّر واتمن - بقلب الياء المبدلة من الهمزة تاء شاذ .

وقد جاء قلب الواو تاء في غير باب الإفعال لكنه مع كثرة ليس مقيساً بل يوقف عنده ولا يتجاوز - ومن ذلك تراث - من الوراثة وتترى - فعلى من المواترة وتوراة - فوعلة - من ورى الزند أضاء وكتاب الله نور - هكذا يخرجها البصريون - فالتاء بدل من الواو - والكوفيون يرونها - تفعلة - فالتاء ليست بدلا - والبصرى أوجه لكثرة فوعلة عن تفعلة - ومن ذلك تولج - فوعل بصرى . فالفاء واو أبدلت تاء - وتفعل كوفى فلا شاهد فيه - ومن ذلك تخمة وئمة وتكأة وتقى وتقاة وتقوى - فالتاء في كل هذا بدل من الواو على غير قياس - ويلاحظ أن الواو في أكثر هذه الأمثلة كانت مضمومة بحيث كان يجوز بإطراد قلبها همزة .

وقال بعض النحويين : إن الواو في باب الافتعال لم تقلب تاء من أول الأمر بل قلبت ياء أولاً لسكونها إثر كسر ثم قلبت الياء تاء - وحمل المضارع واسما الفاعل والمفعول على الماضي والأمر - وليس لهذا الخلاف من أثر - سوى أن أصحابه يريدون أن تسير الأمور مع القواعد التي منها وجوب قلب الواو الساكنة المكسور ما قبلها ياء .

ومن أهل الحجاز من لا يبدلون فاء الافتعال ولكنهم يتركونها للحركات - فيقولون : في افعل من الوعد أَيْتَدَ - وفي المضارع يَأْتَعِدُ وفي الأمر - ايتَعِدْ - قال ابن مالك في هذا الموضع :

ذو اللين فاتا في افتعال أبداً وشذ في ذى الهمز نحو اتكلا
أى - إذا كان فاء الافتعال حرفاً لنا - يعنى واوا أو ياء وجب قلبه تاء فيه وفي فروعه - بشرط ألا يكون مبدلاً من الهمزة .

وقال الجوهري : إن اتَّخَذَ - افعل من الأخذ - فتكون التاء فيه بدلاً من الياء المبدلة من الهمزة وهو وهم - وإنما التاء أصل - وهو من تَخَذَ كعلم فلا إبدال فيه - وقال بعض المتأخرين إن اتَّخَذَ - افعل من وَتَخَذَ وهي لغة فيه قليلة - يريد أن التاء مبدلة من الواو الأصلية مع القياس .

٢ - الطاء

من حروف الإبدال الضرورى في التصريف الطاء - وقد جاء إبدالها وجوباً من تاء الافتعال - وضابط ذلك أن يقال :

إذ كانت فاء الافتعال حرفاً من حروف الإطباق الأربعة وهي (الصاد والضاد والطاء والظاء) وجب إبدال تائه طاء - وكذا ما تصرف منه من ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ واسمى فاعل ومفعول . ثم إن كانت الفاء طاء

أدغم الطاءان - وإن كانت صاداً أو ضاداً - جاز لك بقاء الطاء وهو الأكثر . ويجوز على قلة إبدال الطاء التي كانت تاء - من جنس الفاء فيحدث التجانس ويتبعه الإدغام . وإذا كانت الفاء طاء جاز لك ثلاثة أوجه - الوقوف عند الطاء - ويجوز قلبها ظاء للإدغام . ويجوز عكسه للإدغام أيضاً - وفي الأمثلة يتضح لك كل هذا

فإذا أخذت من (الطَّهْرُ والصَّلَحُ والضَّرْبُ والظُّلْمُ) على مثال افعل - قلت على وفق ما قدمنا لك - من الأول - اظَّهَرَ لا غير - والأصل - اظَّهَرَ - أبدلت التاء طاء لأن فاء الافعال طاء - وهى من حروف الإطباق ، ثم أدغمت الطاء الأولى التي هى الفاء فى الطاء الثانية المبدلة من التاء ، فصارت كما رأيت .

وقلت فى افعل - من الثانى والثالث اصطَلَحَ - ويجوز قليلاً اصَّحَّ - واضطَرَبَ - ويجوز قليلاً اضْرَبَ والأصل الأول فيها اصنَّحَ - واضْطَرَبَ - ثم أبدلت التاء طاء لأن فاء الافعال من حروف الإطباق كالقاعدة فصارت الكلمتان - اصطَلَحَ واضْطَرَبَ - ويجوز على قلة - أن تحدث تماثلاً بين الفاء فيها والطاء بإبدال الثانى مثل الأول - وهو أيضاً خلاف الأصل فتصير الكلمتان - اصَّحَّ واضْرَبَ - ووزنهما على كل حال لا يزال افعل وفى المضارع يصطَلِحُ ويصْطَلِحُ وَيَضْطَرِبُ وَيَضْرِبُ - وهكذا .

وإذا أخذت افعل من الأخير - قلت على وفق ما قدمنا لك اظَّظَلَمَ - ويجوز اظَّظَلَمَ - بإبدال الطاء الحادثة ظاء لغرض الإدغام ويجوز - اظلمَ بإبدال الطاء طاء - ففيه ثلاثة أوجه - فهو يمتاز عن سابقه بوجه ناشئ من جواز قلب الأول مثل الثانى الذى لم يكن جائزاً

فيهما — فيتلخص لك أن افعل من الأسماء الأربعة هكذا (اظْهَر)
و (اضْطَرَبَ - اضْطَرَب) و (اصْطَلَحَ - اصْطَلَح) و (اظْطَلَمَ - اظْطَلَم)
اطْلَم) وقد روى بيت زهير بن أبي سلى في هرم بن سنان بالأوجه الثلاثة
هو الجواد الذى يعطيك نائلة عَفْوَاً وَيُظْلَمَ . أحياناً فيظلمُ
ويروى فيظلم - وفيظلمُ - (النائل) العطاء و(عفوا) سهلاً (ويُظلم)
أحياناً) - أى يطلب منه فى أوقات لا يطلب من مثله فيها - فيظلم - أى
يتحمل ذلك ولا يرد سائله

قال ابن مالك فى هذا الموضع

(طاتا افعال رد لئثر مطبق) طامفعول ثان لرُدْ - والمفعول الأول
تا - على أن رُدْ أمر - وضميره إن كان ماضياً مجهولاً
والسر فى قلب تاء الافعال بعد حروف الإطباق طاء - أن
حروف الإطباق من حروف الاستعلاء - والتاء من حروف الهمس
وهو غير مستعمل فكره الإتيان بحرف بعد حرف ينافيه ويضاده
فأبدلوا من التاء طاء لأنهما من مخرج واحد - ألا ترى أنه لو لا الإطباق
فى الطاء لكانت تاء

٣ - الدال

من حروف الإبدال الضرورى فى التصريف الدال - وقد جاء إبدالها
من تاء الافعال وهذه هى القاعدة

إذا كانت تاء الافعال وما يتفرع منه حرفاً من الأحرف الثلاثة الى
هى (الدال والذال والزاي)

وجب إبدال تائه دالا - ثم إن كانت التاء دالا وجب الإدغام

حيثئذ لوجود المثليين مع تهيؤ سيبه بسكون الأول - وإن كانت الفاء زايًا جازلك بعد إبدال التاء دالا أن تبقيه وهو إلا أكثر - وأن تدغم الزاي في الدال الحادثة - وهذا يقتضى عملية إبدال. وهنا لا يكون إلا بإبدال الثانى وهو الدال مثل الأول وهو الزاي - وإذا كانت الفاء ذالا - جاز لك الأوجه الثلاثة - وهى الوقوف عند الدال - وإدغام الفاء في الدال بعد قلبها دالا وقلب الدال ذالا - وبالأمثلة يتضح لك ذلك

فإذا بنيت من (الدَّيْن والزَّهْو والذَّكْر) على مثال افعل - قلت :
في الأول

إِذَّان لاغير - وأصله اذْتَيْنَ قلبت الياء ألفاً والتاء دالا لقاعدتنا وأدغم الدالان

وقلت في الثانى - اذْدَحَى - ويجوز (على أن الأول أكثر) ازْهَى والأصل الأول - ازْهَمَوْ - بزنة افعل - قلبت الواو ألفاً - أو ياء فالفأ ثم أبدلت التاء دالا لقاعدتنا - ويجوز الوقوف عند هذا - ويجوز إبدال الدال زايًا للإدغام - كما أريناك

وتقول في الثالث - اذْدَكَر - واذَكَر - واذَكَر - والأصل الأول اذ تَكَر - أبدلت التاء دالا للقاعدة والوقوف عنده - ويجوز الإدغام بإبدال الأول مثل الثانى أو العكس

إلا أن إبدال الدال ذالا أقل من الوجهين السابقين حتى ليكاد يلحق بالشواذ - والآن أعرض عليك قول ابن مالك في هذا الموضع قال رحمة الله عليه

(فى اذان وازْدَدْ واذَكَر دالا بقى) وأصل - اذَّان اذْتَيْن بوزن افعل قلبت ياءه ألفاً وتاؤه دالا - وازداد - أصله ازْتَيْدَ - بزنة

افعل أعل بالقلب ألفاً ويبدال التاء دالا . واذكر أصله . اذ تكرر . ثم
اذذكر . ثم . اذكر وقد بينا لك أنه يجوز فيه مع ذلك . اذذكر . ثم
اذكر وهو قليل

٤ - الميم

من أحرف الإبدال التصرينى الميم . وقد جاء إبدالها من النون
والواو وجوباً ومن النون سماعاً

أما إبدالها من الواو وجوباً . ففي كلمة واحدة . وهى . الفهم .
إذا لم يصف . إذ أصله (فَوَّةٌ) بزنة قَوَز . بدليل تكسييره على
(أفواه) ثم حذفت لامه اعتباطاً . ثم أبدلوا من عينه الواو ميماً
لأنه حرف جلد يتحمل حركات الإعراب المختلفة وربما بقي الإبدال مع
الإضافة . كقوله صلى الله عليه وسلم (لخلاف فم الصائم أطيب عند الله
من ريح المسك)

وتبدل وجوباً . من النون الساكنة المتلوة بالباء نحو قوله تعالى (أن
بورك من فى النار) وقوله عز من قائل (إذ أنبعث أشقاها)

وقد جاء إبدال الميم من النون شنوداً . فى قول رؤبة

يا هالَ ذات المُنْطِقِ التَّمْنَامِ وَكَفَّكَ المُخَضَّبِ البَنَامِ

يريد البنان . وقد جاء عكسه . وهو إبدال الميم نونا . فقد قالوا
(أسود قاتن) يريدون (قاتم)

هـ - الهاء

من أحرف الإبدال الضرورى فى التصريف الهاء - وقد جاء إبدالها وجوباً من التاء فى الوقف على نحو نعمة ورحمة وفاطمة - وأما إبدالها السماعى فقد جاء من الهمزة نحو - هَرَدْتُ الشئ - فى أردته - وقد قدمنا ذلك فى المقدمة وقلنا هناك إن ابن مالك عدّها فى الإجمال ولم يفصلها وبيننا وجهه

تطبيقات على الباب الثانى

- (١) ما التغير الذى يعترى عين موازن (فُعَلَى) المعتل العين بالياء بين ذلك مع التعليل والتمثيل
- (٢) ما حكم الواو الواقعة فى الطرف بعد حركة وضح إجابتك بالتمثيل وعلل لما تقول
- (٣) متى تقلب الياء واو أعينا ولأما . بين ذلك يانا شافيا مع التمثيل لكل المواضع والتعليل
- (٤) متى تقلب الواو المتحركة ياء فى الحشوا ومتى يكفى لقلب الواو ياء كسر ما قبلها
- (٥) متى تقلب الواو عينا ياء - والياء عينا واو - مثل لكل ما تذكر
- (٦) بين سبويه والأخفش خلاف فى الياء الساكنة المضموم ما قبلها فى بعض المواضع - فما هى هذه المواضع وما هو الخلاف وما ثمرته

(٧) متى قلب لام اسم المفعول الموازن لمفعُول الواوِ اللام ياء -
بين ذلك مع التثيل لكل ما تذكر

(٨) متى قلب عين - فَعِلَ المكسور العين وأَفْعَلَ الأجوفين
ألفاً - ومتى تسلم - مثل وعلل

(٩) ما التغير الذى يعترى لام موازن (فُعُول) إذا كانت واوا
بين ذلك موضعا بالأمثلة

(١٠) متى قلب الواو الواقعة بعد ياء التصغير ياء - وجوبا
ومتى قلب إليها جوازا - مثل

(١١) ما التغير الذى يعترى لام (فُعَلَى) يضم الفاء المعتل اللام -
بين كل صورته مع التثيل والتعليل

(١٢) متى تسلم لام (فَعَلَى) بفتح الفاء الناقص - بين ذلك مع
التوضيح بالأمثلة

(١٣) بين سيبويه والمبرد خلاف فى إعلال موازن (فَعَلَان) بفتح
الفاء والعين الأجوف - فما هو - وما مستند كل

(١٤) ما الذى يكف اللام المعتلة المتحركة المفتوح ما قبلها عن
الإعلال - ولماذا - وضح إجابتك بالتثيل

(١٥) يقولون - إن الساكن يكف العين عن قلبها ألفاً - فإذا -
تصنع فى إعلال إقامة واستقامة ونحوهما

(١٦) متى قلب عين موازن (فَعَلَ) بكسر الفاء وفتح العين إذا
كانت واوا ياء - ومتى تسلم من القلب

(١٧) هات من (الرخاء) فعلا من باب عِلِم - وصفة - على وزن ،
فَعِيل .

ب - اجمع كلمة (صفة) على . أفعال . وفُعلُول . وكلمة (جَزَوْ) على أَفْعَلْ وَأَفْعِلَّةَ وِفْعَال وكلمة (بَهَو) على أفعال . وَأَفْعُلْ . وفُعلُول . وكلمة (شَلَوْ) على . أَفْعُلْ ، وَأَفْعَال . مع بيان الإعلال في كل صيغة

(١٨) جى . من (حنا) باسم على وزان . مَفْعُلةٌ مثلث العين . وباسم على وزان فَعْعِلة . واجمع الجمع الأقصى . مع بيان الإعلال وسيه في كل صيغة

(١٩) اجمع كلمتي (أمة . ودَلَوْ) على فِعال . أَفْعَلْ . وفُعلُول وَأَفْعِلَّة .

(٢٠) بين نوع الصفات الآتية من المشتقات مع ذكر مؤنث كل منها مع الضبط بالشكل وبيان الإعلال وسيه

مَرَّ غَيُور . مُولٍ . مِكرٌ . ولَهان . أعين . أول . مِلاه . آخر . أبين . شرّوان . رد . خير . اشتَر . أضيق . أشر . أعلم . أفلح . خشيان ، أورق ، أزرق ، مرتجى ، أقي ، أيل (الليل) قصر الأسنان أشيب . آدر . أغزى . أسمى

(٢١) هات . أسماء . الفاعل والمفعول والتفضيل . والمكان من الأفعال الآتية مع الشكل وبيان الإعلال

أسا . احتوى . أن . صاد . أبى . ألا . وأى . أرى . رأى . آد .

آب . آل . أيبس . آوى . أياس . غنى . صان

ثم جى . بأمر ما تحته خط منها مستدأ إلى ياء المخاطبة ونون النسوة مع

التأكيد والضبط ووزن كل فعل بعد الاستناد والتأكيد
(٢٢) ١- اذكر وزن (طوايا) جمع طَوِيَّة ، وجمع طاوية ، وبين
إعلاها على التقديرين .

ب - ما وزن (استكان) من سكن ومن كان وما إعلاها على كلا
الاحتمالين

ح - يجمع (ظبة) على . 'ظبي' ، وظبون ، وأظب ، وظلمات ، فما وزن
هذه الجموع وما إعلاها

(٢٣) جىء بوزن كل جمع من الجموع الآتية واذكر مفردة وزنه
أيضا ، مع بيان الإعلال في الجموع والمفردات وسببه

زوايا ، جنايا ، حور ، عين ، ثيرة ، آخاء ، أم ، غزوى ، ساسة
روى . قياس جمع قوس ، موامى ، أغص ، أوامش جمع ، واشية ،
هم ، دعاة ، ميامين ، أماني ، أرادب ، أرشية ، حيتان ، شهاوى ،
عوط ، جمع عاط ، جند جمع أجيد ، أسرياء

(٢٤) هات من السرو أفعالا من باب ، كرم ، وضرب وفرح ، ثم
جىء بمضارعها وصنع منه على مثال ، فعيل ، ثم أجمعه على ، أفعلاء ،
وفُعلاء وهات منه أيضا على مثال فعيلة . واجمه الجمع الأقصى . مع
بيان الإعلال وسببه في كل ما تصوغه

(٢٥) ١- الكلمة (ميناء) يحتمل أن تكون من ، ونى ، وأن تكون
من ، مان .

والكلمة (سيمى) يحتمل أن تكون من (الوسم) وأن تكون
من (السوم)

والكلمة (موسى) يحتمل أن تكون من (وصى) وأن تكون من (ماس)

والكلمة (موائد) يحتمل أن تكون جمع مَوْنِد وجمع مَاد وجمع مائدة .

والكلمة (آنام) يحتمل أن تكون جمع (إنى) أو (إنىو) وأن تكون جمع (نوى) فما وزن كل كلمة على كل احتمال فيها وما إعلالها كذلك .

(ب) اجمع (رَبْوَة) على (فَعَلَ) و(شَوَايَة) الجمع الأقصى مع بيان الإعلال في الجميع .

(ج) صغ من (الحَوَة) على مثال (إفْعَلْ) و (إفْعَالْ) مع بيان الإعلال .

(٢٦) فى الكلمات الآتية شذوذ صرفى فبينه واذكر قياسها .

(١) نُحُوٌّ جمع نحو - مصائر - سواسية - مقاتوة - ثيرة -
جياذ - صبية - نهوٌّ عن المنكر - عودَة - عوية - ضينون - رؤا -
مخفف رؤيا - عوط - جمع عائط - جود جمع أجود وجيداء حالت
عينه تحال - من الحول - حوكة خوة . جمعى . حانك وخائن
نوار مصدر نارت الظبية تنور - حوَل - جمع حيلة - ومصدر حال
مضوفه - نيسام - رجل عليان عسا عسيًا - مرضوة - معديتا -
ما أنت بالجافى ولا المجنى (جرام) جمع جريئة - مذرّوان - حلوى
مؤنث الأحلى بقوى - اسم من الإبقاء - طغنيا - اسم لولد البقرة
الوحشية ريتا - اسم للرائحة سغيا - اسم مكان اجتاروا بمعنى تجاوروا
اضطجع - افتعل - من ضجع -

(ب) صغ - من - ثنى - وعوى - اسما على مثال فَعَلَى بفتح الفاء
ومن - رمى ودعا - صفة على وزن فُعلى بضم الفاء - وصغ من دان

وزلف وصاد وكال وراش يربش على مثال اُفْعَلْ مع بيان الإعلال
وسيه .

بين مافي الكلمات الآتية من إعلال وسيه :
(٢٧) إِنْجَامٌ مِّنْدَعَةٌ . مَلَامَةٌ . شَرُوءٌ . تَرْيَاً . اِزْدِهَاءٌ . آبَاءٌ . أَلِيَّةٌ
حيوان . أَنَاثَى . مُرَى . اسم مفعول من أرى .

(٢٨) جِئَ . بِأَمْثَلَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا يُمَثِّلُ مَوْضِعاً مِنْ مَوَاضِعِ . قَلْبِ الْوَاوِ
يَاءٍ وَجَوْباً وَجَوَازاً . وَبِأَمْثَلَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا يُمَثِّلُ مَوْضِعاً مِنْ مَوَاضِعِ
قَلْبِ الْيَاءِ . وَوَاوٍ وَجَوْباً . وَبِأَمْثَلَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا يُمَثِّلُ مَوْضِعاً مِنْ مَوَاضِعِ
قَلْبِ الْأَلْفِ وَوَاوٍ يَاءٍ .

(٢٩) صَغٌ مِنْ . طَوًى . عَلَى زَنَةٍ . فَتَعْلَانُ وَقَعْلَى . ثُمَّ أَجْمَعُ
المصوغ على فَعَالٍ مع بيان الإعلال في كل ما تذكر .

الباب الثالث في الإعلال بالنقل

الإعلال بالنقل - معناه - كلمة محملة في الإعلال بالنقل تبين سيه .
شروطه . مواضعه .

معناه . هو نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله . والإعلال
بالنقل خاص بالأجوف من الأفعال والأسماء . فالنقل يكون على هذا
من العين المعتلة إلى الفاء . ولذلك لم ينقل في ظَيٍّ وَدَلُوْ لَّانَ
حرف العلة لام . ولا في جَدُولٍ . وَعَثِيرٍ . لَّانَ . حرف العلة
زائد . وقد قلنا : إنه خاص بالأجوف ، فلا يغرب عنك هذا ، ثم لا بد أن
يخطر ببالك سؤال الآن وهو ، إن تعريف الإعلال العام ، قد اشتمل على
أنواعه وليس منها الإعلال بالنقل

ونحن نجيبك . بأن الإعلال بالنقل جزء من الإعلال بالتسكين . لأن الإعلال بالتسكين معناه تسكين حرف العلة للتخفيف . وهذا التسكين . قد يكون ناشئاً من حذف حركة حرف العلة وطرحها خارج الكلمة . وقد يكون ناشئاً من نقل حركة حرف العلة إلى الساكن قبله . فيسكن هو . لأنه لاوسط بين الحركة والسكون . فالأول نحو . القاضى . ونحو . يدعو . ويرى .

فالياء والواو فى هذه الكلمات المرفوعة أو المجرورة . كان حقها أن تكون مضمومة أو مكسورة كالصحيح . لكن لما استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فى المثال الأول . والضمة على الياء والواو . فى المثالين الآخرين طرحت الضمة أو الكسرة فسكن حرف العلة .

ومثال النوع الثانى (وهو الذى سكن فيه حرف العلة لنقل حركته) الفعل يقول الذى أصله (يَقُولُ) بسكون القاف وضم الواو . نقلت حركة الواو . إلى الساكن قبلها . فسكنت الواو .

وهذا النوع من الإعلال بالتسكين . وهو الذى يعنونه . حين يقولون إعلال بالنقل . فهم يسمونه باسم سيبه . أعنى (إعلال بالتسكين سيبه النقل) .

كلمة بمحلة فى الإعلال بالنقل تبين

سيبه

ليس السر فى الإعلال بالنقل ثقل الحركة على حرف العلة . لأن حرف العلة إذا سكن ما قبله خف ثقله . ألا تراه يتحمل حركات الإعراب حيثئذ . وذلك نحو دَآوِرٍ . وَطَبِئِ . ويعامل معاملة الحرف

الصحيح في كثير من التصرفات . ولذلك يسمونه حرفاً يشبه الصحيح فلا يمكن بعد هذا أن يقال : إن سبب الإعلال بالنقل هو ثقل الحركة على الحرف العليل . ولكن السبب شيء آخر وهو . متابعة الفرع لأصله في الإعلال . والإعلال بالنقل لم يقع إلا في الفروع كما ستعرف بعد ذلك عند الحديث في مواضعه .

والفروع تتبع أصولها صحة وإعلالاً . فإذا وقعت الواو أو الياء عينا لفعل أو اسم وكانت متحركة وقبلها ساكن نظر . إلى أصل هذا الفعل أو ذاك الاسم . فإن كانت قد سبق إعلالها في هذا الأصل . أعلت في هذا الفرع أيضاً . وذلك بنقل حركتها إلى الساكن قبلها ثم قد يستتبع ذلك إعلال بالقلب . وقد يوقف عند نقل الحركة فيسكن الحرف العليل . وهذا إعلال بالتسكين . ويكفي متابعة الفرع لأصله . لأن المراد المتابعة في مطلق إعلال لا في نوع إعلال الأصل . لأن لكل كلمة ظروفها . أما إذا لم تكن الواو أو الياء قد أعلت في الأصل فإنها لا تعل في الفرع أيضاً بل تظل بحركتها لأننا كما قلنا لك إن النقل لمتابعة الفرع لأصله ، لا للثقل

وقد قلنا غير مرة في هذا الكتاب إن الأصل في الإعلال الأفعال وإن أول الأفعال الثلاثي المجرد فيكون أصل الإعلال الفعل الثلاثي وإنما يعمل غيره بالمثل عليه . لأنه فرعه .

فيحمل عليه الفعل الماضي المزيد فيه . ويحمل مضارع كل فعل على فعله الماضي . ويحمل ما يتصل بالفعل على الفعل الذي اتصل به .

وسنضرب لك الأمثال التي تقنعك بهذه التبعية .

أولاً - الماضي المزيد فيه يحمل على مجردة إعلالاً وصحة . بشرط

يكون حرف العلة في الفرع أعنى في المزيد فيه واقعا بعد الحرف
الذى كان قبله في مجرده ، وأن يكون حرف العلة مفتوحا فإذا تم له
هذا حمل على أصله في الإعلال فنحو قال إذا بنيت منه : أَفْعَلْ
وَاسْتَفْعَلْ . قلت : أقال . واستقال . والأصل طبعا أقنول .

كأكرم . واستَقَوَلَ . كاستغفر . ولما أعلت الواو في الأصل . وهو
قال واستكملت شرطها في الفرع لأنها وقعت بعد القاف التي
كانت قبلها في قال الأصل . وأيضا هي مفتوحة . لما كانت كذلك أعلت
في الفرعين بنقل حركتها إلى الساكن قبلها وتبع ذلك قلبها ألفا
لتجانس الواو مع الحركة التي هي الفتحة ولو بنيت من قال فاعل
وفَعَلَ بتشديد العين ، قلت ، قَاوَلَ ، وقَوَلَ ، دوو لإعلال
لأن الحرف الذى قبل الواو ، فى هذين ، ليس هو الذى كان قبلها
فى الأصل

وإذا بنيت من ، عَوَرَ ، أَفْعَلَ ، وَاسْتَفْعَلَ ، قلت ، أَعَوَرَ ،
وَاسْتَعَوَرَ وأبقيت الواو سليمة بحركتها وسكون ما قبلها فى هذين
الفرعين . لأنها كما ترى لم تزل فى الأصل وهو (عَوَرَ)

ويعل مضارع الماضى المعلن تبعاله . لأن الماضى أصل ، والمضارع فرع
فمضارع قال وباع يقول ويبيع ، والأصل يَقُولُ ، كينصر
ويبيع كيضرب ، بضم الواو ، وكسر الياء ، نقلت حركة حرف العلة إلى
الساكن قبله ، فسكن حرف العلة

ومضارع ، أقام ، واستقام . يُقِيمُ ، ويستقيم ، والأصل
يَقُومُ ، كَيُكْرِمُ ، وَيَسْتَقُومُ ، كَيَسْتَغْفِرُ ، نقلت حركة الواو
فيهما إلى الساكن قبلها ثم قلبت الواو ياء ، لسكونها إثر كسر ، وهكذا

كل مضارع أعل ماضيه لا بد أن يعمل لأنه فرعه ، والامر أيضا تابع للمضارع لأنه مقطوع منه ، فأمر قال وأقال واستقال هو : قل وأقل ، واستقل ، والأصل ، أقول ، مثل ، انصر ، أعل بنقل حركة الواو إلى الساكن قبلها ، ثم استغنى عن همزة الوصل لتحرك ما بعدها ثم حذفت الواو للساكنين سكونها وسكون اللام للأمر وأقل أصله أقول نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قلبت ياء لتناسب الكسرة قبلها ثم حذفت الياء للساكنين . واستقل أصله استقول نقل وقلب وحذف . وكذلك يعمل بالحل على الفعل لأنه فرعه اسم الفاعل واسم المفعول ، ألت تقول ، قائل وتقول مقول واسم المفعول أصله مقول كضروب ثم نقل وحذف كما سيشرح لك ، لانتا هنا نريد أن نبين لك أن الإعلال بالنقل سببه متابعة الفروع للأصول ، لا الثقل وأظنك بعد هذا قد اقتنعت بصحة ما قلناه وليتضح لك الأمر أكثر سنعرض عليك فعلا صح ونعرض عليك مضارعه وبقيّة فروعه كما صنعنا في الملل ليتأكد لك ما قلناه

نُخذ مثلا الفعل - صيد - مضارعه يصيد وأفعل منه أصيد ومضارعه يُصيدُ واستفعل منه استَصِيدَ ومضارعه يستَصِيدُ واسم الفاعل من صيد صايد والمفعول مصيد فانت ترى أن الياء لم يتناولها لإعلال في هذه الفروع كلها لأنها سلت في الأصل وهو الماضي الثلاثي

فالمقصود - أن الإعلال يسرى من الأفعال إلى الأسماء المتصلة بها وسأعود بك الآن إلى كتابنا المقرر لأعرض عليك شرحه للإعلال بالنقل - وسترى أن ما قدمته في هذا الإجمال سيعينك على فهم الإعلال بالنقل تماما قدمنا لك تعريف هذا النوع من الإعلال - وأنه خاص بعين الأجوف

ولا يجرى في غيرها

(طريقته) أولاً تنقل حركة حرف العلة إلى الساكن قبله - ثم تنظر.
فإن كان حرف العلة مناسباً للحركة - كأن يكون واوا - والحركة ضمة
أو ياء - والحركة كسرة - اكتفيت بهذا القدر وكففت يدك - نحو
يقول - ويبيع - فإنك بعد النقل - تجد أن الضمة بعدها واو والكسرة
بعدها ياء

أما إذا لم يكن حرف العلة مجانساً للحركة بعد النقل - فيجب عمل آخر
بعده - وهو قلب حرف العلة إلى حرف يجانس الحركة - وذلك بأن
تكون الحركة فتحة وحرف العلة واوا أو ياء فيجب قلبه حيثند ألفاً
ليجانس الفتحة وذلك - نحو أقام وأبان - أصلهما أقوم وأبين
بوزن أكرم - نقلت فتحة كل من الواو والياء إلى الساكن قبله - فصارتا
(أقوم) و (أبين) فالياء والواو هنا قبلهما فتحة وهما لا يناسبانها
فلا بد أن يقلبا ألفين لتحصلي المناسبة - أو أن تكون الحركة كسرة
وحرف العلة واوا - نحو - يُقيم - أصله - يُقوم - نقلت حركة الواو إلى
الساكن فصار - يُقوم - الحركة كسرة وحرف العلة واو كما ترى -
فلا بد من قلبه ياء للمجانسة - وإنما يغير الحرف العليل بحيث يجانس الحركة
المنقولة ولم تغير الحركة له - لأن الحركة المنقولة حركة العين - وهي أعز
حركة في الأفعال - لأنها هي التي تميز أبوابها - إذ لا فارق في الفعل - بين
حركة الفاء - لأن الفاء في جميع الثلاثى مفتوحة - ولكن العين تفتح
فتحى - بلون من الأفعال - وتكسر فتحى - بلون آخر - وتضم فتحى -
بثالث - وهذا هو الذي دعاهم حين أرادوا تسكين العين إلى نقل حركتها إلى
الفاء للاحتفاظ بها

ثم اعلم أن الحركة المنقولة - إن كانت فتحة - كان لابد من أن

يُتَّبَعُ النُّقْلُ بِقَلْبٍ - وإن كانت كسرة فقد يُتَّبَعُ النُّقْلُ بِقَلْبٍ وَقَدْ لَا يَتَّبَعُ - وإن كانت ضمة فلا يتبع بقلب أصلاً عند سيويه والخليل وجمهرة العلماء . لأنهم إن كانت منقولة عن ياء يكسرونها لمناسبة الياء - كما تقدم لك - في مباحث قلب الياء واوا

وعند الأخفش قد تتبع بقلب كأن تكون الضمة منقولة عن ياء فإنه يقلب الياء واوا - وسيتضح لك ذلك في تفصيل مواضع هذا النوع من الإعلال إن شاء الله - ولهذا النقل شروط - إذا تحققت وجب النقل - وإذا فقد أحدها امتنع .

شروط النقل

لابد من تحقق شروط أربعة في الكلمة التي عينها حرف علة متحرك قبله ساكن - حتى يجري فيها الإعلال بالنقل .

(الشرط الأول) أن يكون الساكن الذي قبل حرف العلة صحيحاً فإن كان معتلاً نحو قاوم وعوق وبين امتنع النقل - إذ لا معنى لأن تنقل من عليل إلى عليل .

وهذا الشرط - في مقابلة قولنا في الإجمال السابق - أن يكون الحرف الذي قبل حرف العلة في الفرع هو الذي كان قبله في الأصل - لأنه لابد أن يكون صحيحاً - ضرورة أن العين قد أعلت في الأصل أي (الثلاثي) وهي لا تعل والفاء قبلها علية أصلاً .

وهنا - اعتبر أبو الحسن الأشموني في حديثه عن الساكن المعتل الهمزة من حروف العلة - وبني على ذلك أنه لا ينقل إليها لأنها ساكن معتل - ومثل لذلك بكلمة - يَأْسُ مضارع يَأْسُ فقال: لم تنقل حركة الياء في يَأْسُ إلى الساكن قبلها - لأنه ساكن معتل - وأقول:

ليس الأمر كما فهم أبو الحسن - لأنهم نقلوا إلى الهمزة في أمثلة كثيرة مما يدل أنها من الحروف الصحيحة ومن ذلك - آل يؤول وآض يَئِضُ وآب يؤوب وآمت المرأة يتم - فالمضارعات المذكورة نقلت فيها حركة حرف العلة إلى الساكن قبله - وهو همزة كما ترى - ولورحت استقصى لك النقل إلى الهمزة لغاتى الاستقصاء - بقى أن نجيب على الكلمة التى استدل بها أبو الحسن وهى (يَإِيسُ) والجواب عنها - أنها لم تعل بالنقل لأنها لم تعل فى أصله وهو - أيس - وأيضاً فالياء ليست عيناً بل هى فاء لأن وزنها (عَقل) لأنها من اليأس - فالمضارع يعقل - والنقل لا يكون إلا من العين إلى الفاء .

(الشرط الثانى) ألا تكون الكلمة التى عينها حرف علة متحرك ساكن ماقبله - فعل تعجب - فإن كانت فعل تعجب امتنع النقل - وذلك نحو ما أقوم وأبين محمداً - وأقوم بمحمد وأبين به - وذلك للمحافظة على الصيغة - ولأن التعجب صير الفعل جامداً - فلا يتصرف إلى مضارع وأمر وغيرهما - فأرادوا - ألا يتصرفوا فيه بتغيير فى لفظه أيضاً فلم يعلوه - لأن الإعلال نوع من التصرف - ولأنه أشبه أفعال التفضيل فى الوزن والمزية - لأن كلا منها يدل على زيادة - وستعرف قريباً أن أفعال التفضيل لا يعل حملوا - فعل التعجب عليه فى عدم الإعلال والمشابهة بين التعجب والتفضيل فى اللفظ ظاهرة فى صيغة أفعال وأما صيغة (أفعَلْ به) فحملت على صيغة التعجب الأولى - على أن بعض الصرفين يميز فى هذه الصيغة الإعلال - فيقول - فى (أقوم به) (أقم به) أى - ينقل حركة الواو إلى الساكن قبلها وبقلبها ياء - ويحذفها للساكنين وهو مذهب غير خلىق بالنظر .

(الشرط الثالث) ألا تكون الكلمة التى سيجرى فيها هذا الإعلال

(مضعفة اللام) فإن كانت مضعفة اللام امتنع النقل نحو ابْيَضَ
واسْوَدَّ وأصْبَدَّ وَاغْوَرَّ الجميع بزنة — افْعَلْ — بكسر الهمزة
وسكون الفاء وفتح العين وشد اللام — ونحو ابْيَاضَ واسْوَادَ —
بزنة — أفعال — وذلك لأن هذين البناءين لم يعمل ثلاثيهما حتى يعمل المزيد
تبعاً له كما قررنا في الإجمال السابق — ألا ترى أن ثلاثيهما — يَبْضُ
وَعَوْرَ وَسَوَدَّ وَصِيدَ دون إعلال فكيف يعمل الفرع مع صحة الأصل

وقد قال أبو الحسن في تعليل هذا الشرط إن إعلال هاتين الصيغتين
يلبس بناء بيناء وذلك لأن (أَبْيَضَ) إذا أعلت بنقل حركة الياء إلى
ما قبلها استغنى عن همزة الوصل لتحرك ما بعدها — ثم تقلب الياء ألفاً
كالقواعد — فتصير الكلمة (باضَ) فتلتبس — بِفَاعِلَ — بفتح العين
من (البضاضة) وهى نعمة البشرة — فذلك هو السر فى عدم إعلال
مضعف اللام — وقد أبنا لك السر الصحيح المعقول — وهو صحة المجرد .
(الشرط الرابع) ألا تكون اللام حرف علة — فإن كانت حرف علة —
امتنع النقل — وذلك لأنك لو أعللت مع هذا للزم الجمع بين إعلالين
متجاورين وهذا محذور — كما كررناه مراراً .

ومأخذ هذا الشرط من الإجمال السابق — قولنا : أن تكون العين قد
أعلت فى الأصل — وعين الثلاثى المجرد لا تقلب ألفاً ما دامت اللام حرف
علة — فتلا أهْوَى — لم تنقل فيه حركة العين لأن لامة حرف علة ومن
شروط النقل صحة اللام — وتستطيع أن تقول فى تعلل ذلك على وفق
الإجمال السابق — إن عدم الإعلال فى أهْوَى — لعدم الإعلال فى
أصله وهو (هوى) حيث لم تقلب عينه ألفاً .

وقد انتهت إلى هنا الشروط التى جاءوا بها للإعلال بالنقل وقد أشار

إليها ابن مالك في الألفية بقوله :

لسا كن صح اقل التحريك من ذى لين آت عين فعل كآبن
ما لم يكن فعل تعجب ولا كايض أو أهوى بلا عللا

فأنت ترى أن ابن مالك أشار إلى الشروط الأربعة التي قدمناها لك ومثل للذي استوفى الشروط بقوله (أَيْنَ) أسر ماضيه أبان فيكون أصله أَيْنَ - مثل أكرم نقلت حركة الياء إلى الباء الموحدة فالتقى سا كنان - العين لأنها صارت سا كنة - واللام لبناء الأمر حذفت العين للسا كنين - فصار (أَيْنَ) بزنة (أَفْلَ) هذا

وسأعرض عليك الآن - فعلا استوفى الشروط الأربعة ومع ذلك لم يعمل لا بنقل ولا بغيره - لتعلم أن الإجمال السابق أو في من هذا التفصيل وهاك الفعل .

أَصِيدَ وَأَعْوَرَ - يُصْنِدُ وَيُعْوِرُ - ولا يجوز أن تتناول هذه الكلمات بتغيير مع أن الساكن السابق صحيح وليست أفعال تعجب ولا مضعفة اللام ، ولا معتلتها - فهي إذن ترد على هذه الشروط أما القاعدة العامة التي عرضنا لها في الإجمال السابق فإن هذه الأفعال لا ترد عليها - لأن أصلها وهو صَيِدَ - وَعَوَرَ - لم يعمل وقد عرفناك أن السبب في الإعلال بالنقل هو متابعة الفرع لأصله في الإعلال .

وزاد في التسهيل شرطاً خامساً للنقل - لينخرج به ما قدمناه من كلمات - وهو .

ألا يكون النقل في فعل موافق في المعنى لفعل آخر لم يعمل وكذا فيما تصرف منه وعلى هذا يكون أصيد وما معها - لم تعمل لأنها من صَيِدَ

الذى بمعنى أصيدَ . وهو لا إعلال فيه كما ترى - وَيَجْتَرُونَ لم يعمل لأنه
بمعنى يتجارون الذى لم يعمل .

مواضع الإعلال بالنقل

ينحصر هذا النوع من الإعلال فى أربعة مواضع

الموضع الأول

الفعل الأجوف . ماضياً ومضارعاً وأمرأ . فكل واحد من الثلاثة
جاء فيه الإعلال بالنقل .

أما الماضى فقد جاء النقل فيه فى صيغتين اثنتين لاغير — وهما من
المزيد فيه والصيغتان هما - أفعَل واستفعل - نحو أقام وأبان وأصلهما
أقوم وأبين — كما كرم — نقلت حركة حرف العلة إلى الساكن
الصحيح قبله — ثم تحرك حرف العلة بحسب الأصل وانفتح
ماقبله بحسب الآن فقلب ألفاً . أعنى قلب للتجانس

ونحو — استقام واستبان — وأصلهما استقوم واستين . كاستغفر
نقلت حركة الحرف الغل إلى الساكن الصحيح قبله — ثم قلب
ألفاً كما عرفت .

وليس فى صيغ الماضى كلها بعد هاتين الصيغتين صيغة تعل بالنقل
وبلاحظ أيضاً أن النقل فيه لا بد أن يتبعه قلب — ضرورة أن المنقول
فيه دائماً يكون فتحة .

وقد قدمنا أن المنقول إذ كان فتحة تبعه قلب الواو والياء ألفين

ولافرق في الصيغتين المذكورتين بين أن تكونا مبينتين للفاعل أو مبينتين للفعول غاية الأمر أن المبني للفعول بعد نقل الحركة من العين تقلب واوه ياء لكسر ما قبلها وتسلم الياء .

أما الإعلال بالنقل في المضارع فيكون فيما يأتي :

(١) كل ماضٍ أعل بالنقل يعل مضارعه بالنقل أيضاً. لأن المضارع يعل بالحل على ماضيه .

وقد قدمنا لك أن الماضي يعل منه صيغتان - وهما أفْعَلْ وأُسْتَفْعَلْ - فيكون مضارع هاتين الصيغتين يعل بالنقل أيضاً نحو (يُقِيمُ وَيُسَيِّمُ) مضارعه أقيم وأبأن ونحو يَسْتَقِيمُ وَيَسْتَيِّمُ والاصل فيها (يَقُومُ وَيُسَيِّمُ وَيَسْتَقُومُ وَيَسْتَيِّمُ) نقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله ، وفي اليائي العين لا عمل فيه بعد ذلك لأن الحركة كسرة وحرف العلة ياء . فالمناسبة بينهما موجودة أما في الواوي فلا بد من عمل آخر وهو قلب الواو ياء لتجانس الكسرة كما هي قواعد النقل

(٢) ويعل بالنقل أيضاً مضارع الثلاثي الأجوف كله نحو - يقول مضارع قال ويكيل مضارع كال ويخاف مضارع خاف . والاصل في الجميع يَقُولُ وَيَكِيلُ وَيَخَوْفُ . نقلت حركة حرف العلة في الكل إلى الساكن الصحيح قبله ثم اكتفى بهذا في الأول لأن الحركة ضمة والعليل واو وفي الثاني كذلك لأن الحركة كسرة والعليل ياء

أما الثالث فلعدم التجانس بين الحركة وحرف العلة فزيد فيه على النقل قلب الواو ألفاً للتجانس ، ويمكننا أن نحصر لك صيغ المضارع التي يجرى فيها هذا الإعلال كما صنعنا ذلك في الماضي فنقول :

صيغ المضارع التي تعل بالنقل

يجرى النقل في مضارع الثلاثي الأجوف ومضارع صيقتي أفعل واستفعل . وليس في صيغ المضارع ما يعل بالنقل سوى ما قدمنا ولا فرق بين معلومه ومجهوله .

أما الأمر فهو فرع على المضارع ومقتطع منه فكل مضارع أعل بالنقل أعلى أمره أيضاً وعلى وفقه تماماً مع ملاحظة المضارع المجزوم وذلك من ناحية حذف حرف العلة بعد النقل أو بعد النقل والقلب أو بقاءه حسب ما تقتضيه الصيغة

فالمقصود أن الصيغ التي أعلت بالنقل في المضارع هي التي تعل في الأمر . وليس للأمر صيغ أخرى تعل سوى هذه . والأمثلة لا تنحى عليك وقد شذت عدة أفعال جاءت غير معلقة مع استحالتها لجميع الشروط وهي أعنول (كثرت عياله أو رفع صوته بالبكاء) وأغيلت المرأة واستخوذ (استولى وغلب) وأجود (أجود الشيء جعله جيداً) وأطول ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة

صَدَدْتُ فَأَطَوَّلْتُ الصَّدُودَ قَلَمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ
وَاسْتَرْوَحَ (شم الريح) وَأَطْيَبَ (وجد الشيء طيباً) أَخْيَاكَ
الْأَسَاءَ وَأَغَيَمْتَ (صارت ذات غيم) وَاسْتَنَوَقَ الْجَمَلُ ، وَاسْتَشْيَسْتَ
الشَّاةَ ، فهذه الأفعال كما ترى استوفت جميع شروط النقل ولكنها سمعت
كما رأيتها غير معلقة ، وأبو زيد جوز تصحيح باب الإفعال والاستفعال
مطلقاً قياساً إذا لم يكن لها فعل ثلاثي

وأما النحويون فيرونها شاذة ، قال سيويه سمعنا جميع الشواذ المذكورة
معلقة أيضاً على القياس ، إلا استخوذ ، واستروح الريح ، وأغيلت

قال : ولا منع من إعلالها وإن لم يسمع . لأن الإعلال هو الكثير المطرد
وإنما لم تل هذه الأفعال للدلالة على أن الإعلال في مثلها غير أصل بل
هو بالحمل على ما أعل . وذهب في التسهيل إلى رأى آخر في هذه الأفعال
وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه

وأراد بذلك نحو استنوق الجمل واستتست الشاة

والشدوذ في هذه الأفعال يتبعه أن تشذ في مضارعها وأمرها ومصدرها
فتقول مثلا في استحوذ : يستحوذ واستحوذ واستحوذ
دون نقل في الجميع . لأن الماضي لم يعل وهو أصل المضارع والأمر
والمصدر في الإعلال . فإذا صح ولو شذوذاً صحّت هي أيضاً وإذا أعل
أعلت هي أيضاً تبعاً له

الموضع الثاني من مواضع الإعلال

بالنقل

الاسم الموافق للمضارع في عدد حروفه وحركاته يشارك الفعل في
وجوب الإعلال بالنقل بشرط أن تكون فيه علامة تميزه عن الفعل
المضارع وهذا الاسم نوعان

أحدهما ما شابه المضارع في وزنه وخالفه في زيادته ، والمراد
بالموافقة في الوزن . الموافقة في الحركات والسكنات وعدد الحروف بقطع
النظر عن الأصالة والزيادة . والمراد بالخلاف في الزيادة أن تكون الزيادة في
مكان الزيادة ولكن لا تكون مما تزداد في أول المضارع (أعني ليست من
حروف المضارعة) وإنما شرطنا الموافقة في الوزن ليكون هناك مشابهة

بين الاسم والفعل تصحيح حمله عليه ، لأن الفعل هو صاحب الإعلال .
فلا بد لإعلال الاسم أن يمت إليه بصلة . وشرطنا المخالفة في الزيادة لأنه
لو أعل والمفروض أنه مشابه للفعل في الوزن . وكانت الزيادة غير مختلفة
لاشبه الاسم بالفعل لأنه حينئذ يكون على صورته من كل وجه .
فأرادوا أن يكون هناك بعد الإعلال وسم يمتاز به عن الفعل ولا يجوز
أن تقول : إن الاسم يمتاز بشيء آخر مثل تنوينه . لأننا نحبب بأن الزيادة
متى كانت مثل زيادة المضارع امتنع صرفه لوزن الفعل كما هو معروف
في باب ما لا ينصرف

وأمثلة هذا النوع من الأسماء مقام ومطار وأصلهما مَقْوَمَ
ومَطِيرَ . فهما اسمان بزنة يعلم ويفهم . فهما إذن يشابهان المضارع في
الوزن وفي أولهما ميم زائدة وهي لا تزداد أولا في الأفعال المضارعية
فلهذا أعلا بالنقل وتبعه القلب ألفا

وكذلك كل اسم يزن مَفْعَلا بفتح الميم وسكون الفاء والعين محركة
بأى حركة كانت . فإنه يوافق في الوزن يظرف ويعلم ويضرب . والميم
في أوله لا تزداد في الأفعال فيعمل بالنقل حملا على الفعل وقد يتبعه
قلب وقد لا يتبعه حسب الظروف وقد عرفت القاعدة في أول النقل

وأمثلة ذلك مشورة ، ومثوبة والأصل مَشَوْرَة ومَثَوْبَة بضم الواو
فيهما وسكون ما قبلها نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ونحو
مَسِيل ومَصِير . أصلهما مَسِيل ومَصِير ياء مكسورة ساكن ما قبلها
فيهما . نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها ونحو مقام ومطار .
المتقدمين .

وكذلك من هذا النوع 'مَفْعَل بضم الميم وسكون الفاء مع فتح العين أو كسرهما لأنه يشبه المضارع وزنا فهو مثل 'يَكْرِمُ' المبنى للمجهول 'ويَكْرِمُ' المبنى للفاعل وذلك نحو 'مقام ومقيم' اسمي مفعول وفاعل . والأصل فيهما 'مَقَوْمٌ' و'مُقَوْمٌ' نقلت فيهما وقلبت في الأول ألفا للفتحة وفي الثاني ياء للكسرة وتستطيع أن تقول : يدخل في هذا القسم من الأسماء أسماء الزمان والمكان والمصدر الميمي من الثلاثي وغيره واسما الفاعل والمفعول من غير الثلاثي وكل هذا يعمل بالنقل لأنه أشبه المضارع وزنا وخالفه زيادة وقد يتبع النقل قلب وقد لا يتبعه على وفق ما عرفت في قانون النقل في أول الباب

وإذا بنيت من (العيش) على مثال مفعلة بفتح الميم وسكون الفاء وتثنية العين . قلت في المفتوح : 'مَعَاشَةٌ' بالإجماع والأصل 'مَعِيشَةٌ' بفتح الياء . نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم قلبت الفاء - وقلت في المكسورة 'مَعِيشَةٌ' بالإجماع أيضا . والأصل 'مَعِيشَةٌ' نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها ولا شيء بعد هذا لمناسبة الياء للكسرة . وقلت في المضموم عند سيويه ومن معه 'مَعِيشَةٌ' أيضا كما قلت في المكسورة والأصل ('مَعِيشَةٌ') نقلت حركة الياء وهي الضمة إلى الساكن قبلها فصارت 'مَعِيشَةٌ' قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء فصارت ('مَعِيشَةٌ') والاختفاء بعد نقل الحركة يقلب الياء واوا تلبية للضمة كما هو مذهبه . وقد فصلناه ومذهب سيويه في الباب الثاني (في قلب الياء واوا) فأرجع إليه إن شئت فتصير عنده 'مَعُوشَةٌ' :

والمبنى على صورة مفعلة المذكور بأي حركة كانت عنها مشبه للمضارع

فى جميع صورته وزنا، فالمتوح كيتعلم والمكسور كيتضرب والمضموم
كيتظرف . وفى ثلاثتها الوسم الذى يميزها عن الفعل هو زيادة الميم
التي لا تزداد فى أول الأفعال .

وبما أسلفناه لك فى هذا الموضع تعلم أن (مرّيم ومَدَيْن
ومَزِيد) وأمثالها من كل ما هو على وزنها ونظامها شاذ لأن القياس
إعلاله لاستكمال شروط الإعلال. فكان الواجب أن يقال (مَرَام ومَدان
ومزاد) بالنقل والقلب لأنها بزنة (مفعَل)

والمبرد يرى أن تصحيحها هو القياس . لأنه يشترط فى إعلال الاسم
الاجوف الذى من هذا النوع فوق الشروط المتقدمة أن يكون
(مفعَل) مصدرا جاريا على الفعل أو اسم زمال أو مكان للفعل
أما ما صيغ منها وجعل اسما لا يراد به الحدث ولا الزمان والمكان
فلا يجوز إعلاله . لأنه حيثئذ يبعد عن الفعل الذى يعمل بالحمل عليه
(ومريم ومدين ومزيد) أعلام فلا يجوز أن تعل

وبعض الصرفيين حاولوا إخراج مثل هذا من الشذوذ بوجه آخر. فزعم
أنها تزن فَمَلَل لَمَفْعَل . يريدون أن الياء ليست عينا والإعلال بالنقل
خاص بالاجوف ، وليس بشئ. لأن الرباعى بالاستقراء لا يكون أحد
أصوله حرف علة إلا مضعف الرباعى فقط نحو (يُؤَيُّو . وعَوِى)
وقيل أنها بزنة فَعِيل ولكن هذا الوزن لم يثبت فى الأوزان الاسمية .

وثانى النوعين ما وافق المضارع فى زيادته وخالفه فى وزنه. ولم نعث على مثال
لهذا النوع نطق به العرب . ولكن القياس يقتضى أن مثل ذلك من حقه
أن يحمل على الفعل فيعمل وقد فرضوا له مثالا وهو أن تأخذ من البيع

والقول على مثال (تخيل) بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (ويطلق على شعر وجه الأديم ووسخه وقشره) فإنك تقول فيهما : **تَقِيلُ** وَتَبْيَعُ بكسرتين فيهما والأصل **تَقُولُ** وَتَبْيَعُ نقلت حركة حرف العلة فيهما إلى الساكن الصحيح قبله وكفى في الثاني . وأما الأول فقد قلبت فيه الواو ياء لتناسب الكسرة كما عرفت في قواعد النقل فصارت الكلمتان كما قدمناهما

وإذا بليت من (البيع) اسماعلى مثال (تَرْتَبُ) وهو الشيء (الثابت) قالت على مذهب سيبويه والخليل **تَبْيَعُ** بضم فكسر وعند الأخفش (**تُبُوعٌ**) بضمين ، فكلاهما نقل ضمة الياء إلى الباء الموحدة الساكنة وهنا سيبويه كسر المضموم قبل الياء كذهبه . والأخفش قلب الياء واوا للضم كذهبه .

والذى امتاز به هذا النوع عن الفعل هو انه على وزن خاص بالاسماء وليس له وجود فى الأفعال لأن **تَفْعُلًا** بضم التاء والعين أو **كسر الفاء** والعين لا يكون فى الفعل ولذلك **أَعْلُ** . أما الاسم الذى يشبه المضارع فى وزنه وزيادته أو يخالفه فيهما معا فإنه يجب تصحيحه .

فالذى أشبهه فيهما نحو أبيض وأَسْوَدَ ونحو أقومُ منه وأَبَيَّنُ أعنى موازن **أَفْعَلَ** صفة للتفضيل أو لغيره . فإن ذلك يشبه المضارع فى التاحيتين . أما الوزن فهو مثل أعلم مضارع عِلِمَ : وأما الزيادة فلأن فى أوله الهمزة وهى مما يكون فى أول المضارع

وهذا النوع كما قلنا واجب التصحيح لأنه لو **أَعْلُ** للتبس بنظيره من الأفعال حيث لا وسم يميزه عنها . وصرفه ممنوع لشبهه بالفعل كما قلنا فلا يخطرُ بيالك أنه يميز الاسم ويزيل الاشتباه وأما نحو يزيد علما - فنقول إلى العلية. بعد أن **أَعْلُ** لأنه منقول من الفعل المضارع .

والاسم الذى خالف المضارع فيهما نحو غَيِّطَ بكسر أوله وسكون
 ثانيه . وكون هذا مثالا لهذا النوع هو الظاهر وهو أيضا الذى مثل به لهذا النوع
 كل من العلامة الرضى فى شرحه للشافية والعلامة ابن يعيش فى شرحه للمفصل
 وقال ابن مالك وابنه : إن حقَّ غَيِّطَ (الذى ذكرناه) ونحوه من
 مثل مَقُولَ أن يعل . لأن زيادته وهى الميم خاصة بالأسماء . وهو مشبه
 للفعل فى الوزن فى نحو (تَعْلَمُ) بكسر حرف المضارعة فى لغة قوم
 .- كنهه صحح مع هذا حملا على غَيِّطَ لأنه يشبهه لفظا . إذ لافرق
 بينهما إلا الألف . ومعنى لأن معناه واحد . ولو صح ما قالا للزم
 ألا يعل بمائل (تَحْمِلُ) لأنه حينئذ يشبه المضارع فى زيادته
 ووزنه . والاسم الذى يشبه المضارع فيهما لا يعل كما قلنا خشية الإلباس
 مع الاتفاق على إعلاله

ثم لو سلم ما قالا لا يلزم الجميع وإنما يلزم من يكسرون حرف
 المضارعة فقط

وإنما صححوا الاسم المخالف فيهما لأنه لا وجه لمله على الفعل
 الذى هو الأصل فى الإعلال إذ ليس بينهما جهة جامعة . قال ابن مالك
 فى هذا :

وَمِثْلُ فَعَلَ فى ذَا الإِعْلَالِ اسْمٌ ضَاهِىٌّ مُضَارِعًا وَفِيهِ وَاسْمٌ
 وَمِثْلُ صَحَّحَ كَالْمِفْعَالِ

الموضع الثالث من مواضع

النقل

هذا الموضع يتعلق بصيغتي (إفعال واستفعال) المعتلتي العين
 أعنى مصدرى أفعَل واستفعل الأجوفين

وذلك أن حق مصدرى هذين الفعلين أن يكونا على مثالي . إفعال واستفعال
على غرار نظائرها من الصحيح من إ كرام واستغفار مصدرى أ كرم
واستغفر ، لكن اعتلال عنيهما غيرهما حتى بدوا في صورة أخرى كما
سترى في الأمثلة - أقام واستقام واستبان - مصادرهما إقامة وإبانة
واستقامة واستبانة .

ولا بد أن يكون أصلها بالقياس على نظائرها من الصحيح إقواماً
وإيباناً واستقواماً واستيباناً ، ثم لشدة صلة هذين المصدرين بفعليهما
حملا عليهما صحة وإعلالا

وحيث إن عين هذين المصدرين قد أعلت في الأصل وهو أقام
واستقام وأبان واستبان كان لا بد أن تعل في المنصدر أيضا . لأنه فرع
فعله في الإعلال . ولهذا نقلت حركة عين المصدر إلى الساكن الصحيح
قبلها فسكنت العين كما سكنت في الأصل الذي هو الفعل . ولأن الحركة
المنقولة في جميعها فتحة والعين واو ياء كان لا بد من قلب العين واوية
أو يائية ألفاً كقواعد النقل ، وحيث يلقى ساكنان الألف المنقلبة
عن العين وألف الإفعال والاستفعال ، والتخلص منهما يقتضى حذف واحدة
منهما . فحذفت وعوضت عنها التاء في الطرف

واختلف النحويون في أيتهما المحذوفة . فذهب سيبويه وجمهرة البصريين
إلى أن المحذوفة الأخيرة لزيادتها وقربها من الطرف الذي يكثُر فيه
التغير والحذف

وذهب الاخفش إلى أن المحذوفة الألف المنقلبة عن العين ، لأن
الأصل في التخلص من الساكنين حذف الأول منهما إذا كان مدا كالذى في
مسألتنا ، ولأن الألف في (إفعال واستفعال) علامة المصدر فينبغي المحافظة
عليها وهو الأقيس لأنه متمش مع قواعد التخلص من الساكنين التي

يقرها سيويه ومن معه من البصريين

وسيويه لم يخالف هذه القاعدة في التخلص من الساكنين إلا هنا
أى فى مصدرى أفعّل واستفعل وفى الموضع الآتى بعد هذا ، أعنى اسم
المفعول كما سنشرحه إن شاء الله ، وابن مالك مع سيويه فى هذا المحذوف
وسترى عبارته

وبعد حذف الألف سواء أ كانت الأولى أم الثانية فصورة المصدر
اللفظية تكون واحدة وهى : إقامة وإبانة واستقامة واستبانة
ولكنها مختلفة وزناً فهى عند سيويه (إِقَامَةٌ - وَاسْتِقَامَةٌ) وعند
الأخفش (إِقَالَةٌ وَاسْتِفَالَةٌ) فهذه ثمرة من ثمرات الخلاف . ولو سميت
بهذه المصادر وأردت جمعها الجع الأقصى لحصلت على ثمرة للخلاف أخرى
لأنك عند سيويه تقول فى جمع (إقامة واستقامة وإبانة واستبانة)
أَقَامِمٌ - وَأَبَايِنٌ . برد الألف إلى أصلها . لأنها مد أصلى . وعند الأخفش
تقلبها همزة . لأنها مد زائد فيقول أقائم وأباين . وكذلك تقول فى الباقيتين
وتعويض التاء على كلا المذهبين واجب وقد سمعت بعض المصادر من
هذا النوع دون التاء وهو من السماعى الذى يوقف عنده ولا يتجاوز . ومن
ذلك قولهم (إجابا) فى مصدر أجابه . ومن ذلك أيضاً قوله عز من قائل
(وإقام الصلاة) وحذفها مع الإضافة بالنسبة لحذفها دونها كثير ومع ذلك
فهو مسموع مع الإضافة ودونها . وقيل إن الذى حسن الحذف فى الآية
الكريمة مقابلته ووقوعه فى صحبة إيتاء الزكاة ليبدوا على صورة متشابهة
ولشدة صلة مصدرى أفعّل واستفعل بفعليهما من حيث إن الزيادة
فيهما واحدة وفى مكان واحد وهو الصدر فل هذه المساواة تبع المصدران
فعليهما حتى فى الشذوذ

ألا تراهم حين شذوا فلم يعلوا الأفعال التى مرت بك فى الموضع الأول

ومنها أَعْوَلَ واستحوذ وأخيلت الخ تراهم شذوا أيضاً في مصادرهما
فأتوا بها غير معلقة فقالوا: إَعْوَال واستحوّاذ وإخيال وإغيام الخ
قال ابن مالك

..... وألف الإفعال واستفعال
أزل لذا الإلعال والتألزم عوض وحذفها بالنقل ربما عرض

الموضع الرابع من مواضع النقل

يتعلق هذا الموضع باسم المفعول من الثلاثى الأجوف فإنه يعمل
بنقل حركة عينه إلى فائه - فتسكن عينه كما سكنت في فعله ، وبعدها
واو مفعول الزائدة الساكنة فيلتقى ساكنان - العين وواو مفعول
ولا بد من حذف إحداهما للتخلص من الساكنين ، وقد جرى الخلاف بين
سيبويه والأخفش في أيتهما التي تحذف على حد خلفهم في المصدر
الذى تقدم في الموضع السابق ، فسيبويه يحذف واو مفعول لزيادتها
وقربها من الطرف. ثم إن كان اسم المفعول واوياً ، فلا عمل فيه بعد ذلك
وان كان يائياً تكسر الضمة قبل العين لتجانس الياء ، فيقول في
اسم المفعول ، من قال وكال ، (مَقُولٌ - وَمَكِيلٌ) والأصل
مَقُولٌ وَمَكِيلٌ بزنة مفعول . نقلت حركة العين فيهما إلى الساكن قبلها
ليتبعاً أصليهما ، أى فعليهما في الإلعال ، لأن اسم المفعول متصل بالفعل
وفرع عليه فإن أعل أعل اسم مفعوله وإن صح . صح اسم مفعوله أيضاً
وبعد نقل حركة العين . التقي ساكنان . فحذفت واو مفعول ولا عمل
في الأول بعد ذلك وأما الثانى فإنه يزيد كسر ما قبل العين . فيصيران
(مَقُولَا وَمَكِيلَا) هذا مذهب سيبويه .

أما الأَخْفَشُ : فإنه بعد نقل حركتهما إلى ما قبلهما يحذف العين
للساكنين فيصير الواوى (مَقُولًا) وأما اليأى فإنه يزيد على حذف العين
كسر ضمة الفاء للفرق بين اليأى والواوى . فتقلب واو مفعول ياء
لسكونها بعد كسر فيصير (مَكِيلًا) فأنت ترى أن اسم المفعول واويا .
أو يائياً . عند سيويه وعند الأَخْفَش على صورة واحدة ، فهو . مَقُولٌ
ومَكِيلٌ عندهما . لكن الوزن مختلف . فعند سيويه وزن . مَقُولٍ
وأمثاله من الواوى . مَفْعُلٌ . بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين
وعند الأَخْفَش . مَقُولٌ . بفتح الميم وضم الفاء . لأن العين عنده
قد حذفت .

ووزن (مَكِيلٍ . ومَبِينٍ) وأمثالهما من اليأى (مَفْعُلٌ) عند
سيويه . بفتح الميم وكسر الفاء . وسكون العين . وعند الأَخْفَش .
(مَفِيلٌ) بفتح الميم . وكسر الفاء وسكون الياء الزائدة هذا .

وقد خالف الأَخْفَش أصله في هذا . فإن أصله . أن الفاء إذا ضمت
وبعدها ياء أصلية باقية تقلب واوا لضم ما قبلها . إلا في الجمع والصفة
المحضة (كما قررنا مذهبه في الباب الثانى فى قلب الياء واوا) وهنا قد قلب
الضمة كسرة مراعاة للعين التى هى ياء مع حذفها ومراعاتها موجودة أجدر .

وسيويه أيضاً خالف أصله هنا وفى مصدرى أَفْعَلَ واستَفْعَلَ
لأن أصله يحذف أول الساكنين للتخلص منهما إذا كان مدا . وهنا
عكس لحذف الثانى وكذا فى المصدرين المذكورين ، وثمرة الخلاف
بين سيويه والأَخْفَش كما ظهرت فى اختلاف الوزن كذلك تظهر
فى تخفيف (مَسُوٍ) ونحوه من كل اسم مفعول لثلاثى أجوف واوى
مهموز اللام .

فتخفيف هذا عند الاخفش يكون بقلب الهمزة واوا وإدغام
واو مَسُوْر فيها فيصير اسم المفعول بعد هذا التخفيف (مَسُوْرًا)
بالإدغام .

أما سيويه فتخفيف هذا على مذهبه يكون بنقل حركة الهمزة
الإعرائية إلى الواو وحذفها فيقال على مذهبه في تخفيف مَسُوْر (مَسُوْرًا
وَمَسُوْر . وَمَسُوْر) بفتحيتين وضميتين وكسرتين .

وسبب ذلك أن الهمزة المتطرفة بعد الواو إذا أريد تخفيفها فإن
كانت الواو زائدة لغير الإلحاق فالتخفيف يكون بقلب الهمزة واوا .
وحينئذ يكون الإدغام للتأثيل ، أما إذا كانت الواو السابقة على الهمزة
أصلية فالتخفيف بحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الواو - والواو في
مَسُوْر زائدة عند الاخفش أصلية عند سيويه لأنها عين - ولهذا كان
التخفيف مختلفا .

وبنو تميم يصححون الياء لحقته فيقولون مَبْيُوعٌ وَمَكْيُولٌ
وَمَدْيُونٌ وَخَيُوطٌ وَمَعْيُونٌ - ومن ذلك قول عباس بن مرداس .
قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا وَإِخَالُ أَذْكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ
أى مصاب بالعين .

وربما صحح بعض العرب شيئا من ذوات الواو . فقد سمع ثوب
مَصُورٌ وفرس مَقُودٌ ومِسْكٌ مَتَوُوفٌ أى مبلول وقول
مَقُورٌ ، وكل هذا شاذ . والقياس الإعلال على النحو الذى شرحناه
سواء أ كان واويا أم يائيا .

وقد جاء اسم المفعول من (شَاَبَهُ يَشُوْبُهُ) بمعنى خلطه جاء
على مَشِينِبٍ والقياس مَشُوبٌ بالواو كقول . فكانهم بنوه
على فعله المبني للجھول أعني (شَيْبَ) فقلبوا عينه ياء حملا على قلبها

إليها في فعله المجهول . وأصل اسم المفعول (مَشْنُوبٌ) نقلت ضمة الواو إلى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الأخيرة عند سيويوه فصار (مَشُوباً) وكان القياس بقاؤه كذلك . لكنهم قلبوا الضمة كسرة فقلبت الواو ياء . وكأنهم أرادوا بذلك أن يتبع فعله المجهول كما قدمنا

وقالوا (مَهْشُوبٌ) في اسم المفعول من هاب وهو يأتي وقياسه (مَهْشُوبٌ) وكأنهم بنوه على فعله المجهول المقلوبة عينه واوا . لأن ذلك لغة فيه فهم يقولون (هُوب) مثل (بُوع) في يَنْعَ وأصله مع القواعد (مَهْشُوبٌ) نقلت الضمة إلى الهاء ثم حذفت الواو عند سيويوه وقلبت الياء واوا شذوذا وعلى كل حال كل هذا من الشاذ والقياس ما شرحناه استمع إلى ابن مالك في هذا الموضع يقول

وما لإفعال من الحذف ومن نقل فمفعول به أيضا قن
نحو مبيع ومصون ونذر تصحيح ذى الواو وفي ذى الياء اشهر
ملخص وجيز للنقل

(١) معناه - نقل حركة حرف العلة إلى الساكن قبله وهو خاص بالأجوف من الأفعال والأسماء .

٢ - شروطه - وللنقل شروط أربعة وزاد التسهيل خامسا - وهى :
(أ) أن يكون الساكن صحيحا . والهمزة الساكنة تعتبر ساكنا صحيحا خلافا لآنى الحسن بدليل - آل يؤول -

(ب) ألا يكون فعل تعجب حملوه في عدم الإعلال على أفعل التفضيل
(ح) ألا يكون مضعف اللام . فلا نقل فى أَيْضَ وأمثالها لهذا الشرط
(د) ألا يكون معتل اللام - فلا نقل فى أَهْوَى وَيَطْوِى وأمثالها لهذا الشرط .

(هـ) وألا يكون متصرفا من فَعِلَ الذى وصفه أَفْعَلَ فلا نقل

في يعنورُ وأمثالها لهذا الشرط .

٣ - مواضعه - أربعة وهي :

(١) الفعل الأجوف ماضيا وذلك في صيغتين وهما (أفعلَ واستفعلَ) مبينين للعلوم أو للجوهر - والأمثلة أقام أبان استقام استبان ومضارعا وذلك في مضارع صيغتي أفعلَ واستفعلَ مبينين للعلوم أو للجوهر . وفي صيغ مضارع الثلاثي كلها كذلك ، الأمثلة - يقيمُ ويبين ويستقيم ويستبين ويقول ويبيع والمجهول واضح - والأمر وصيغه هي صيغ المضارع وكل ما يجرى في المضارع يجرى فيه ويزيد حذف العين إن بنى على السكون ، وأمثلة أقم وأبن واستقم واستبن وقُل وبع فيتلخص أن النقل يجرى في الفعل ماضيا ومضارعا وأمرأكل في الصيغ التي ذكرناها لاغير

(ب) الاسم الذي يشبه المضارع وزنا ويخالفه زيادة . وذلك مفعَل . مثلث العين وبالتاء وعدمها . ويمكن حصر مواضعه هكذا . المصدر الميمي والزمان والمكان مطلقا من الثلاثي وغيره وكذا اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي - أما اسم الفاعل من الثلاثي فإعلاله بالقلب همزة كقائل - والمفعول من الثلاثي فإعلاله بالنقل لكن ليس من هذا الموضع فهو موضع خاص .

أو الاسم المشبه للمضارع . زيادة لا وزنا نحو تَقِيل وتَبِيع . بكسر أوليهما مأخوذتين على (تحلَّى) من القول والبيع (ج) مصدرا أفعلَ واستفعلَ الأجوفين بشرط أن يكونا قد أعل فعلاهما نحو إقامة واستقامة . ولا يعل بالنقل من أنواع المصادر كلها سوى هذين المصدرين .

(د) اسم المفعول من الثلاثي الأجوف نحو مَقُول ومَبِيع

تطبيقات على الباب الثالث والأبواب السابقة

- (١) ما التغيير الذى يعترى عين اسم المفعول من الفعل الثلاثى الأجوف
وضح ذلك توضيحاً شافياً مع بيان المذاهب وأدلتها مع التمثيل .
- (٢) ما الإعلال بالنقل وما سببه وما شروطه - بين ذلك مع التعليل
لكل شرط والتمثيل .
- (٣) بين مواضع النقل فى الماضى مع استيفاء جميع المواضع مثل
لكل المواضع .
- (٤) بين مواضع النقل فى المضارع مع استيفائها والتمثيل لكل
موضع .
- (٥) بين مواضع النقل . فى الأمر . مع استيفائها . والتمثيل
لكل موضع .
- (٦) بين مواضع النقل فى الأسماء - مع التمثيل لكل موضع .
- (٧) ما التعبير الذى يعترى عيني - إفعال - واستفعال - بين ذلك مع
التمثيل والتعليل .
- (٨) لَمْ يَنْقَلْ فى أَذْوَرٍ - (جمع دار) و - أَعْيُنٍ (جمع عين)
و - أَيِّنَاءَ - وَمَقُولٍ وَمَسْوَاكٍ وَغَيْرِ - وَعَرِيطَ - جَدَوْلَ - جَهْوَرَ
شَرِيفَ - جَرَى - جَرَوْ - يَحْسَى - يُحْسَى - يَقْنَى - إَعْيَاءَ - مُبْيَضَ
- أَهْنِيفَ - بَايَعَ - قَاوَلَ - عَوَّقَ - يَنْ - أَوَّلَ .
- (٩) هات أمثلة كل واحدة منها يمثل موضعاً من مواضع النقل فى
الأفعال الماضية .
- (١٠) هات أمثلة كل منها يمثل موضعاً من مواضع النقل فى الأفعال
المضارعية .
- (١١) هات أمثلة كل منها يمثل موضعاً من مواضع النقل فى الأفعال الأمرية

(١٢) متى يتبع النقل بقلب - ومتى لا يتبع - بين ضابط ذلك مع التمثيل والتعليل .

(١٣) أنسب إلى مصغر الكلمات الآتية مع بيان الإعلال وسببه والضبط في المصغر والنسب - كف - أذن حار - ابن - كساء - أمة - دلو - ماء - رداء سنة - عاشوراء - ميسم - مباراة - ثمانية - قرية - استقامة - منطاد - مختار عاشوراء - سلامى - عرقوة - ميناء - سلطان - نسوان - صديان - طيآن حو - جياص - شروى - ريبا - إنسان - شعبان - بنبان -

صع من (النَقَسُو) فعلا على مثال (إِفْعَلْ) كاحمر - وآخر على (فعل) بفتح العين ثم هات مضارعيهما - وأمرههما - واسمى فاعليهما واسمى مفعوليهما مع ضبط الصيغ بالشكل وبيان الإعلال فيها بالتفصيل .
أسند أمر الفاعلين المذكورين إلى واو الجماعة وياه المخاطبة - ونون النسوة مع التأكيد والضبط بالشكل وبيان الإعلال وسببه .

(١٤) أَلَا وَآى أَوْى أَسَا وَجَل أَرى رَأى -

(١) هات أمر هذه الأفعال مع بيان إعلاله ثم جىء به مستندا إلى ألف الاثنين وواو الجماعة وياه المخاطبة ونون النسوة مع التأكيد بالنون الثقيلة مرة والخفيفة أخرى والضبط بالشكل وبيان الإعلال فى الجميع والوزن .

(ب) هات من الأفعال المتقدمة أسماء الزمان والفاعل والمفعول والتفضيل مع بيان الإعلال والضبط بالشكل .

(ح) اجمع مؤنث اسم فاعل كل منها الجمع الأقصى مع بيان ما قد يحدث من إعلال وسببه .

(١٥) صغ (افْتَعَلَ) من الزيادة والقوة والبيع والشراء والريش والدعوى والطهر والزجر والشهوة والرؤية والكيل والوزن والوجهة والراحة والأمر مع بيان الإعلال فى كل صيغة وضبطها بالشكل

- (١٦) ابن كل فعل مما أتيت به للجهول مع الضبط وبيان الإعلال في كل منها
- (١٧) هات اسم الفاعل من الأفعال المذكورة والمصدر والمكان مع بيان الإعلال في الجميع .
- (١٨) صغر كل اسم جئت به منها مع بيان ما قد يحدث من إعلال في التصغير
- (١٩) أنسب إلى المصغرات التي تجيء بها مع بيان الإعلال وسيه بالتفصيل

الباب الرابع

في الإعلال بالحذف

معناه - الحذف - أقسام الحذف

الإعلال بالحذف : هو حذف حرف العلة بقصد التخفيف .

وعلى هذا لا يصدق على حذف الحرف الصحيح كحذف حاء (حِر) إذ أصله (حِرْحَ) اسم الإعلال . وكذا لا يصدق على حذف حرف العلة للإعراب نحو لم يخش ولم يدع ولم يرم أو للبناء في الأمر نحو اخش وادع وارم اسم الإعلال بالحذف أيضاً ، لأن المحذوف وإن كان حرف علة لسكن لم يكن الباعث على حذفه التخفيف كما هو شرط الإعلال بالحذف وإن خفت الكلمة به ضرورة أن نقص حرف من الكلمة لا بد أن يورثها خفة ، فالتخفيف في الكلمات المذكورة جاء تبعاً لا قصداً .

ولا فرق بعد ذلك بين أن يكون المحذوف أصلاً أو حرفاً زائداً فالأصل نحو حذف واو يعدّ وعدّة وعدّ - والزائد كحذف واو مفعول وألف (الإفعال والاستفعال)

وقد اشتهر في اصطلاحهم الحذف الإعلالي للحذف الذي يكون لعلته موجبة على سبيل الاطراد . كحذف ألف عصاً وياه قاض ، وأما الحذف الترخيمي والحذف لاللة كحذف لام يد ودم وأب وأخ فيسمونه بالحذف غير المطرد .

أقسام الحذف

لحذف ضربان .

الضرب الأول الحذف غير القياسي وهو الحذف الذي ليس له علة تصريفية تقتضيه وهو ما نسميه الحذف الاعتباطي وهذا النوع من الحذف واقع في الحروف الصحيحة والمعتلة . فالصحيحة كحذف حاء حر وهاء است فأصلهما حرح و سته بدليل (أحراح وأستاه) في الجمع وحذفت لام كليهما اعتباطاً :

والمعتلة كحذف لام يد ودم وأب وأخ وابن واسم ، كل هذه الأسماء قد حذفت لاماتها العليلة لاللة - وأصلها بالترتيب يدنى ودمنى وأبو وأخو وبنو وسمو - حذفت اللام من الجميع لاللة كما قلنا وعوض عنها في بعضها همزة الوصل .

(والضرب الثاني) الحذف القياسي وهو ما كان لعلته تصريفية تقتضيه على سبيل الاطراد سوى العلة العامة التي هي التخفيف .

والعلة التصريفية المطردة هي التقاء الساكنين والاستئقال - فالحذف لأحد هذين هو الذي يطلق عليه الحذف القياسي . وهذا الضرب من الحذف واقع في الصحيح والمعتل .

وقد يكون واجباً وقد يكون جائزاً - ويدخل في أربع مسائل الأولى تتعلق بالحرف الزائد ، والثانية بفاء الكلمة ، والثالثة بعينها والرابعة بلامها .

المسألة الأولى

هذه المسألة كما عرفت في الإجمال تتعلق بالحرف الزائد — وذلك يكون في مضارع الصيغتين الآتيتين :

مضارع صيغة - أفعل وسائر فروعه - ماعدا الأمر - ومضارع ما كان مبدوءاً بـ تاء زائدة

أما الأول - فقد حذفوا همزة أفعل وجوباً من مضارعه وسائر فروعه ماعدا الأمر كما أسلفنا - فتقول : في مضارعي - أكرم وآمن - اكرم أو من - ونكرم ونؤمن وتؤمن - ويؤمن ويكرم - وتقول مُكْرِم - ومؤمن بفتح ما قبل الآخر أو كسره فيهما وتقول في الأمر - أَكْرِمْ وآمِنْ - ببقاء الهمزة .

وسبب هذا الحذف يرجع إلى كراهيتهم اجتماع همزتين في صدر مضارع هذه الصيغة حين يكون مبدوءاً بهمزة المتكلم ألا ترى أنهم ، لو لم يحذفوا لكان المضارع المذكور (أَوْ كَرِمُ) ثم تقلب الهمزة الثانية واوا - كقاعدة اجتماع الهمزتين - فلما كرهوا وجود الهمزة في بعض صور المضارع واستقلوا ذلك - أوجبوا حذفها في جميع صور طرداً للباب ولتكون صور مضارع الصيغة الواحدة على سنن واحد - ثم حملوا الأوصاف على المضارع فحذفوها أيضاً من اسمي الفاعل والمفعول .

ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل - إلا في ضرورة - ومن ذلك قول الشاعر .

(فهو أهل لأن يُؤَكَّرَ ما) - أو في كلمة مستندرة - كقولهم (أرض

مُؤَرَّبة) بكسر النون أى كثيرة الأثران وبوقولهم (كساء مُؤَرَّب) بفتح النون - إذا خلط صوفه بوبر الأراب . هذا على أن همزة أرنب زائدة . أما على القول بأنها أصلية . فلا يكون مما معنا وحيثئذ . فلا شذوذ ولا استندار .

وإذا أبدلت همزة أفعل هاء أو عينا . نحو هَرَقْتُ الماء . وعَنَهَات الإبل . أى أَرَقْتُ الماء . وأَنَهَلْتُ الإبل . فإنها حيثئذ لا تحذف - لذهاب مقتضى الحذف الذى هو . اجتماع الهمزتين . فى صدر المضارع . فتقول : فى مضارعيهما . يُهْرِيقُ . وَيُعْنِهُلُ واسمى الفاعل والمفعول . مُهْرِيقٌ . وَمُعْنِهُلٌ ومهراق . وَمُعْنِهُلٌ . بفتح العين . والهاء فى جميع التصاريف

وأما الثانى . فضارع . صِفْقَى . تَفَاعَل . وَتَفَعَّلَ . بتشديد العين المبدوء بتاء المضارعة . فإنه يجوز لك حذف إحدى التاءين منه . وهل المحذوفة الأولى أو الثانية رأيان . واعتبار أن الثانية هى المحذوفة أقرب إلى المنطق . وذلك لأن الأولى جىء بها معنى فلا يحسن حذفها . مع إمكان أداء الغرض بحذف الأخرى .

ومن أمثلة هذا النوع . قوله تعالى : (فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى) والأصل . تصدى . وقال عز من قائل (نَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ) أى . تنزل . وقال : (لَا تَكَلِّمْ نَفْسَ) أى لا تتكلم . وهو واقع بكثرة فى الكتاب العزيز .

المسألة الثانية

هذه المسألة كما تقدم فى الإجمال تتعلق بالقاء . وحديثها

أن الفعل المثال واللفيف المفروق إن كانت فاء كليهما واوا .

وجب حذفها من مضارعيهما وأمرهيهما - بشرطين
 (الأول) أن يكون ماضييهما ثلاثياً مجرداً - (والثاني) أن تكون عين
 مضارعيهما مكسورة كسرة ظاهرة أو مقدره - ونعني بالمقدرة أن
 يكون قياس المضارع الكسر وفتح لحرف الحلق كما سترى في الأمثلة .
 أمثلة المثال - وعد يَعِدُ - وَثِقَ يَثِقُ - الْأَصْل - يَوْعِدُ - وَيَوْثِقُ
 وقعت الواو بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة - وهذا ثقل مفرط - لحذفت
 ومثال الكسر المقدر - وضع يَضَعُ - وَهَبَ يَهَبُ - ووقع يَقَعُ
 فأصل هذه المضارعات (يَوْهَبُ يَوْضَعُ يَوْقَعُ) بكسر العين - وذلك
 لأن المثال المفتوحة عين ماضيه - قياسه كسرهما في مضارعه - فعلى هذا
 تكون عين المضارعات المذكورة مكسورة - وبعد أن حذفت الواو منها
 لاستكمال شرطى الحذف - فتحت العين لمناسبة اللام الحلقية - فهي وإن
 كانت مفتوحة في الظاهر إلا أنها مكسورة في الأصل كما قررنا - فالحذف
 إذن مع القياس - وقبل من ذلك - وَطِئَ يَطَأُ ووسع يَسْعُ فإن
 الأصل فيهما كسر العين - وإن كان مضارع فعلِ الْمَكْسُور يكون
 بكسر العين ويكون بفتحها - لكن لما حذفت الواو من هذين الفعلين دل
 ذلك على أنهما كانا مما يجيء على يَفْعِلُ بكسر العين - ولما لم تحذف
 في - يَوْجَلُ مضارع وجِل - دل ذلك أن مضارع هذا الفعل
 مما يكون مفتوح العين . ويرى بعض العلماء : أن يَسْعَ وَيَطَأُ . شاذان
 والقياس أن تبقى واوهما لفوات الكسر . وليس الكسر مقدراً فيهما
 كما قال الفريق الأول .

والأصل في حذف الواو من المضارع هنا - المضارع المبدوء بـياء
 المضارعة . لأنه هو الذي يحدث فيه الثقل المفرط الذي يوجب الحذف
 كما قلنا . وحمل ما بقى من صور المضارع عليه طرداً للباب . وليكون المضارع

على سنن واحد . فحذف مع غير الياء أيضا فتقول : تَعِدُ وتَعِدُ ،
وأَعِدُ . وكلها محمولة على يَعِدُ - كما قلنا .

ومثال الليف - وَتَى تَقَى - وَعَى يعى والأصل يَوْتَى .
ويوعى . فحذفت الواو من المضارع للعلة المذكورة في المثال .
وحمل المبدوء بغير الياء منه على المبدوء بالياء ، كالمثال تماما . فتقول .
أَتَى وَتَى وَتَى .

والأمر . مقتطع من المضارع . فأمر المحذوف الواو تحذف واؤه
أيضا فتقول : عَدُ وَتَقُ وَضَعُ وَهَبُ . وتقول : قَهْ وَعَهْ . بهاء السكت
لبقاء الأمر على حرف واحد .

وتحذف أيضا من مصدرى المثال والليف المذكورين بشرط
أن يكون المصدر منهما على مثال . فَعَلَ . بكسر الفاء وسكون العين .
ويجب حينئذ أن يعوض في المصدر بالتاء . وطريقة الحذف في المصدر
أن تنقل حركة فائه المكسورة إلى عينه الساكنة لتكون دليلا على حركة الفاء
ثم تحذف الفاء . لأنها حينئذ أصبحت ساكنة . وتعوض التاء لزوما في
الطرف . فتقول عدة . وَشَيْتُ . والأصل . وَعَدْتُ وَشَيْتُ - تصرف فيهما
على النحو الذى شرحناه . هذا ما درج عليه الأشموني .

أما الرضى فإنه يرى أن المصدر على وزن فَعَلَ بفتح الفاء . وأن الحذف
منه جائز وليس بواجب فتقول : وَعَدْتُ أَوْ عَدْتُ . وهكذا
فيمكن أن يقال على ما ذهب إليه الأشموني إذن . إن الاسم الموزن
لفعل بكسر الفاء وسكون العين تحذف فاؤه بشرطين . الأول أن تكون
وأوا . الثانى أن يكون مصدرا .

وتعويض التاء في هذا المصدر لازم كما قلنا . وقد أجاز بعضهم حذفها
للإضافة تمسكا بقول الشاعر :

إن الخليط أجدوا الين فأنجروا وأخلفوك عدا الأمر الذى وعدوا
يعنى (عدة الأمر) وهو مذهب الفراء . وخرجه بعضهم على أن (عدا)
جمع عِدْوَةٍ أى ناحية . أى وأخلفوك نواحى الأمر الذى وعدوا .

واحتال كونها جمعا أو مفردا بقطع النظر عن رسمه . وإلا فإن كان مفرداً فلا ألف في رسمه . وإن كان جمعا فرسمه بالآلف هذا .

أما إذا . اختل أحدرَ طَى الحذف في المضارع . فتبقى الواو، كان يكون الفعل مزيدا . نحو . يُوعِدُ . وَتَسْتَوِقِدُ . أو تكون عين المضارع مضمومة أو مفتوحة . نحو يَوْضُوْ وَيُوجِل . وقد جاء شذوذا حذف الواو مع ضم العين في كلمة واحدة في اللغة العامرية وهي . يَجْدُ . بضم العين . قال جرير :

لَوْ شِئْتُ قَدْ تَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرَبَةٍ تَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدْنَ غَلِيلاً
روى بضم العين من (يَجْدُ) و (الصوادى جمع صادية) وهي العطشى و (الغليل) الظمأ . واعلم أن ذلك إذا وقع في الأسماء . فلا تحذف الواو . لحقة الاسم . فلو بنيت من (الوعد) اسما على مثال (يَقْطِئُ) لقلت يَوْعِدُ من غير حذف . مع أن الواو بين ياء مفتوحة وكسرة . وقد جاء شذوذا حذف الواو من موازن . ففعل اسما غير مصدر . نحو . رِقَّة للفضة . وَحِشَّة للأرض الموحشة . ومن ذلك . لِدَّة . في الصفات بمعنى تَرْبَ . ويحتمل أن تكون (لِدَّة) المذكورة مصدرا وصف به . قاله الشاويين .

وقد ورد إتمام . فِعْلَةٌ . والقياس الحذف قالوا : وَتَرَةٌ وَتِسْرًا . و . وَتِرَةٌ . والقياس في المصدر المحذوفة فاؤه كسر عينه . وربما فتحت عينه لفتحها في مضارعه نحو . سَعَةٌ وَضَعَةٌ . وقد تضم قالوا : في الصَّلَّة . صَلَّةٌ . وهو شاذ .

وأما المثال الياى . فلا تحذف ياءه في المضارع . لأن اجتماع الياءين في المضارع ليس كاجتماع الواو والياء في الثقل . وحكى سيبويه حذف الياء في لفظين وهما يَسِرَ البعير يَسِرُّ من اليُسْرِ وَيَسِرَ يَنْسُ من اليأس

وهما شاذان وقياسهما (يَسِرُّ وَيُسْرِ)

المسألة الثالثة

هذه المسألة تتعلق بعين الأجوف ومضعف الثلاثي المجرد - وإليك حديثهما . أما الفعل الأجوف فإن كانت عينه قد سلت من الإللال نحو غَيِّدَ وَعَوَّرَ ونحو قول و بايع فالواجب سلامتها من الحذف والتغيير في جميع تصرفاته ، تقول مثلاً هي غَيِّدَتْ وأنا غَيِّدْتُ ونحن غَيِّدْنَا وهما غَيِّدَا وهم غَيِّدُوا وَهن غَيِّدْنَ وهكذا كل الأمثلة وأما إذا كانت عينه قد أعلت . كصام وباع . يصومُ وَيَبِيعُ . فإرت سكنت لامة حذف عينه للساكنين سكونها وسكون اللام المفروض وسواء أكان سكون اللام ناشئاً من اتصال الضمائر بها أم من الجازم في المضارع أم من البناء في الأمر .

ثم إن كان الفعل مزيداً اكتفى بهذا القدر من التغيير الذي هو حذف العين : تقول اسْتَقَمْتُ اسْتَقَمْنَا اسْتَقَمْنَ لم يَسْتَقِمَنَّ اسْتَقِمَّ اسْتَقِمْنَا وهكذا كل ما كان مزيداً فيه من الأجوف الذي أعلت عينه .

وإن كان الأجوف المذكور ثلاثياً مجرداً يزداد على حذف عينه ما يأتي فإن كانت العين مضمومة نحو طال فوزنه فَعُل بضم العين بدليل طويل في وصفه كعظيم في عظم (ولم يحى أجوف مضموم العين سواء) أو كانت العين مكسورة كخاف وهاب نقلت حركة العين إلى الفاء عند حذفها . وذلك للدلالة على بنية الفعل فتقول : ' طلت ' بضم الطاء وخفت وهبت بكسر أولها

أما إذا كانت العين مفتوحة فتضم فاء الواوى كقُلت . وتكسر فاء الياء ككُلت . وذلك للدلالة على أن المحذوف واو في الأول وياء في الثاني أما المضعف فإن كان ماضياً ثلاثياً مكسور العين جاز لك فيه عند

إسناده إلى ضائتر الرفع المتحركة وهى التاء ونا ونون النسوة جاز لك :
فيه ثلاثة أوجه :

الأول الإتمام - وهو أجودها فتقول فى ظلّ ومَسْ - ظَلِمْتُ
وَمَسَيْتُ - ظَلَمْنَا وَمَسَيْنَا - ظَلَلْنَا وَمَسَيْنَا
الثانى حذف عينه دون نقل حركتها . وذلك لثقل المثليّن وتعذر
تخفيفهما عن طريق الإدغام تقول : ظَلَمْتُ وَمَسَيْتُ - ظَلَمْنَا وَمَسَيْنَا - ظَلَلْنَا
وَمَسَيْنَا ووزنهما فى هذه الحالة فَلَمْتُ الخ

الثالث حذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء تقول فى الفعلين
المذكورين ظَلِمْتُ ظَلَمْنَا ظَلِمْنَا - مَسَيْتُ مَسَيْنَا مَسَيْنَا بكسر الأول
فى الجميع

أما إذا زاد المضعف على الثلاثة فالواجب فيه الإتمام فتقول : فى
أَحْسَ واستَعَدَّ - أَحْسَسْتُ أَحْسَسْنَا أَحْسَسْنَا - استَعَدَدْتُ
استَعَدَدْنَا استَعَدَدْنَا - وشذ أَحَسْتُ فى أَحْسَسْتُ بحذف
عينه بعد نقل حركتها إلى فائه - ولم يحىء من الزائد على ثلاثة محذوفا
غير هذه الكلمة وكذا يتعين الإتمام إن كان مفتوح العين تقول : فى حَجَّ
وحَلَّ حَجَجْتُ حَجَجْنَا حَجَجْنَا - حَلَلْتُ حَلَلْنَا حَلَلْنَا - وحذف وشذ
من مفتوح العين قولهم هَمَمْتُ بحذف العين فى هَمَمْتُ

وأما إذا كان المضعف مضارعا أو أمرا وقد اتصلت به نون
النسوة فإن كان مكسور العين جاز فيه وجهان فقط

الأول الإتمام فإذا جئت بمضارع قرّ بالمكان يَقَرُّ بفتح عين
الماضى وكسر عين المضارع . أو بأمره قلت فيها عند الإسناد إلى نون
النسوة يَقَرِّرُنْ واقْرِرُنْ وهذا هو الوجه الأول وهو الأكثر
الثانى . حذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء قبلها ، فتقول

في المضارع والأمر المذكورين - يَقْرَنَ - وِقْرَنَ - بكسر القاف
وسكون الراء فيهما

وعلى هذا - تخرج قراءة (وِقْرَنَ في يوتكن) بكسر القاف - فهو
أمر من يَقْرَنُ بالمكان المتقدمة . فيكون الأصل (اقْتَرِنَ) ثم نقلت
كسرة الراء الأولى إلى القاف وحذفت واستغنى عن همزة الوصل
وقيل تخرج الآية - إنه أمر من الوقار - فيكون قِرْن كَعِدْن -
فهو مثال واوى تحذف فاؤه في المضارع والأمر، ووزنه على هذا (عِلْن)
وعلى الأول (فِلْن)

والأول أرجح لتوافق القراءتان - أعنى قراءه (قَرْن) وقراءة
(قَرْن) لأن الأولى لا يجوز فيها إلا أنها من الاستقرار فهي من المضعف
فلتكن الأخرى كذلك

أما إذا كانت عين المضارع أو الأمر مفتوحة - كما في لغة من
قال : قررتُ بالمكان بالكسر أَقَرَّ بالفتح - فالتخفيف قليل حتى
قبل إنه غير مطرد

وقيل : إن المحذوف في المضعف اللامُ - وقيل العين وهو ظاهر
كلام سيبويه

أما المضعف المضموم العين - ففي الكافية وشراحها - أنه يلحق
بمكسور العين في جواز حذف عينه أيضاً - لأن فك المضموم أثقل من
فك المكسور - فأجازوا - في اغْضُضْ - غُضْ

والتحقيق - أن ذلك في غير مكسور العين شاذ يوقف عندما سمع منه
بل قد تجاوز بعضهم ذلك فذهب

إلى أن الحذف من المكسور العين غير مطرد أيضاً . لأنه لم يسمع إلا في
كلمتين من الثلاثي وهما - ظَلْتُ وَمَسْتُ - وفي كلمة من الزائد

وهي أَحَسْتُ في أَحَسَسْتُ . وكلتان لا يقيان قاعدة . ولكن معظم
التحويين مع هذا على جوازه

المسألة الرابعة

هذه المسألة تتعلق باللام — وحديث ذلك
أن حذف اللام المعتلة واقع في الأفعال والأسماء والحذف فيهما للساكنين
أما الأفعال فالحذف فيها واقع في الناقص واللفيف فإن لامهما
تحذف من الماضي والمضارع والأمر إذ أسند أحد الثلاثة إلى واو
الجماعة أو ياء المخاطبة

وسبب الحذف كما قلنا التقاء الساكنين . اللام الساكنة وواو الجماعة
أو ياء المخاطبة ثم إن كان المحذوف ألفاً لا يزداد على الحذف شيء .
تقول في سَعَى ودَعَا ووقى وطَوَى إذا أسندتها إلى واو الجماعة - سَعَوْا
دَعَوْا وَقَوْا طَوَوْا والأصل فيها كلها (سَعَوْا - دَعَوْا - وَقَوْا -
طَوَوْا) - الجميع كضربوا قلبت اللام ألفاً في الجميع لتحركها إثر فتح ثم
التقى ساكنان الألف المنقلبة عن اللام وواو الضمير فحذفت الألف
للساكنين وبقي الفتح للدلالة عليها فصارت الكلمات كما رأيتها وياها المخاطبة
لا تتصل بالماضي

وتقول : في يسعى ويخشى ويقوى وفي أمرها - مستندات
إلى الواو والياء يَسْعَوْنَ - أَسْعَوْا - يَخْشَوْنَ - اخْشَوْا - يَقْوَوْنَ
اقْوُوا - وتقول - تَسْعَيْنَ - أَسْعَى - تَخْشَيْنَ - اخْشَى - وتقول
يَقْوَيْنَ اقْوَى - فاللام في الجميع قلبت ألفاً ثم حذفت للساكنين وبقي
الفتح دليلاً على الألف المحذوفة

أما إذا كان المحذوف واوا أو ياء - فيجب بعد الحذف ضم ما قبل
واو الجماعة إن لم يك مضموماً وكسر ما قبل الياء إن لم يك مكسوراً .
تقول . في سَرَوْا . ورَضِيَ . وقَوَى . سَرُّوا رَضُوا قَوُّوا .

والأصل في الجميع . سَرُوُوا . وَرَضُوا . وَقَوُوا . استقلت الضمة على حرف العلة تحذف فسكنت اللام . والضمير ساكن ، تحذف اللام وضمنا ما قبل الواو إلا في المثال الأول . لأن الضم بعد الحذف موجود فيه وتقول : في اذْعُ وارم ، ادْعُوا وارمُوا بحذف اللام وضم ما قبل الواو . وتقول : ياهند اذْعِي ، وارمي ، والإعلال هنا لا يصعب عليك بعد هذا البيان .

وأما الأسماء ، فذلك في المقصور والمنقوص . فإن لا مهما تحذف إذا نونا ولم يكن المنقوص منصوباً - فتقول في المصطفي والقاضي والداعي هذا مصطفي ، ورأيت مصطفي ، ونظرت إلى مصطفي ، بتنوين الجميع وحذف اللام لسكونها مع التنوين - وتقول - هذا قاضي وداع - وسررت من قاضي وداع - بتنوين الجميع وحذف اللام - وكذا تحذف لامها إذا جمعا جمع مذكر سالما كما مر بك في بحثه .

تقول المصطفون والمصطفين والقاضون والقاضين والداعون والداعي وحذف اللام قبل حرف الإعراب - وبقاء الفتح إن كان المحذوف ألفاً - وضم ما قبل واو الإعراب إن كان المحذوف غير ألف .

الباب الخامس في الإدغام

الإدغام لغة: إدخال الشيء في الشيء - يقال أدغمت اللجام في فم الفرس أي أدخلته فيه - وليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على سبيل الحقيقة بل هو اتصاله به من غير أن يفك بينهما .

وفي الاصطلاح: الإتيان بحرفين ساكن فتتحرك من مخرج واحد بلا فك بحيث يرتفع اللسان وينحط بهما دفعة واحدة .

والإدغام ثلاثة أقسام - واجب وجائز وممتنع - وهو باب واسع لدخوله في جميع الحروف ماعدا الألف . ولجريانة في المثلين والمتقارين في كلمة وفي كلمتين .

وإدغام المتقاربين لا يكون حتى يستحيل أحدهما إلى الآخر، والكثير أن يتحول الأول إلى الثاني نحو - اثناقل واثنابع - في تناقل وتتابع ، وأما تحول الثاني إلى الأول قليل - ومنه اذكر بشد الذال في اذ تكرر - افعل من الذكر - فإنك بعد أن أبدلت من تاء الافعال ذالا - أبدلت من الدال ذالا - وأدغمت الذالين

واعلم أن تجاور المثليين لا يخرج عن ثلاث حالات .
الأولى - أن يكون أولهما ساكناً وثانيهما متحركاً .
الثانية - أن يكون أولهما متحركاً وثانيهما ساكناً عكس الأولى .
الثالثة - أن يكونا متحركين .
ولكل صورة من الصور الثلاث حكم خاص يفصله لك فيما يلي .

الصورة الأولى

إذا اجتمع المثان وأولهما ساكن فإن كان ذلك في كلمتين فالإدغام واجب بشرطين - الأول - ألا يكون أولهما هاء السكت - فإن كان هاء سكت نحو (ماله هلك عني سلطانيه) فالإدغام ممتنع - لأن الوقف منوى الثاني - ألا يكون مدا - فإن كان مدا نحو - قالوا وأقبلوا - ويجرى ياسر امتنع الإدغام أيضاً ، لأنه يفوت المد ومثال ما استوفى الشرطين - قل لهم قد دخلوا .

أما إذا كان اجتماع المثليين على النمط المذكور في كلمة واحدة . فإن كان ذلك في طرفها فالإدغام واجب دون شرط سواء أكانا صحيحين نحو الشدة والمدئ - أم حر في علة نحو - عدو - وبغى - ومرى -

وإن كان ذلك في وسطها - فالإدغام واجب أيضاً - بشرط ألا يكون أولهما مدا نحو - سلم وسلام ورأس بتشديد عين الجميع

فإن كان أولهما مدا . فإن كان منقلبا عن غيره انقلابا واجبا فالإدغام

ممتنع نحو قوول وحوول فعلين مبنيين للمجهول من قاول وحاول
وإن كان منقلبا انقلابا جائزا فالإدغام جائز ، نحو رُيّا مخفف (رُويّا)

الصورة الثانية

إذا اجتمع المثلان وثانیهما ساکن فالإدغام ممتنع . سواء أکان ذلك في کلتین نحو ، یکتب ابنک ، أم فی کلمة واحدة ، بشرط ألا یکون ذلك فی أمر مخاطب به الواحد المذکر أو فی مضارع مجزوم بالسکون ، أما إذا کان فی أحدهما فالإدغام جائز . نحو أمدد الحبل یا علی ، أو (مدّ) الحبل ونحو لم یشدّ محمد أو لم یشدّ . وفي غیرهما یمتنع الإدغام كما عرفت ، نحو ، یظللنّ ، ویشدّذنّ ، ویحجنّ ، ونحو - مددت الحبل ومددناه والتزموا فک (أفعل) فی التعجب نحو ، أحییب بزیّد - وأشدّد بیاض وجه المتقین .

الصورة الثالثة

إذا اجتمع المثلان وهما متحرکان - فإن کانا من کلتین فالإدغام جائز بشرطین (الأول) ألا یکون الحرف الذی قبل أولهما صحیحاً ساکناً ، بأن یکون متحرکاً نحو ذهب بکسر وفرح حسن - أو ساکناً معتلاً نحو قال له صاحبه - أما إذا کان صحیحاً فالإدغام ممتنع .

(الثانی) ألا یکونا همزین - فإن کانا همزین امتنع الإدغام نحو قرأ أبوک - أما إذا کانا فی کلمة واحدة فالإدغام واجب بالشروط الآتية : الأول : ألا یتصدر أحدهما فإن تصدر فی اسم فالإدغام ممتنع - نحو ددّن للهو وبیر - وإن تصدر فی ماض أو مضارع فالإدغام جائز وإذا أدغمت جئت بهمزة الوصل لتتمكن من النطق بالساکن ، فتقول فی تابع وتتبّع ، اثابع واثبّع ، وفي تنجلی وتعلّم - اثجلی واثعلّم .

وخالف ابن هشام فی المضارع فأجاز الإدغام فی الاثناء فقط . لانه یرى أن المضارع مصون عن همزة الوصل - وردّ علی ابن مالک وابنه فی إجازة ذلك . ولكنهما حجة .

الثانی : ألا یکون الأول مدغماً فيه نحو جُسّس - جمع جاسّ - وتکرّر وتبدّد فالإدغام حیثئذ ممتنع .

الثالث : ألاّ يكونا في وزن ملحق - فإن كانا في وزن ملحق نحو
فَرَدَدَ - لَجَلَّ ملحق بجعفر - ونحو اقمنس ملحق باحر نجم - امتنع
الإدغام محافظة على وزن الإلحاق .

الرابع : ألاّ يكونا في اسم على أحد الأوزان الآتية وهي فَعَلْ بفتحتين
كطلل - وفَعُلْ بضميتين كذُلِّل - جمع ذلول وفَعَلْ بكسر ففتح
كَلِمَمَ جمع لمة - وفَعُلْ بضمّة وفتحة كدُرَّرَ جمع درّة - وسُرَّرَ جمع سُرة
فإن كانا في اسم على أحد هذه الأوزان فالإدغام ممتنع كما رأيت في الأمثلة
وذلك لأن الإدغام في الأسماء بالحمل على الأفعال وهذه الأوزان لا يوجد
منها في الفعل إلا وزن واحد وهو أخفها :

الخامس : ألاّ تكون حركة ثانيهما عارضة فإن كانت عارضة للتخلص
من الساكنين نحو - اشدّد الحبل - أو بسبب النقل (كاختصص أبي) بفتح
الصاد الثانية بسبب نقل حركة الهمزة إليها فالإدغام جائز لا واجب .

السادس : ألاّ يكونا يامين لازما تحريك ثانيهما ، فإن كانا كذلك - نحو
حَيَّيْ وَعَيَّيْ - فالإدغام جائز لا واجب فتقول حَيَّيْ بالفك - أو حَيَّ
بالإدغام - وَحَيَّيْتُ وَحَيَّيْتُ وَحَيُّوا . الخ - وإذا كانت حركة الثانية
غير لازمة كنجي مضارع أحيأ - ورأيت مُحْيِيًا - فالإدغام ممتنع .

السابع : ألاّ يكونا تامين - في اقتل - فإن كانا كذلك كاستتر واقتل
فالإدغام جائز - وإذا أدغمت طرحت همزة الوصل لتحرك أول الكلمة حينئذ
فتقول : سَتَرَّ وَقَتَّلْ بإدغام التامين . وكذا فيما تصرف منهما .

ملاحظة : إذا كان الحرف الذي قبل أول المثليين ساكنا فإن كان
صحيحا وأردت الإدغام نقلت حركة المثل الأول إلى الساكن قبله لتتمكن
من الإدغام نحو - يمر ويحج وبعض - وإن كان مدا سكنت أول المثليين
وأدغمت لأنهم يغتفرون مثل هذين الساكنين فتقول حاج وأصله حاجج
وقد يتخلصون بتحريك الثاني في بعض المواضع كما ستري .

الخاتمة

في التقاء الساكنين

اعلم أنه إذا التقى ساكنان في كلمة أو ما يشبهها أو في كلمتين - قالوا جاب التخلص منهما ما لم يكن ذلك في موضع من المواضع المغتفر فيها التقاؤهما . والتخلص منهما دائماً يكون بالتصرف في أولها - إما بحذفه وإما بتحريكه وأما التصرف بحذف الثاني منهما للتخلص فليس بالقياس . ولم يحجى إلا في مصدرى أفعَل واستفعل الأجوفين (وكذلك في اسم المفعول) عند سيويوه - وأما الاختفش فيجرى فهما القياس وهو حذف الأول كما عرفت ذلك في بحثه .

ويتعين التخلص بالحذف (أى حذف الأول منهما) في ثلاثة مواضع الأول : أن يكون أولهما مدا - سواء أكان ذلك في كلمة - أم فيما يشبهها أم في كلمتين - غير أن الحذف يكون في اللفظ فقط إذا كانا في كلمتين وفيه وفي الخط إذا كانا في كلمة أو ما يشبهها كما سترى في الأمثلة .

مثال : اجتماعهما في كلمة الفعل الأجوف إذا سكنت لامه وكانت عينه معلقة - فإن عينه تحذف لالتقاءها مع اللام الساكنة نحو أنا قلت ونحن قلنا وهن قلن . ونحو - النساء يَقلْنَ - ولم يقل على - وقل باعلى - وقلن بانساء . ومثال ما يشبه الكلمة الفعل المعتل اللام إذا أسنموا والجماعة أو ياء المخاطبة . فقد عرفت أن لامه تحذف معهما للساكنين . وذلك نحو - دَعُوا رَمَوْا - ويسعون - واسعوا - ونحو سَرُوا - ويسرون - واسرُوا - ونحو رَضُوا ويمجرون واجرُوا ولا يخفى عليك أن الضمير مع الفعل كلمتان لكن لشدة اتصالهما كانا كالسكلمة الواحدة .

ومثال الكلمتين - (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول) (قالوا الحمد لله) (الثاني) أن يكون أول الساكنين نونَ التوكيد الخفيفة - فقد عرفت أنها تحذف إذا وليها ساكن كقول الشاعر .

لا تهينَ الفقيرَ عليك أن تركع يوماً والذهب قد رفعه
والأصل لا تهينَ — حذفت نون التوكيد للتخلص من الساكنين
وبقي ما قبلها مفتوحاً للدلالة عليها - ولو لم يكن الفعل مؤكداً لحذفت عينه
وسكنت لامه فيكون (لا تهن)

(الثالث) تنوين العلم الموصوف يابن مضافاً لعلم، فقد عرفت أنه يحذف
تنوينه للساكنين . سكونه وسكون الباء من ابن نحو [محمد بن عبد الله]
وفي غير هذه المواضع الثلاثة يجب التخلص بالتحريك .

والأصل في التخلص من الساكنين بالحركة الكسر . لأنه هو
الذي تميل إليه النفس . وقد يعرض ما يوجب التحريك بحركة أخرى
وجوباً أو جوازاً كما سترى . فيجب التحريك بالضم عند بعضهم في موضعين
(الأول) أمر المضعف المتصلة به هاء الغائب ومضارعه المجزوم نحو .
رُدُّهُ ولم يردُّه بدال مشددة مضمومة - والضمّة للتخلص من الساكنين سكون
العين للإدغام واللام للبناء في الأول . وللجزم في الثاني . والكوفيون
يجيزون في هذا الموضع الفتح والكسر والضم .

(الثاني) ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المبني على الضم فتنو (كتب
عليكم الصيام) (ولهم البشري) . ويترجح الضم على الكسر إذا كان أول
الساكنين واو الجماعة المفتوح ما قبلها نحو . (اخشوا الله ولا تنسوا
الفضل بينكم) لأن الضمة أخف على الواو من الكسرة عليها .

ويجوز الضم والكسر على السواء في موضعين .
(الأول) ميم الجماعة المتصلة بالضمير المكسور نحو مررت بهم الآن
(الثاني) فيما يكون ما بعد الساكن الثاني أصل حركته الضم نحو (قالت
أخرج عليهن) ونحو . قالت ادعي .

ويجب التخلص بفتح الأول في ثلاثة مواضع .
الأول: لفظ (من) الجارة إذا وليها (أل) نحو من البيت ومن الله .

الثاني : أمر المضعف المضموم ومضارعه المجزوم إذا اتصل بأحدهما ضمير الغائبة نحو ردها . ولم يردها .

الثالث . تاء التانيث إذا وليها ألف الاثنين نحو (قالتا آتينا طائعين)
ويترجح الفتح على الكسر في نحو (ألم الله) .
المواضع التي يغتفر فيها التقاء الساكنين

يغتفر التقاء الساكنين في ثلاثة مواضع :

الأول . إذا كان أولهما حرف لين وثانيهما مدغما وهما في كلمة واحدة نحو . الحاقة ما الحاقة . ونحو دابة . ولا الضالين

الثاني . عند سرد الكلمات نحو . جيم . ميم . لام . دال . . . الخ
لأن كل كلمة منقطعة عما قبلها وعما بعدها

الثالث . عند الوقف . نحو بكر . زيد . قال . ثوب . سيف
توفيق . إلا أن ما قبل آخره حرف صحيح يكون التقاء الساكنين فيه ظاهرياً فقط . ولو أمعنت النظر لوجدت أن الحرف الصحيح محرك بكسرة مختلسة . وأما الذي قبل آخره حرف لين فالتقاء الساكنين فيه حقيقي
لإمكانه وإذا كان فيه نوع ثقل لكنه يتحمل .

وهذا آخر المنهاج المقرر على طلاب السنة الرابعة من كلية اللغة العربية والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ٩

الفهرس

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١	الخطبة	٣٥	المواضع التي تشترك فيها الواو والياء في القلب همزة وجوباً
٣	المقدمة	٣٥	الموضع الأول
٥	أنواع الإبدال	٣٨	الموضع الثاني
٦	حروف الإبدال المجرد	٤٢	تقلب الواو همزة وجوباً في موضع خاص
٩	موازنه بين الالفية والتسهيل	٤٥	نتائج مستخلصة عما تقدم
١٢	علماء التصريف وحروف الإبدال	٤٦	ملخص لقلب حروف العلة همزة وجوباً
١٣	بم يعرف الإبدال	٤٧	قلب أحرف العلة همزة جوازا
١٦	التعويض	٤٧	قلب الواو همزة جوازا
١٩	حروف التعويض	٤٧	الموضع الأول
١٩	حكم التعويض	٤٨	الموضع الثاني
٢٠	الإعلال	٤٩	قلب الياء همزة جوازا
٢١	أنواع الإعلال	٥٠	قلب الهمزة إلى أحرف علة
٢٢	أحرف الإعلال	٥٠	قلب الهمزة حرف علة جوازا
٢٣	حروف العلة	٥٠	قلب الهمزة حرف علة وجوباً
٢٣	هل تقع حروف العلة أصلاً في الكلمة	٥١	الباب الأول
٢٦	الباب الأول في قلب أحرف العلة همزة وعكسه	٥٧	وزن المجموع المذكرة
٢٦	القلب الواجب	٥٨	ملخص وجيز لهذا الباب
٢٦	المواضع التي تشترك فيها الأحرف الثلاثة	٥٩	الباب الثاني من بابي قلب الهمزة حرف علة وجوباً
٢٦	الموضع الأول	٦٦	الصور التي تقلب فيها واوا
٣٢	الموضع الثاني		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٧١	الصور التي تقلب فيها الهمزة	١١٩	فياء
	الثانية ياء مع الأمثلة	١١٩	قلب الياء واوا وجوبا
٧٧	تطبيقات على الباب الأول	١١٩	الموضع الأول
٨٠	الباب الثاني في قلب أحرف	١٢٦	ملخص وجيز للموضع الأول
	الملة بعضها إلى بعض	١٢٨	الموضع الثاني
٨٠	الألف	١٢٨	الثالث
٨٢	قلب الألف ياء	١٣٠	الرابع
٨٤	قلب الألف واوا	١٣٠	ملخص وجيز لقلب الياء واوا
٨٥	قلب الواو ياء		وجوبا
٨٦	الموضع الأول	١٣٢	قلب الواو والياء ألفا
٨٧	الثاني	١٤٤	بقية أحرف الإبدال
٨٩	الثالث	١٤٤	التاء
٩٤	كلمة في موازن فعل الأجوف	١٤٥	إبدال التاء من الواو والياء
	الواوى	١٤٨	الطاء
٩٥	الموضع الرابع	١٥٠	الدال
٩٩	الخامس	١٥٢	الميم
١٠٤	السادس	١٥٢	الهاء
١٠٦	السابع	١٥٣	تطبيقات على الباب الثاني
١٠٨	الثامن	١٥٨	الباب الثالث في الإعلال بالنقل
١١١	التاسع	١٥٩	كلمة بمحلة في الإعلال بالنقل
١١٤	العاشر		تبين سببه
١١٦	قلب الواو ياء جوازا	١٦٤	شروط النقل
١١٧	ملخص وجيز لقلب الواو ياء	١٦٨	مواضع الإعلال بالنقل
	وجوبا	١٦٨	الموضع الأول
١١٨	ملخص يقلب الواو ياء جوازا	١٧١	الثاني

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٧٦	الموضع الثالث	١٩٤	المسألة الثالثة
١٧٩	د الرابع	١٩٧	د الرابعة
١٨٢	ملخص وجيز للنقل	١٩٧	الباب الخامس في الإدغام
١٨٤	تطبيقات على الباب الثالث	١٩٨	الصورة الأولى
	والأبواب السابقة	١٩٩	د الثانية
١٨٦	الباب الرابع في الإعلال بالحذف	١٩٩	د الثالثة
١٨٧	أقسام الحذف	٢٠١	الخاتمة في التقاء الساكنين
١٨٨	المسألة الأولى	٢٠٤	المواضع التي يفتقر فيها التقاء
١٨٩	المسألة الثانية		الساكنين